الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلمـــي

جامعـــة مصطفى بن بولعيد – باتنة2 –

معهـــد علـــوم الأرض والكون

قسم: الجغرافيا وتهيئة الإقليم

تخصص: مـــدن وأقاليـــــــــم

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا و تهيئة الإقليم تحت عنوان:

دور المدن الصغيرة في تحقيق التوازن المجالي

حالة خنشـــلة وإقليمها المجاور

من إعداد الطالبة: غصير إيمان

تحت إشراف الأستاذ الدكتور: ازرايب الصالح

لجنة المناقشة:

- بوحـة رابـــح	أستاذ محاضر أ	جامعة مصطفى بن بولعيد باتنـة-2-	رئيســـــــا
- ازرايـب الصالـح	أستاذ محاضر أ	جامعة مصطفى بن بولعيد باتنـة-2-	مشرفا ومقـــررا
- رزاز محمد عبد الصمد	أستاذ محاضر أ	جامعـــة هـــواري بومديـن-الجزائر-	ممتحنـــــــا
- حطاب سفيـان	أستاذ محاضر أ	جامعـــة هـــواري بومديـن- الجزائر-	ممتحنـــــــا

السنـــة الدراسية

2018 - 2017

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا و سخر لنا جميع الأسباب لإتمام هذا العمل والصلاة والسلام

على نبينا ورسولنا سيد الأنام وخير البرية محمد صلى الله عليه وعلى آله

وسلم وبعد:

إنه لمن دواعي الشكر والعرفان الجميل أن نتقدم بجزيل الشكر وفائق التقدير

والاحترام للأستاذ المشرف " ازرايب الصالح" الذي لم يبخل

علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم الجغرافيا وتهيئة الإقليم.

ونشكر كل من ساهم وساعدنا من قريب أو من بعيد في إعداد

وإنجاز هذه المذكرة، من مديريات، و مصالح، و أساتذة،

كما لا يفوتنا أن نشكر لجنة المناقشة التي تحملت عبئ قراءة

وتصحيح و مناقشة هذه المذكرة

، راجين لهم من الله تبارك و تعالى خير الجزاء.

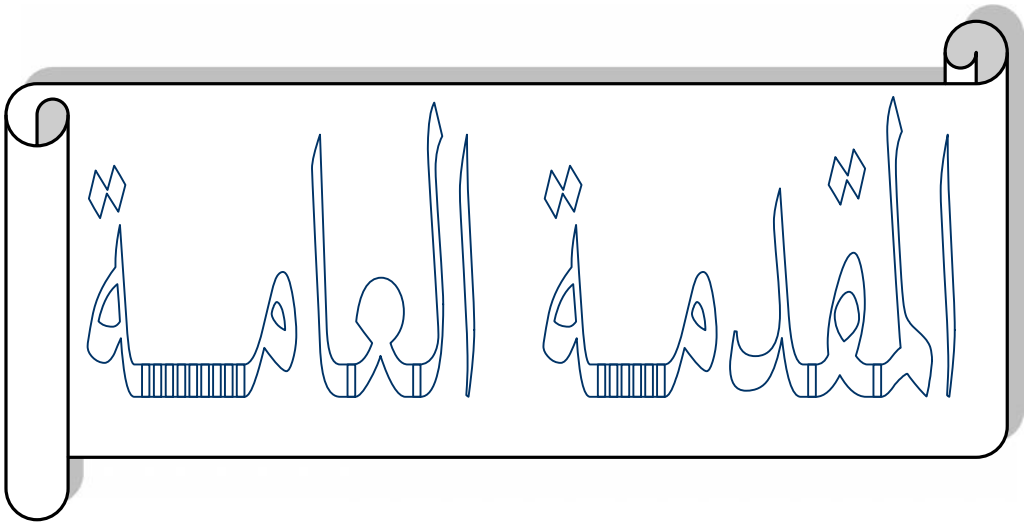
المقدمة العامة

المقدمة العامة:

اختلفت البرامج التنموية والسياسات الحضرية من دولة لأخرى بسبب اختلاف المقومات الجغرافية والإمكانات التنموية لها، واختلاف الشبكات الحضرية وعمقها التاريخي والعوامل المؤثرة فيها، فقد اتبعت معظم دول العالم منذ خمسينيات القرن العشرين سياسات حضرية ترمي إلى تأسيس شبكات متكاملة من المدن في إطار تسلسلي متكامل بين مختلف فئاتها الحجمية انطلاقا من قمة النظام الحضري المشكل من مدن كبرى و ميتروبولية إلى غاية فئة المدن الصغيرة أو الثانوية التي تمثل مراكز تنمية حضرية لغرض تقديم جملة وظائف تجمع بين أنشطة الصناعة الخفيفة والأنشطة الزراعية بهدف تخفيف الضغوطات عن المدن الكبرى وتقليل التفاوتات الإقليمية وتوفير قدرة إدارية تجارية غير مركزية.

حيث يعاني النسق الحضري في الجزائر منذ ثلاثة عقود من عدم الاتزان، وذلك بسبب الخلل في توزيع التجمعات العمرانية على الفئات الحجمية، بالإضافة إلى الخلل الشديد في توزيع السكان على هذه المراكز الحضرية. ويرجع السبب في ذلك إلى توجيه جزء كبير من استثمارات الدولة في مجالات التنمية العمرانية إلى المدن الكبرى على حساب المدن الصغيرة والمتوسطة التي عانت من الإهمال لفترات طويلة مما جعلها مصدراً دائما للهجرة إلى المدن الكبرى، وانعكس إهمال تلك المدن على الوضع الاقتصادي للدولة في صورة عدم مساهمتها في التخفيف من أعباء المدن الكبرى والمدن المتروبولية، وعلى ذلك فإن تلك المدن الصغيرة لم تقم بدورها في توفير احتياجات سكانها للمحافظة على استقرارهم وفي استيعاب فائض المناطق الريفية المحيطة بها.

و يبدو ذلك جليا من خلال توزيع فئة المدن الصغرى في منطقة دراستنا والتي تبدي اختلالا مجاليا و فوارق تجهيزية وخاصة في ضل غياب فئة المدن المتوسطة كما هو الحال بالنسبة لمعظم الولايات الجزائرية، بالتالي سنقوم بدراسة حضرية إقليمية نبين فيها دور ومكانة المدن الصغيرة في تحقيق التوازن المجالي وأهميتها في التخفيف من حدة الجاذبية الممارسة من طرف مقر الولاية على مختلف الأصعدة (التجهيز، الشغل،الاستثمارات،...) ، ولمعرفة ذلك سيتم الاعتماد على العديد من العناصر التي في اعتقادنا أنها ستمكننا من التقليل و لو قليلا من حدة الفوارق و تسمح لنا بمعرفة مؤهلات كل من مدن الإقليم المجاور لمقر الولاية و تحقيق ما يسمى بالتكامل المجالي التنموي.

الإشكالية:

جاءت دراستنا لهذا الموضوع الذي يكمن في أهمية و دور المدن الصغرى في التوازنات المجالية، حيث تعتبر ولاية خنشلة ميدانا خصبا لمثل هذه الدراسة، أين نلاحظ أن معظم المدن الصغرى لا تقوم بالأدوار الواجب القيام بها، مما أدى إلى ظهور إختلالات وظيفية على مستوى المجال الولائي الخنشلي، لأن من وظائفها هو القيام بعدة أدوار أهمها تحقيق التوازنات الوظيفية داخل إقليمها و الأقاليم المجاورة بالإضافة إلى ضمان توازن الشبكة الحضرية.

بناءا على هذه الإشكالية العامة يمكننا طرح عدة تساؤلات:

- ما هو واقع الشبكة الحضرية في ولاية خنشلة ومدى اختلالها أو توازنها؟
- ما هي العوامل (تنموية، طبيعية ، بشرية) التي تقف وراء الاختلالات المجالية والوظيفية المسجلة داخل إقليم الولاية؟
- ما قيمة المساهمة الوظيفية والسكانية للمدن الصغيرة ضمن الإقليم الولائي؟
- هل هناك ارتباطات وظيفية وإنتاجية بين مدينة خنشلة وبعض مدن إقليمها المجاور؟
- ما هو الدور الذي تقوم به المدن الصغيرة في تنظيم المجال؟
- ما هي الإجراءات التي يمكن بمقتضاها تدعيم دور المدن الصغيرة وتحسين كفاءتها في الشبكة العمرانية؟

أهداف البحث: انطلاقا من الإشكالية التي يتضمنها مشروع البحث، فإن بحثنا يهدف إلى:

- المعرفة العلمية لبنية الشبكة العمرانية ومميزاتها لولاية خنشلة و تطور هراركيتها عبر مختلف التعدادات.
- الكشف عن خصائص المدن الصغيرة و دورها في تنظيم مجالها المجاور و هيكلة تراب الولاية بالتجمعات الحضرية.
- المساهمة في مدى إمكانية تنظيم الشبكة العمرانية وتعزيز دور المدن الصغيرة في التنظيم المجالي.
- وضع تصورات مستقبلية مبنية على عناصر علمية قصد إعادة التوازن للشبكة العمرانية و إعادة مكانة المدن الصغيرة وتحسين مجالات خدمتها.

أما فيما يخص اختيارنا لدراسة المدن الصغيرة أملته مجموعة من العوامل تشمل: الأهمية الديموغرافية والوظيفية لهذه المدن، مكانتها في الشبكة الحضرية لولاية خنشلة، دورها كوسيط بين قمة الهرم العمراني وقاعدته، استقطابها للعديد من المشاريع الحضرية (و بخاصة التجهيزات) وكذا دورها المستقبلي في ضمان التوازن المجالي و إعادة تنظيم الهراركية الحضرية.

فرضيات الدراسة: لإكتشاف حقيقة هذه الاشكالية و التدقيق فيها و تحقيقاً لهدف البحث إعتمدنا على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: الدور المجالي الوظيفي للمدن الصغرى متساوي ومشابه من حيث الإشعاع الوظيفي والجاذبية الخدمية و بالتالي لها اهمية معتبرة في إعادة الاتزان المفقود للنسق الحضري

الفرضية الثانية: دور المدن الصغيرة في تحقيق التوازن المجالي مرتبط بتنوع هياكلها و تجهيزاتها التجارية والخدمية (الصحية، التعليمية، الادراية،...) وهو الامر الذي يجعلها تقوم بدور فعال و تنافسي مع مقر الإقليم الولائي الخنشلي.

خطوات البحث و معالجة الإشكالية:

- **مرحلة البحث النظري:**

و هي أول خطوة قمنا بها حيث اطلعنا فيها على مختلف الدراسات السابقة التي تناولت مجال الدراسة و التي تناولت موضوع التنظيم المجالي و المتمثلة في المذكرات و الرسائل الجامعية، بالإضافة للكتب و المجلات، للإلمام بكافة جوانب الموضوع و تحديد أبعاده و جوانب الإشكالية و تحديد أهم الاختلالات التي تعاني منها الولاية.

- **مرحلة البحث الميداني:**

هي من أصعب المراحل حيث دامت لأشهر تم من خلالها جمع المعطيات التي تخص الموضوع و الاتصال بمختلف المديريات لولاية خنشلة باعتبارها مصادر رسمية موثوق بمعلوماتها و كذلك الاطلاع على بعض الدراسات التي تتوفر عليها كمخطط التهيئة الولائي، مونوغرافيا الولاية و مخطط النقل الحضري، و تمثلت هذه المديريات فيما يلي: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مديرية الأشغال العمومية، مديرية التعمير والبناء، المصلحة التقنية و قسم التعمير بقايس، مديرية النقل، مديرية السكن والتجهيزات العمومية، مديرية التجارة

- **مرحلة معالجة المعطيات:**

بعد استكمال جمع المعطيات التي تخدم موضوع البحث قمنا بمعالجة المعطيات و معرفة مؤهلات التجمعات الحضرية وخصوصا المدن الصغيرة قيد الدراسة(قايس، ششار، المحمل، زوي، بابار) و ذلك باستخدام مختلف طرق المعالجة التي تمكننا من الحصول على النتائج المرغوب فيها.

حتى يتسنى لنا التدقيق في الإشكالية و الإجابة عن التساؤلات المطروحة والتي تتمحور حولها إشكالية الموضوع وبالاعتماد على طرق تحليلية و تقييمية سيتم معالجة وعرض موضوع المذكرة في الفصول التالية:

الفصل الأول: ولاية خنشلة: تقديم عام ولمحة تاريخية عن نشأة المدن الصغيرة

قمنا فيه بتشخيص تاريخي، طبيعي وإداري وسكاني لولاية خنشلة من خلال استعراض أهم المقومات الطبيعية والسياحية والبشرية للولاية كما اشرنا من خلاله إلى نشأة مدن الدراسة والتكوين الإداري للبلديات التابعة لها.

الفصل الثاني: تحليل الشبكة العمرانية لولاية خنشلة و الوزن الديموغرافي والوظيفي للمدن الصغيرة

نتطرق فيه إلى ظاهرة المدن الصغيرة في الجزائر، التعريف والخصائص كما عملنا على تحليل الشبكة الحضرية للولاية ، توزيعها وانتشارها والعوامل المساهمة في هذا التوزيع.

الفصل الثالث: الوزن الديموغرافي والوظيفي للمدن الصغيرة بإقليم الولاية

خص هذا الفصل الوزن الديموغرافي والوظيفي للمدن الصغيرة ضمن الشبكة الحضرية و دعم هذا الفصل بمصفوفة الفوارق المجالية من خلال مجموعة من المؤشرات الترتيبية و الخروج في النهاية بنتائج تتمثل في التوازن واللاتوازن الموجود بين التجمعات ورتبة المدن الصغيرة فيما يخص المؤشرات التنموية.

الفصل الرابع: علاقة المدن الصغيرة بالتنظيم المجالي في الإقليم الولائي الخنشلي ، من خلال هذا الفصل سنبرز الجاذبية الخدمية للمدن الصغيرة التي تمارسها على مجالها المجاور(أرياف و قرى ومراكز حضرية صغيرة) باعتماد مجموعة من المؤشرات (التدفقات السكانية) لنصل في النهاية حوصلة مفادها انعكاسات الوضعية الهشة للمدن المدروسة و الجاذبية القصوى للمدينة الأم على التوازن المجالي.كما حاولنا من خلال هذا الفصل وضع اقتراحات تهدف إلى رفع كفاءة المدن الصغيرة للإقليم المجاور لخنشلة في تحقيق التوازن .

نقائص و مشاكل البحث:

إن بحثنا هذا كغيره من البحوث لا يخلو من بعض النقائص منها ما له تأثير مباشر على موضوع الدراسة، إلا أننا نعتبرها موضوعية في ميدان البحث، وتتمثل في:

– غياب الدراسات الإقليمية حول ولاية خنشلة باستثناء بعض الدراسات التي اهتمت بمجال الشرق الجزائري كرسالة الدكتور عبد الوهاب لكحل الموسومة بـ" base économique et rôle spatial des petites villes dans l’est algérien, essai de typologie "و بعض الدراسات حول بعض بلدياتها وتجمعاتها الحضرية (خنشلة، قايس) من بينها رسالة ماجستير معنونة" دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة، حالة بلدية قايس والرميلة".

– صعوبة التحكم في مجال الدراسة نظرا لنقص و تضارب المعطيات الخاصة بموضوع البحث و صعوبة الحصول عليها من بعض المديريات، كالتضارب الملاحظ بين معطيات مخطط التهيئة الولائي و مونوغرافية الولاية.

الفصل الاول

ولاية خنشلة: تقديم عام ولمحة تاريخية عن نشأة المدن الصغيرة

الفصل الأول: ولاية خنشلة: تقديم عام ولمحة تاريخية عن نشأة المدن الصغيرة

مقدمة الفصل :

من خلال هذا الفصل سنتناول كل من الخصائص الطبيعية و البشرية للمنطقة و إلقاء نظرة أو لمحة تاريخية عن المدن وذلك بإعطاء صورة عامة عن تطور ونشأة مدن الدراسة.لتكوين نظرة شاملة تسمح لنا بالاطلاع على الوضعية الحالية لمختلف هذه المكونات .

حيث تزخر ولاية خنشلة بمقومات و مؤهلات سياحية هائلة ومتنوعة لها القدرة على جذب السياح لكنها لم تحضا بنوع من الاهتمام والرعاية منذ زمن بعيد رغم إمكانياتها ومؤهلاتها السياحة الهائلة التي كانت وليدة عصور قديمة ارتأينا أن نشير إليها من خلال عناصر هذا الفصل

و سنتطرق في هذا الفصل إلى تقييم الأحجام السكانية، التركزات السكان والكثافات السكانية والشبكة الطرق نظرا لأهميتها في فهم وتفسير التوزيع السكاني و الأدوار الوظيفية للتجمعات الحضرية بمختلف أحجامها.

1- لمحة تاريخية عن ولاية خنشلة: [1]

إن تاريخ ولاية خنشلة امتزج بتاريخ البربر الذين سكنوا شمال إفريقيا منذ القدم، حيث تمركزوا في العديد من المناطق نظرا للمزايا التي تختص بها الولاية، وخير دليل على هذا التواجد وجود قلعة تبردقة بمنطقة ششار، وهي عبارة عن بنايات دفاعية ذات طابع محلي.

في مطلع القرن الحادي عشر قبل الميلاد، أقام الفينيقيون مرافئ على طول السواحل الشمالية لإفريقيا، ثم توغلوا نحو الداخل، وربطوا علاقات تجارية مع بربر خنشلة هذه الأخيرة التي أصبحت ملتقى تجاري هام جدا.

وفي القرن الأول الميلادي أي حوالي 75 ميلادي، وصل الرومان إلى مشارف الأوراس وشيدوا مدينة (ماسكولا) خنشلة حاليا، ومن معالم الحقبة الرومانية: حمام الصالحين (اكوافلافيانا)، آثار الوجلة، بغاي، ششار، إلى غير ذلك من الآثار المتواجدة في مختلف المناطق، وهي المرحلة التي شهدت فيها المنطقة حضارة عمرانية مزدهرة.

نشبت عدة صراعات بين الرومان والبربر المتشبعين بقيم الحرية إلى غاية طرد الرومان سنة 455م ليحل محلهم الوندال الذين عملوا على تهديم و طمس الحضارة الرومانية و محاولة تكريس معتقداتهم وتاريخهم.

[1] مخطط تهيئة السياحة لولاية خنشلة.

دخلت خنشلة العهد البيزنطي سنة 534م إلا أن البربر نظموا ثورات ضارية ضدهم إلى أن تلاشت السلطة البيزنطية سنة 646م، خلال القرن السابع ميلادي دخلت خنشلة عهد الفتوحات الإسلامية أين لم تترك آثار عمرانية ذات طابع إسلامي في المنطقة خلال هذه الفترة.

إبان دخول المستعمر الفرنسي إلى المنطقة سنة 1842 ظهرت عدة مراكز عمرانية جديدة من خلال ترقية بعض البلديات إلى بلديات مختلطة أما القديمة فعرفت توسعات جديدة كسبيل المثال مدينة قايس و ششار نتيجة للتوطن الاستيطاني والهجرة الريفية التي حدثت بعد 1954 إلى مقر الولاية والمراكز المجاورة أين تشكلت تجمعات عفوية تفتقر إلى إمكانيات العيش البسيط، ليصل تعداد سكان ولاية خنشلة حسب إحصاء 2008 ، ما يقدر بـ 386683 نسمة بنسبة تحضر تمثل بـ 65%.

2- الموقع والنشأة الإدارية لولاية خنشلة

2-1- الموقع الجغرافي والإداري:

تقع ولاية خنشلة في الشمال الشرقي للجزائر و في جنوب شرق الهضاب العليا القسنطينية و في الأقدام الشمالية لجبال الأوراس (خريطة رقم 01) و تشكل جزء من إقليم الهضاب العليا الشرقية، حيث تتربع على مساحة تقدر بـ 9715كلم^2 أي بنسبة 0.4% من مساحة التراب الوطني وتتمتع بموقع استراتيجي تقع على امتداد السلسلة السهبية والهضاب العليا مما يضفي عليها الطابع الفلاحي الرعوي والصحراوي في آن واحد، ومن حيث الموقع الفلكي فإن الولاية تقع بين دائرتي عرض 6° 32' و7° 34' و خطي طول 35° 7' و35° 38'،مما يمنح لها مؤشرا هاما عن طبيعة المكان فهي تضم بيئتين مختلفتين، معتدلة في الشمال وحارة في الجنوب.

بالإضافة إلى كون الطبيعة التضاريسية فيها تباين طبوغرافي (جبال، هضاب، سهول، صحراء)، أما من حيث الموقع الإداري فولاية خنشلة يحدها كل من (خريطة الموقع الإداري رقم 02):

*الشمال: ولاية أم البواقي.

*الجنوب: ولاية الـــوادي.

*الجنوب الغربي:ولاية بسكرة.

*الشرق: ولاية تبسة.

*الغرب:ولاية باتنـة.

كما تمثل منطقة عبور بين الهضاب العليا القسنطينية في الشمال و الأطلس الصحراوي في الجنوب والذي يتوغل فيه الإقليم الولائي بنسبة كبيرة، في حين تبعد عاصمة الولاية عن قسنطينة بـ 152 كلم وعن تبسة بـ 120 كلم، و باتنة بـ 100 كلم

خريطة رقم(01) شمال الشرق الجزائري، الموقع الجغرافي لولاية خنشلة

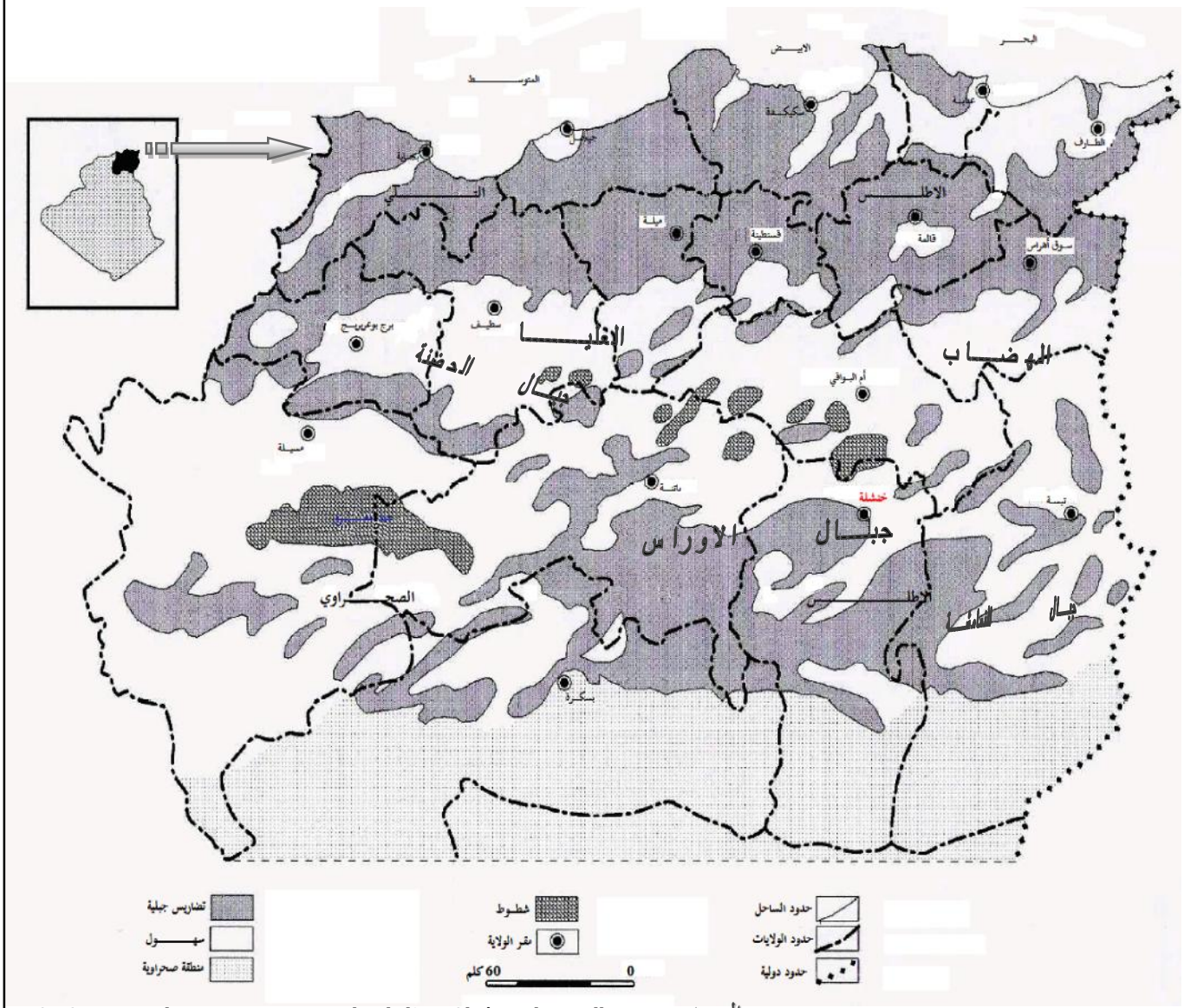

المصدر: RAHAM Djamel: Les structures spatiales de l'Est Algérien, les maillages territoriaux urbains et routiers, Thèse de Doctorat d'Etat, Univ Constantine, page 13.

و الخريطة التالية تبين الحدود الإدارية لولاية خنشلة ضمن وحدة مجالية تتمثل في شمال الشرق الجزائري حسب التقسيم الإداري 1984.

الخريطة رقم (02): شمال الشرق الجزائري: الموقع الإداري لولاية خنشلة حسب تقسيم 1984

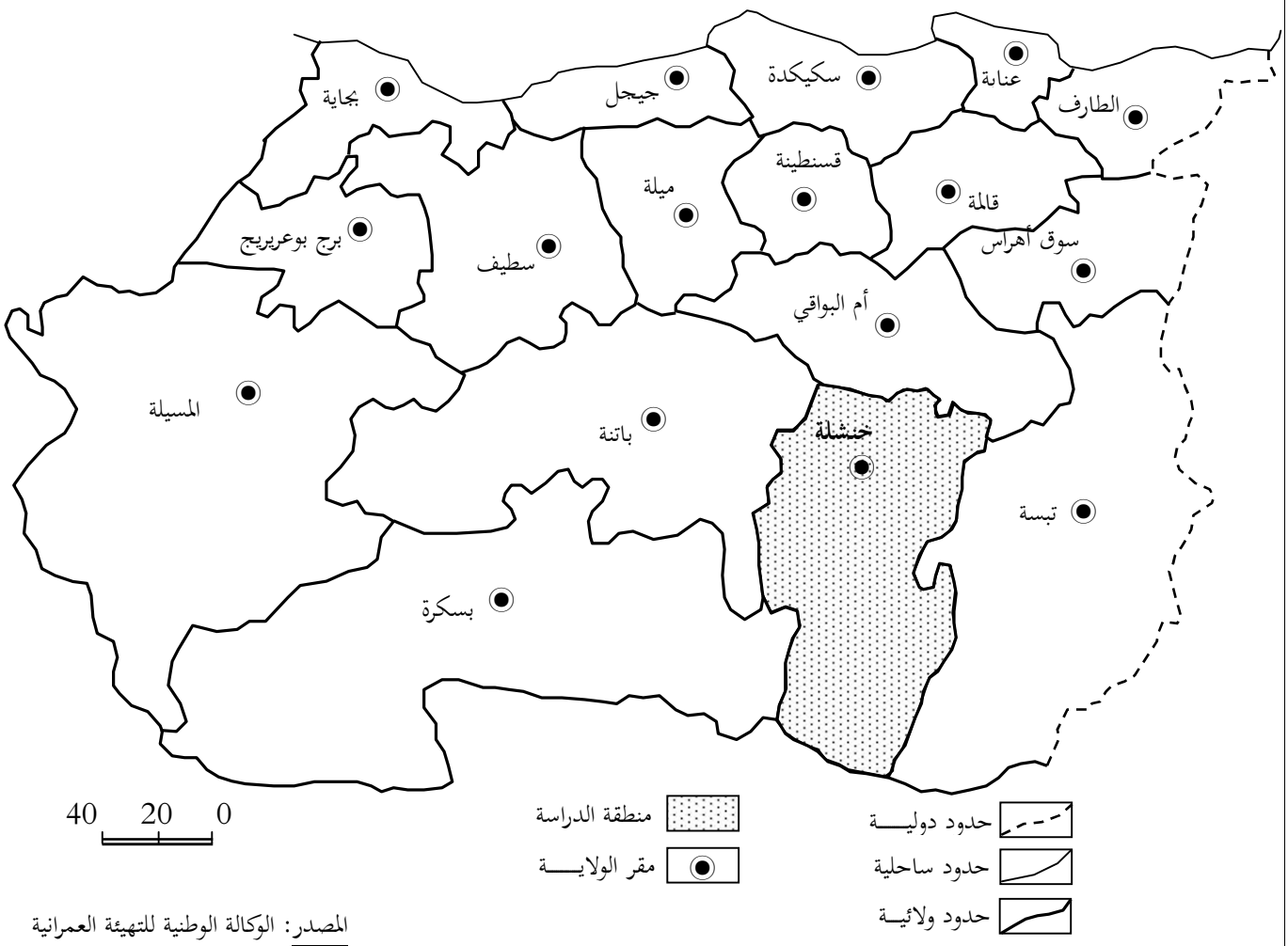

المصدر: الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية

2-2- النشأة الإدارية:

حسب التقسيم الإداري الذي حدث سنة 1984م وحسب القانون 89/84 المؤرخ في 4 فيفري 1984 و الذي يهدف أساسا إلى تحسين التأطير الإداري للبلاد برفع البلديات من 704 خلال تقسيم 1974 إلى 1541 كما أن عدد الولايات ازداد أيضا، 48 ولاية بدل 31 ولاية. فبإنشاء ولايات جديدة خاصة بالمناطق المعزولة و المهمشة من شأنه خلق أقطاب جديدة للتنمية، و هذه الولايات و البلديات الحديثة المنبثقة ناتجة عن دمج جزأين أو عدة

أجزاء من ولايات أو بلديات أخرى أو عن تقسيم ولاية أو بلدية واحدة[1]، و هو حال ولاية خنشلة التي كانت نتاج دمج عدة بلديات من 03 ولايات كما هو موضح في الشكل رقم (01)، هي أم البواقي (دائرة خنشلة) و ولاية تبسة (دائرة ششار)، وولاية باتنة (بالنسبة لدائرة قايس) و أصبحت خنشلة ولاية تتكون حاليا من واحد وعشرون (21) بلدية موزعة على ثماني(08) دوائر، وهذا موضح في: (الخريطة رقم03) و (الجدول رقم 01).

الجدول رقم (01): الدوائر و البلديات لولاية خنشلة سنة 1984.

	الدوائر	البلديات
1	خنشلة	خنشلة
2	قايس	قايس، تاوزيانت(فايس)، الرميلـة
3	عين الطويلة	عين الطويلة، متوسة
4	الحامة	الحامة، أنسيغة، تامزة، بغاي
5	بوحمامة	بوحمامة، يابوس، شلية، أمصارة
6	ششار	ششار، جلال، خيران، الوجلة
7	أولاد رشاش	أولاد رشاش، المحمل
8	بابار	بابار

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة

شكل رقم(01): نشأة ولاية خنشلة خلال التقسيم الإداري 1984

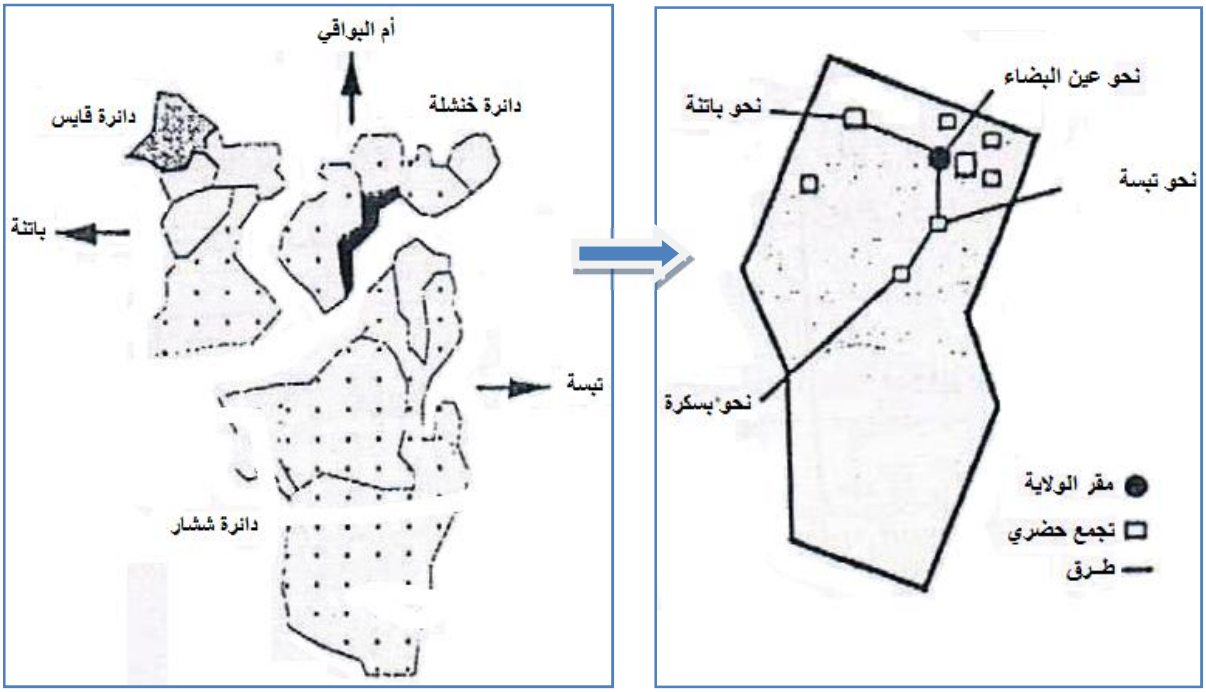

المصدر: HOSNI Boukerzaza : Maillage territorial et pouvoir dans l'Est Algérie du Nord-est, Thèse de Doctorat, Montpellier 1995.page146

[1] المادة 1-2 من القانون رقم (84-09) الصادر في فيفري 1894 و المتعلق بالتنظيم الإداري.

خريطة رقم(03): التقسيم الإداري لولاية خنشلة 1984

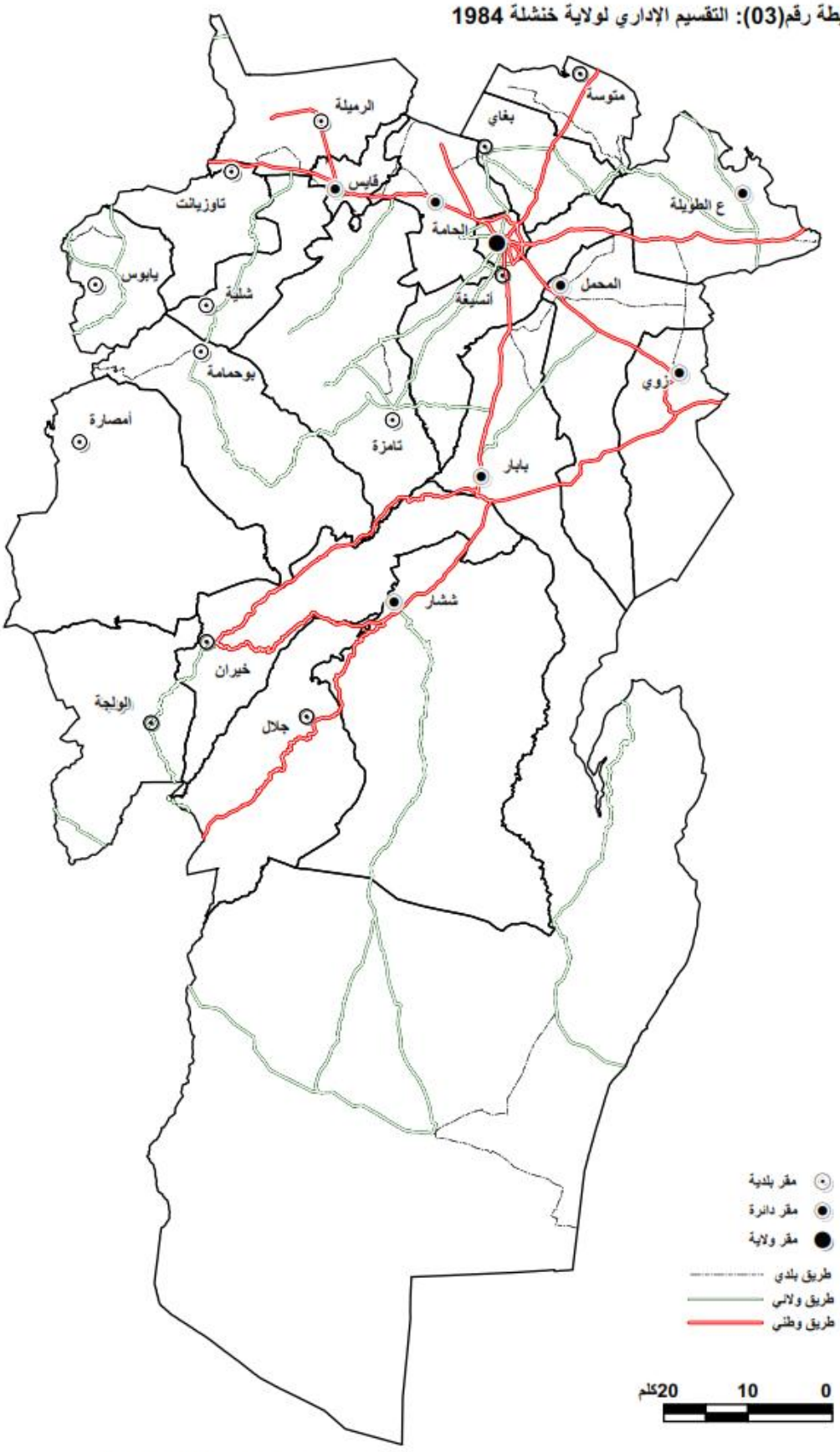

المصدر: خريطة التقسيم الإداري 1984

3- لمحة حول الخصائص الطبيعية:

تنتمي الولاية إلى منطقة السهول العليا القسنطينية، تتميز بطبوغرافية متنوعة يتراوح ارتفاعها بين 2328م بالمنطقة الشمالية لتصل إلى اخفض نقطة مسجلة في الجنوب بأقل من 200 متر

و الشكل رقم (02) يوضح لنا النطاقات البيوميناخية التي تنتمي إليها الولاية ممثلا بمحطتين: خنشلة شمالا و بابار في الجنوب، حيث يتدرج من نصف الجاف في الشمال نحو الجاف في الجنوب، في حين يتخلله نطاق شبه رطب يتواجد في المرتفعات الجبلية في الجهة الشمالية الغربية من الولاية، و عموما الولاية يميزها النطاق النصف جاف و يمتاز بوجود فصل جاف يتراوح ما بين 05 أشهر تمتد من شهر ماي إلى غاية شهر أكتوبر، أما الفترة الممطرة تتراوح ما بين 07 أشهر حيث تمتد بين أواسط أكتوبر و أواسط ماي، و قد أنجز الشكل02 اعتمادا على معطيات الجدول رقم(01) و(02) المرفقين بالملحق، حيث تم حساب مؤشر أومبارجي لمعرفة الخاصية المناخية لمنطقة لولاية خنشلة كما يلي:

$$Q = \frac{P}{2\frac{M+m}{2}x(M+m)}x100 \quad \text{.....(1)}$$

والتي تم تعديل هذه الصيغة من طرف ستيوارت (1969) كما يلي :

$$Q = 3.43x\left(\frac{P}{M-m}\right) \quad \text{.....(2)}$$

حيث :

M: متوسط الحرارة القصوى لأكثر الأشهر حرارة (°م)

m: متوسط الحرارة الدنيا لأكثر الأشهر برودة (°م)

p: متوسط التساقط السنوي(ملم)

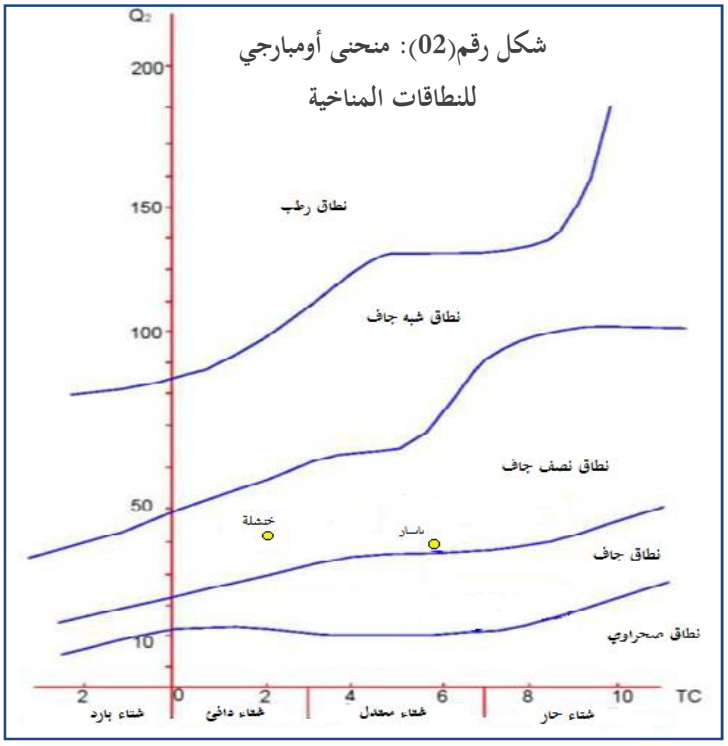

شكل رقم(02): منحنى أومبارجي للنطاقات المناخية

المصدر: أنجز بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(01و 02) في الملحق

ومن خلال الصيغة السابقة و باعتماد معطيات الجدول رقم(01 و02) المرفقين بالملحق تحصلنا على نتائج مؤشر أومبارجي بالنسبة لمحطتي بابار و خنشلة كما يلي: $Q_{خنشلة}$ = **41.04**، $Q_{بابار}$ =**32,59**

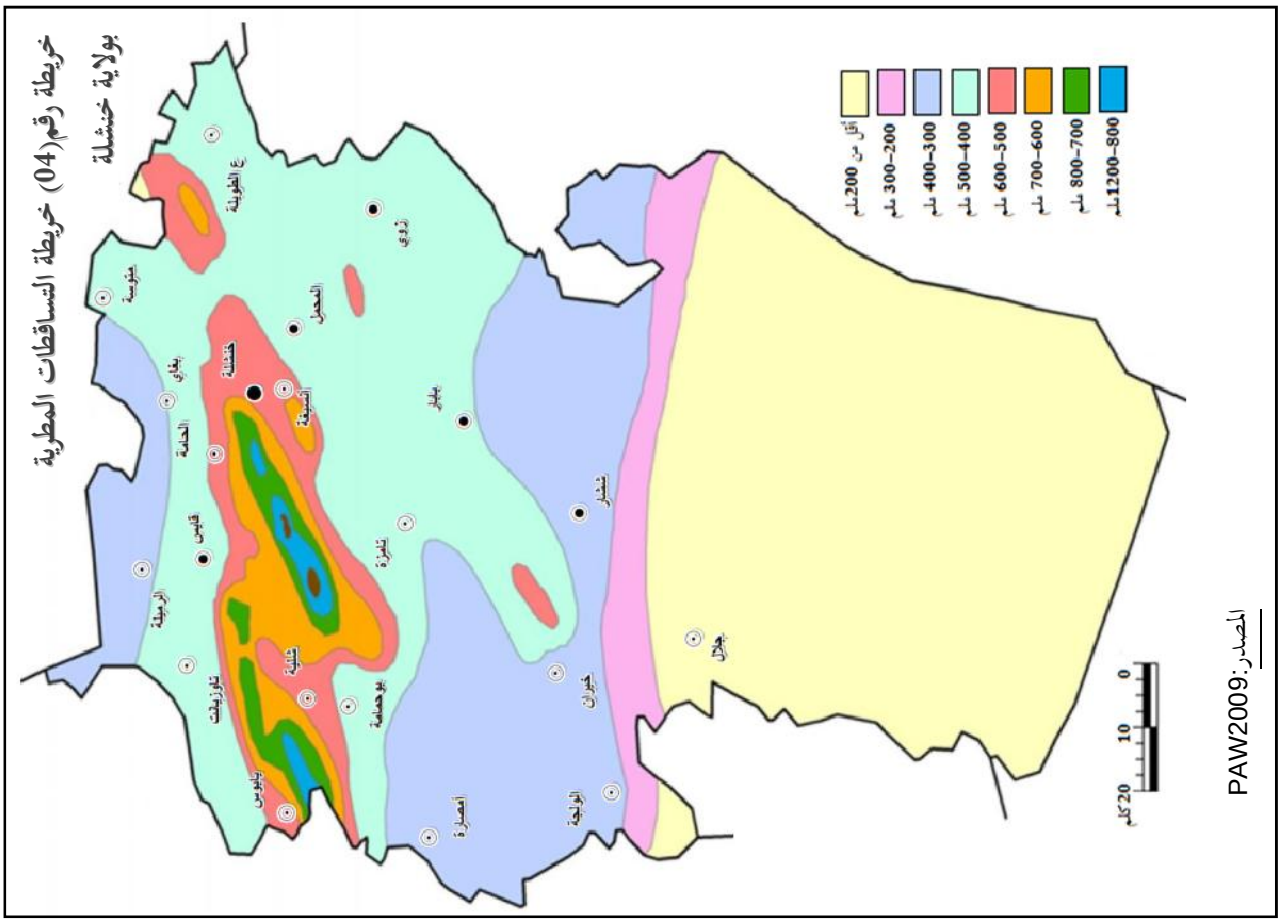
خريطة رقم(04) خريطة التساقطات المطرية
بولاية خنشلة
أقل من 200ملم
200-300 ملم
300-400 ملم
400-500 ملم
500-600 ملم
600-700 ملم
700-800 ملم
800-1200ملم
0 10 20كلم
المصدر:PAW2009

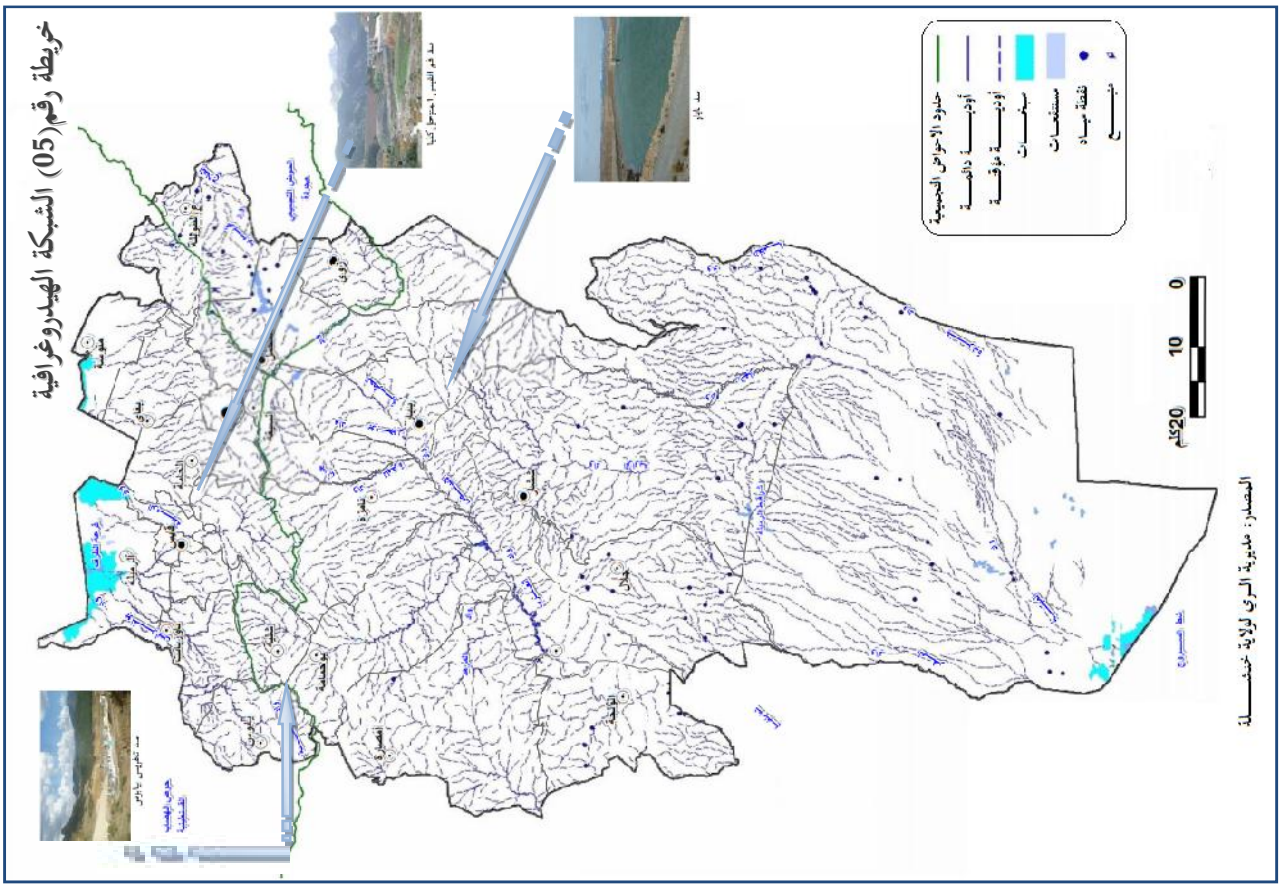
خريطة رقم(05) الشبكة الهيدروغرافية
حدود الأحواض التجميعية
أودية دائمة
أودية مؤقتة
سبخات
مستنقعات
نقطة مياه
منبع
0 10 20كلم
المصدر: مديرية الري لولاية خنشلة

فيما يخص التساقط فنلاحظ تدرج مطري حسب تنوع المناخ والطبيعة التضاريسية حيث تسجل أكبر القيم على مستوى منطقة بوحمامة وشلية وتتراوح بين 800-1200 ملم سنويا أما باقي المناطق فتتراوح بين 200 و600 ملم أي بمتوسط تساقط سنوي قدره 350 ملم حسب ما تبينه الخريطة رقم (04)، أما الحرارة فتسجل متوسط الأعلى للحرارة بـ 21°م و متوسط الحرارة الدنيا بـ -2°م

- هيدروغرافيا: فالولاية يتخللها مجموعتان من الأودية الموسمية (الخريطة رقم 05)

مجموعة تصب باتجاه السباخ الموجودة بأقصى الحدود الشمالية للولاية ممثلة في قرعة الطرف، و هي واد بولفرايس، واد قايس، واد طامزة، والمجموعة الثانية تشمل واد العرب،واد ملاقو، واد بجن،واد بني بربار، واد جلال، واد فريجو....و تصب في السباخ الموجودة أقصى الولاية وكذلك شط ملغيغ، كما تحتوي الولاية على سدي بابار بسعة 38.1 هكم^3 المنجز حديثا (1995) موجه لسقي الأراضي الفلاحية الجنوبية من الولاية، وسد فم القيس المنجز عام 1939 و سعته 03 هكم^3 و هو متوحل بنسبة كلية، بالإضافة إلى تواجد 10سدود ترابية بسعة إجمالية قدرها: 645 م^3 تتواجد عبر 07 بلديات، ومن المبرمج إنجاز سد تاغريست و03 سدود مبرمجة في إطار المخطط الوطني للمياه، وهي سد الوجلة، ملاقو **وسد راخوش**[1] والتي من المتوقع أن توفر حوالي 122,5 هكم^3 آفاق 2030.

فيما يخص التربة، نجد نوعين من التربة أولها تشكل 50% من مساحة الولاية و هي استبسية تتميز بتركيبات صخرية من أصل كلسي و هي تربة مستقرة نوعا ما و تربة ذات تكوين رسوبي في شمال الولاية، أما النوع الثاني عبارة عن تربة جافة رملية و رملية- غرينية غير متطورة وفقيرة عضويا في الجنوب وفي غالب الأحيان ملحية.

هذا الترابط المناخي الهيدروغرافي التضاريسي سمح بتشكيل تنوع نباتي بين الصنوبر الحلبي والأرز الأطلسي بغابة بني ملول ،البلوط الأخضر وأشجار أخرى منها العرعار والدردار، تحتل مساحة تقدر بـ 145611 هكتار و هذا في الجهة الشمالية الغربية من الولاية.

أما بالنسبة للاستغلال الفلاحي فالولاية تتوفر على مساحة معتبرة تقدر بحوالي 280964 هكتار أي 28.92% من مساحة الولاية تتركز أغلبها في الجهة الشمالية والجهة الشمالية الشرقية، كما يتخلل الجهة الجنوبية نباتات سهبية صحراوية و زراعات حقلية بنسب ضئيلة وتواجد لأشجار النخيل نظرا للطبيعة الرملية السائدة في هذه الجهة، وهذا ما تبرزه خريطة رقم(07) الخاصة بتوزيع استخدامات الأرض عبر بلديات الولاية التي أعدها المكتب الوطني للدراسات للتنمية الريفية عام 2008.

[1] مخطط التهيئة و التنمية المستدامة لولاية خنشلة 2009 ، المرحلة الثانية، ص 61.

3-1- الوحدات الطبوغرافية

يمكن تقسيم إقليم خنشلة إلى ثلاث وحدات طبوغرافية كبرى تتنوع بين (الخريطة رقم (06):

3-1-1- الجبال:

تتواجد على الناحية الوسطى والغربية للولاية،تتكون من كتلة جبلية هامة تعلوها مجموعة من الجبال أهمها جبل شليا بعلو 2328م عن مستوى سطح البحر في قمته المسماة رأس كلثوم،ويحد هذا الجبل من الناحية الغربية مرتفعات لا تقل أهمية عن جبل شليا وهي[1]: مرتفع تيسكلة (1735م)، مرتفعات تيفكراس (1722م)، ومن الناحية الجنوبية لجبل شليا نجد كتلة الجحفة (1719م)، ومن الشرق نجد كتلة الشتاية (1455م)
تتربع المنطقة الجبلية بمساحة تقدر بـ 1696 كلم^2 منها 1456 كلم^2 عبارة عن أراضي غابية، و أهمها[2] غابة بني ملول 585 كلم^2 و غابة بني وجانة بـ 414 كلم^2 و غابة أولاد يعقوب بحوالي 80 كلم^2

3-1-2- الهضاب والسهول

يتوفر إقليم الولاية علي مناطق هضابية يبلغ ارتفاعها نحو1200م تتمثل في هضبة أولاد رشاش، هضبة بغاي، المحمل وخنشلة التي تمتد إلى غاية حدود تامزة كذلك يتوفر إقليم "الولاية على مناطق سهلية تتمثل في السهول العليا الشمالية ، ممثلة في سهول الرميلة ، بودرهم، متوسة وهي عبارة عن سهول مستوية ذات طبيعة كلسية طينية أين يتغير الارتفاع مابين 800-900م، ويعتبر هذا المظهر الطبيعي من المناطق الأكثر ملائمة لإنتاج كثير من المحاصيل وهي تتربع على مساحة قدرها 1450كلم^2.ما يمثل 14.92 % من مساحة الولاية.

3-1-3- المنطقة السهبية الصحراوية

و تنحصر في المنطقة الجنوبية و تتربع المنطقة السهبية 5393كلم^2 وتمثل 56.66 % من المساحة الإجمالية للولاية[3]، في حين تشكل المنطقة ذات الطبيعة الصحراوية 11.32% من مجموع مساحة الإقليم باعتبارها تضم كل من دائرتي بابار وششار، هذه الأخيرة تعتبر من أوسع المناطق بحيث تغطي حوالي 1100كلم^2،

---

[1] 2009مخطط التهيئة والتنمية المستدامة لولاية خنشلة

[2]:BNEDER -1993

[3] مديرية الفلاحة لولاية خنشلة

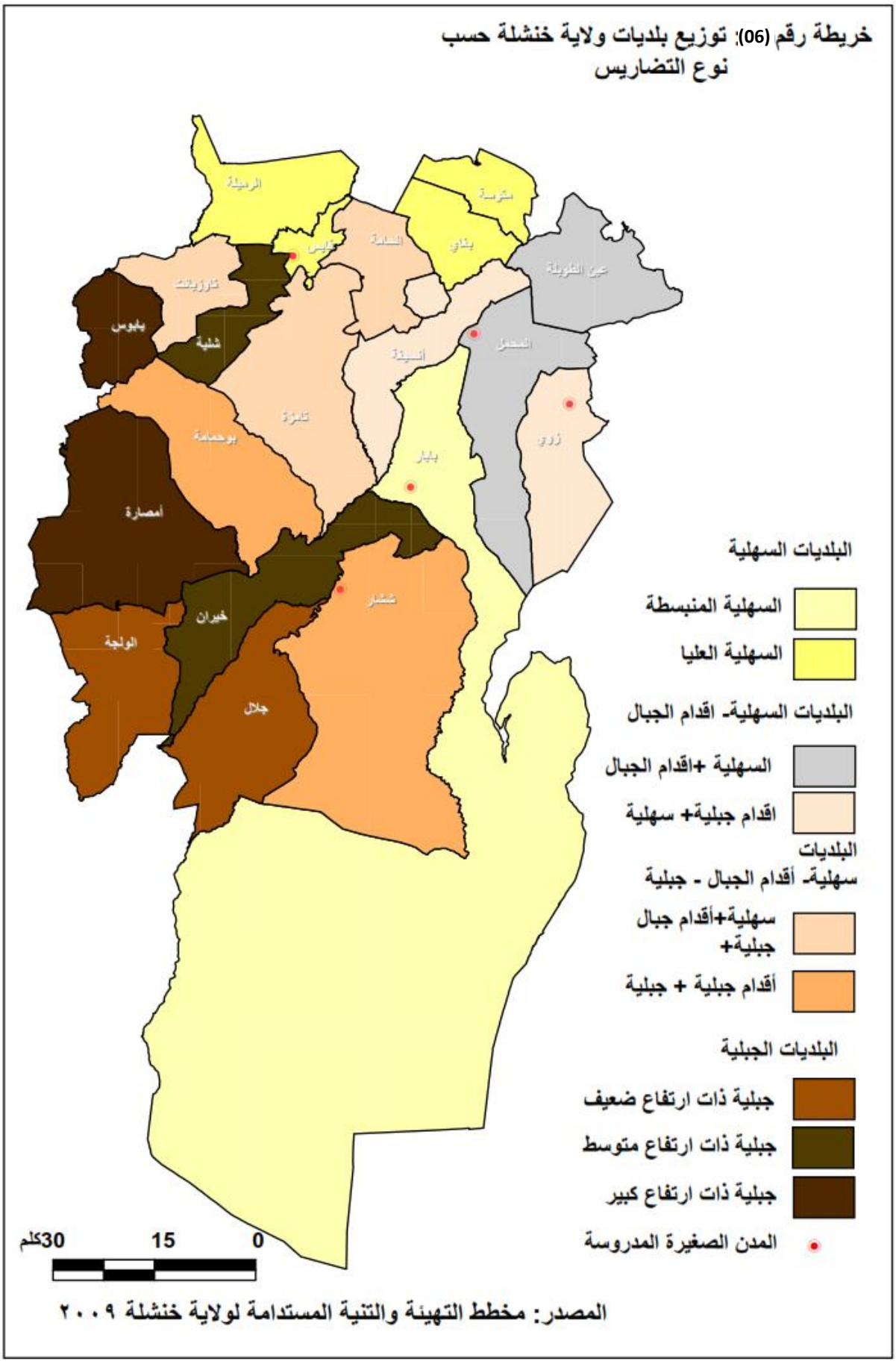
خريطة رقم (06): توزيع بلديات ولاية خنشلة حسب
نوع التضاريس
الرميلة
مترسة
بغاي
عين الطويلة
تاوزيانت
يابوس
شلية
المحمل
تامزة
بوحمامة
بلبار
زوي
امصارة
خيران
الولجة
جلال
البلديات السهلية
السهلية المنبسطة
السهلية العليا
البلديات السهلية- اقدام الجبال
السهلية +اقدام الجبال
اقدام جبلية+ سهلية
البلديات سهلية- أقدام الجبال - جبلية
سهلية+أقدام جبال جبلية+
أقدام جبلية + جبلية
البلديات الجبلية
جبلية ذات ارتفاع ضعيف
جبلية ذات ارتفاع متوسط
جبلية ذات ارتفاع كبير
المدن الصغيرة المدروسة
30كلم 15 0
المصدر: مخطط التهيئة والتنية المستدامة لولاية خنشلة ٢٠٠٩

خريطة رقم (07): التوزيع المجالي لاستخدامات الارض
عبر بلديات ولاية خنشلة

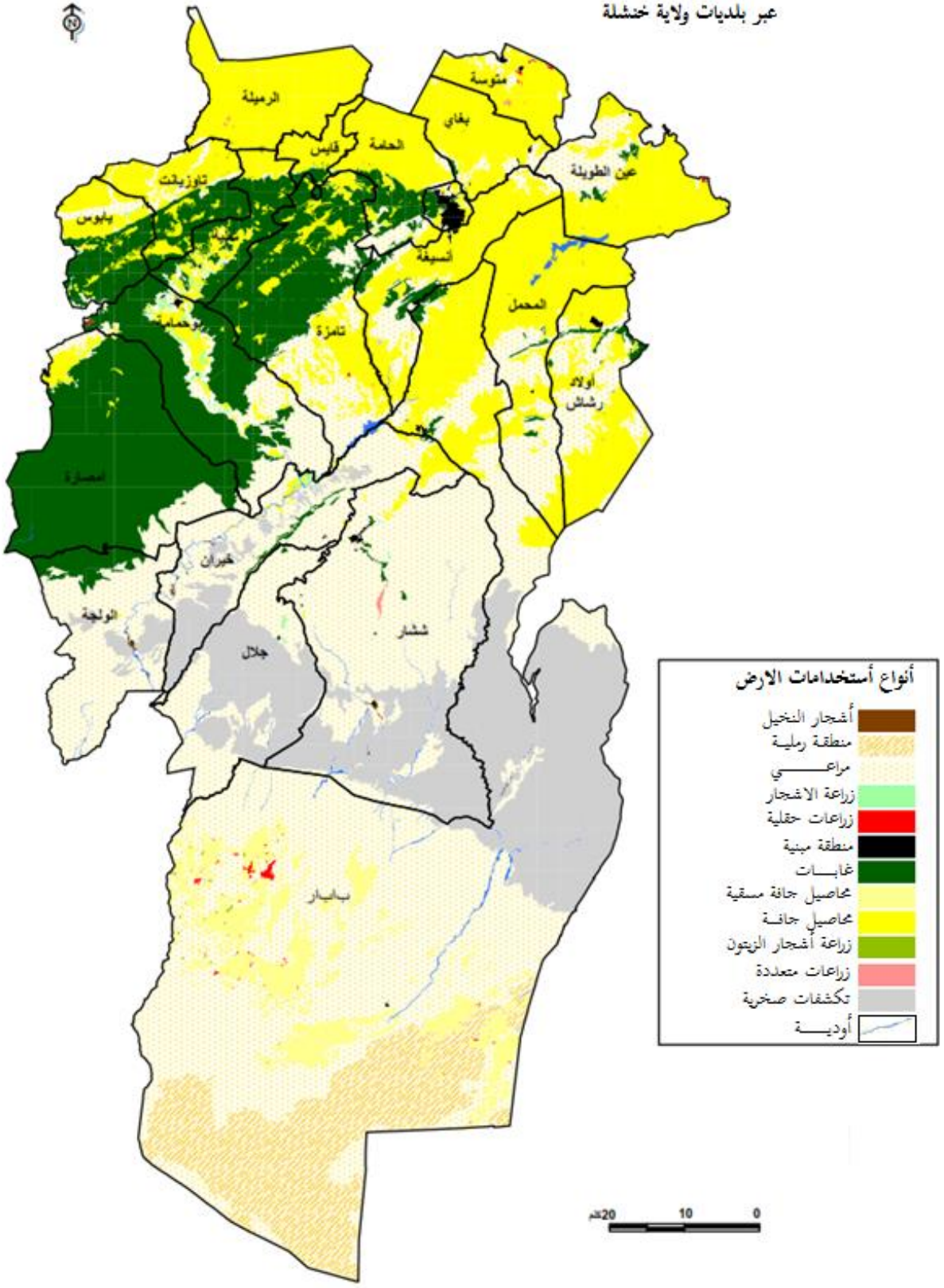

االمصدر: المكتب الوطني للدراسات للتنمية الريفية

و على العموم يمكن تقسيم البلديات حسب أربع (04) وحدات طبوغرافية كبرى كما يبينه الجدول أدناه

جدول رقم (02): توزيع البلديات حسب الطبيعة التضاريسة

البلدية	الطبيعة التضاريسية
عين الطولية، بغاي، الرميلة، متوسة	سهليـــــــــــة
بابار، الوجلة، جلال، خيران	استبسية صحراوية
خنشلة، بوحمامة، شلية، الحامة، انسيغة قايس، أمصارة، تاوزيانت، يابوس	جبليـــــــــــة
ششار، المحمل، اولاد رشاش	هضـــــــــاب

المصدر: مخطط التهيئة و التنمية المستدامة لولاية خنشلة 2009

و في نفس الوقت يمكن تقسيم استخدامات الأرض في إقليم الولاية إلى 05 مجموعات كبرى تشمل زراعة المحاصيل في السهول الشمالية ، ومنطقة غابية في الجهة الغربية الوسطى من الولاية، و منطقة مراعي تنتشر في المناطق الوسطى والجنوبية، ومنطقة رملية جنوبا و منطقة تكشفات صخرية غير صالحة لأي استخدام.

4- المؤهلات السياحية لولاية خنشلة:

تتوفر بإقليم الولاية عدة موارد للمياه المعدنية الحارة التي تشكل ما يعرف بالحمامات المعدنية، ومن أهمها حمام الصالحين كمرفق سياحي استشفائي يعود تاريخ استغلاله إلى العهد الروماني بالإضافة إلى محطة علاجية ثانية هي حمام الكنيف التابع إقليميا لبلدية بغاي.

أما فيما يخص التراث المبني فتعاقب الحضارات على المنطقة و خصائصها الطبيعية المتنوعة قدم لها ثراء تراثيا و طبيعيا يتمثل في مواقع أثرية فريدة وأنماط بنايات تاريخية وقلاع محصنة مثل قرية تابردقة، قصر الجازية، تاغيت وقلعتها، العامرة، سيار، خيران، جلال، بغاي، الوجلة ....حيث تنقسم إلى آثار بربرية (قصر الكاهنة ببغاي، قلعة تاغيت، قرية تابردقة) وآثار رومانية من بينها: حصن يابوس، حصن بغاي، حمام الصالحين ببوحمامة، قصر الرومية بأمصارة، ضريح الهنشير، ضريح سادياس أو الجازية[1]، كما يمكن أن نشير إلى أهمية المغارات والكهوف والتي يمكن استغلالها في السياحة العلمية والترفيهية. والخريطة الموالية تبرز المقومات والمؤهلات السياحية للولاية.

[1] مديرية السياحة لولاية خنشلة

خريطة رقم(08) أهم المقومات السياحية لولاية خنشلة

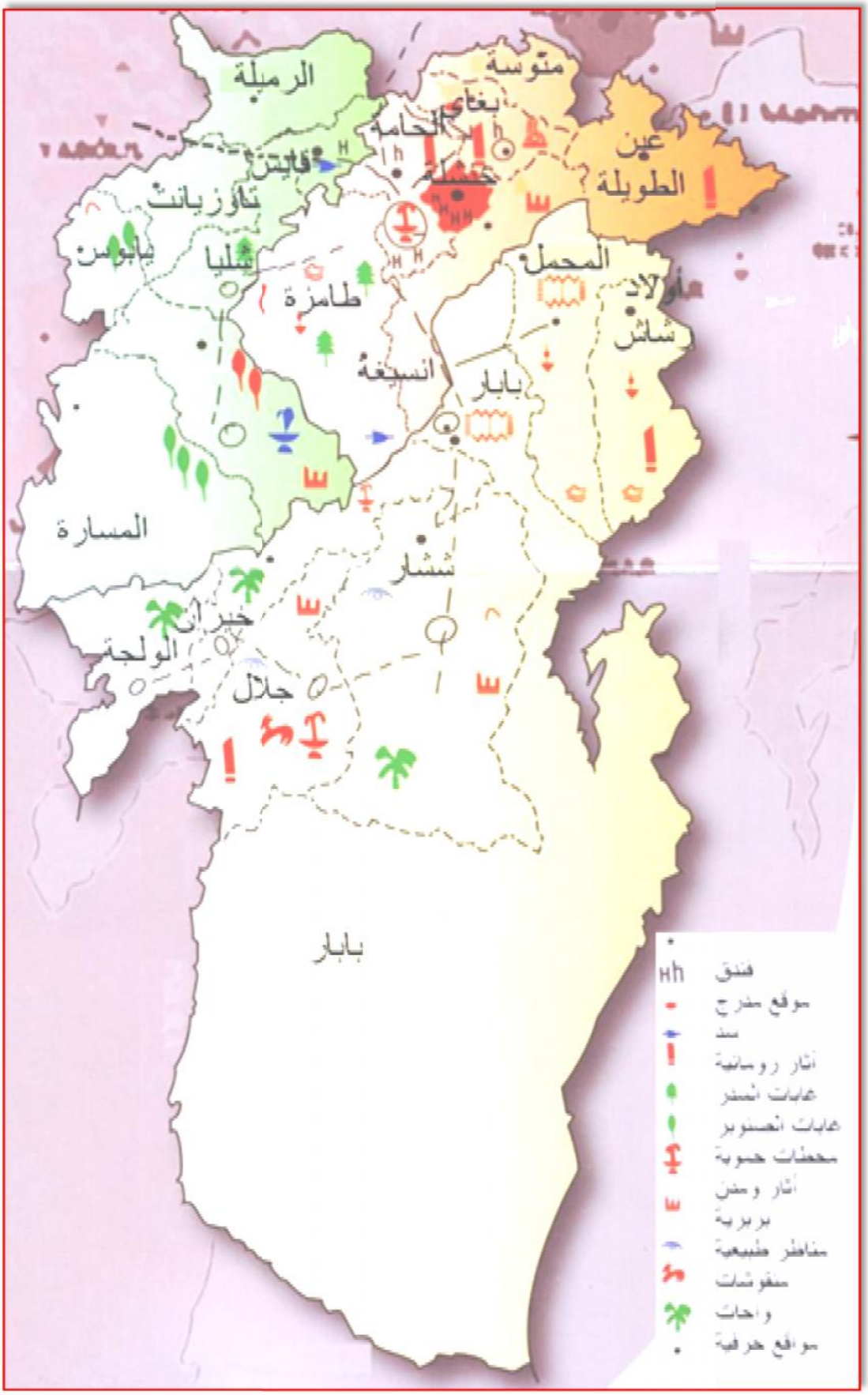

المصدر: مديرية السياحة لولاية خنشلة 2016

5- تطور السكان :

يعتبر حجم السكان من العناصر السكانية المهمة جدا، وذلك لأنه يؤثر ويتأثر بجميع الأنشطة البشرية، فحجم السكان يؤثر على عمليات التخطيط و التنمية، وبالتالي فهو يؤثر على قوة المنطقة ومكانتها.

إن سكان ولاية خنشلة في تزايد من تعداد إلى أخر، حيث شهد سكان ولاية خنشلة نموا معتبرا بحيث قدر عدد السكان لسنة 1987م بـ 246541 نسمة و في إحصاء 1998 بلغ عددهم بـ 327920 نسمة و ارتفع هذا العدد ليسجل 386683 نسمة في التعداد الأخير وحسب التقديرات للعام 2016 من المتوقع يصل سكان الولاية بـ 450175نسمة وهذا بمعدلات نمو تتراوح بين 2.69%، 2.9%، 1.6% على الترتيب و هي معدلات مرتفعة مقارنة بالمعدلات الوطنية.

و يتركز معظم سكان الولاية في التجمعات العمرانية الرئيسية بنسبة تفوق 74.4% بعدد سكاني قدره 288846 نسمة و نسبة 4.4% للتجمعات الثانوية وتبقى المناطق المبعثرة يتوزع عليها ما نسبته 21.1% و الشيء الملاحظ حول تمركز معظم السكان بالبلديات الشمالية للولاية أين نجد مقر الولاية به 3/1 من إجمالي السكان، كما بلغت نسبة التحضر 65% فيما بلغت نسبة سكان الريف 35%، يمكن أن نوضح ذلك من خلال توزيع التجمعات الحضرية التي يبرز مدى تأثير التركيبة الطبيعية للبلديات في توطن السكان وتجمعهم، حيث تقع أهم هذه التجمعات ذات الصفة الحضرية أساسا بالمناطق السهلية نتيجة تركز مقومات التنمية بها، في حين تقع التجمعات الصغيرة بالمناطق الهامشية أو الجبلية، ومن المتوقع ان يصل تعداد سكان التجمعات الرئيسية إلى 340006 نسمة في العام 2016.

شكل رقم (03):تطور عدد سكان التجمعات عبر ولاية خنشلة

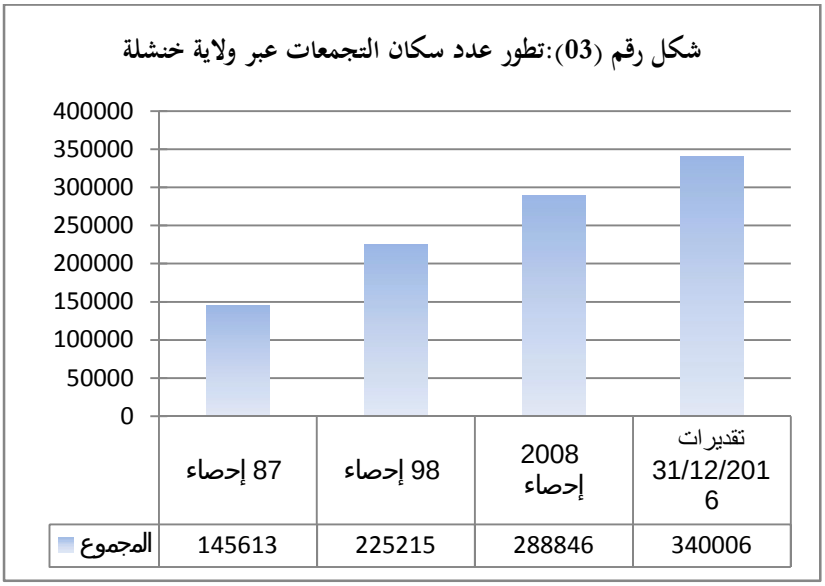

5- 1- تحصيل قرينة جيني (Indice de GINI): نسبة التركيز

إن دراسة التوزيع العددي للسكان، يرتبط بدراسة التركيز السكاني، وهو ما يعني ميل السكان إلى تركزهم في منطقة واحدة ضمن حدودها المعلومة، أو التشتت فيها حيث أن القيمة في دراسة التوزيع تتمثل في مدى تركزه من ناحية وكثافته في منطقة ما من ناحية أخرى، وعند دراسة التركيز السكاني نحصل على نتائج تلقي الضوء على مدى العلاقة بين التوزيع السكاني ومسافة الرقعة التي يعيشون عليها، بحيث نستخدم عدة أساليب إحصائية لقياس تركيز السكان من بينها مؤشر قرينة جيني.

يساعدنا هذا المؤشر في معرفة كيفية تركز السكان عبر إقليم الولاية. هذا المؤشر يحسب كالآتي:

$$\text{نسبة تركز السكان} = \left(\frac{\text{سكان البلدية}}{\text{سكان الولاية}} \times 100\right) - \left(\frac{\text{مساحة البلدية}}{\text{مساحة الولاية}} \times 100\right)$$

تكمن أهمية هذا المؤشر في معرفة تبعثر أو تجمع السكان في منطقة ما فإذا كانت:

- نسبة التركيز> 0 فهذا دليل على أن السكان يتسمون بالتجمع.
- نسبة التركيز< 0 فهذا يدل على أن السكان يتسمون بالتبعثر.
- نسبة التركيز= 0 فهذا يدل على أن السكان يتوزعون في حالة مثلى.

ومن خلال تطبيق هذا القانون على ولاية خنشلة تحصلنا على النتائج التالية:

- إن اكبر نسبة تركز للسكان سجلت ببلدية خنشلة 27.8%
- أما اصغر نسبة تركز سجلت ببلدية بابار بـ -31.5%.

نلاحظ من خلال الخريطة رقم (09) ومعطيات الجدول رقم (03) تباين التركز للسكان بسبب اختلاف المعطيات الجغرافية الطبيعية والبشرية لبلديات الولاية.

الفئة الأولى: تركز شديد للسكان

سكان يتسمون بالتجمع وتنفرد بلدية خنشلة بهذا المركز وهذا لكونها قطب ديناميكي داخل الولاية.

الفئة الثانية: تركز عادي للسكان(متوسط)

وهي التي تضم السكان المتوزعين في حالة مثلى أو قريبة من ذلك وتضم 10 بلديات وتتقدمهم بلدية قايس بالدرجة الأولى بـ 8.3% لكونها قطب منافس للمركز الرئيسي، أما باقي البلديات من هذه الفئة مثل بغاي، شلية، الحامة، بوحمامة، المحمل،... بمؤشرات تتراوح بين 6,2 % بالمحمل و 0.3 % ببغاي، وهي بلديات تعرف تركز عادي للسكان، وهذا راجع إلى تربعها على مساحة متوسطة وقد يعزى إلى التوافق بين حجم السكان والمساحة.

الفئة الثالثة: تبعثر عادي أو ضعيف للسكان

وهي التي تضم السكان المتوزعين في حالة ضعيفة أو قريبة من ذلك، مثل: الرميلة ، بوحمامة، تامزة، ششار، خيران، الولجة، ،جلال،...راجع إلى احتواء هذه البلديات على أراضي زراعية واسعة بالإضافة لكونها رعوية فلاحية، بالاضافة إلى كبر مساحة التراب البلدي.

الفئة الرابعة: تبعثر شديد للسكان

ونجد في هذه الفئة بلدية واحدة وهي: بابار بمعامل تبعثر قدره -31.5%، وهي تعتبر البلدية الأقل كثافة عبر الولاية، والأكثر تدهورا من حيث شبكة الطرق، وهي اكبر بلدية من حيث المساحة في الولاية، ويسودها الطابع الصحراوي السهبوي.

جدول رقم(03): التركز السكاني عبر بلديات الولاية

البلدية	عدد السكان 2008	المساحة	معامل جيني	البلدية	عدد السكان 2008	المساحة	معامل جيني
عين الطويلة	16845	302	1,2	**قايس**	34383	56	8,3
بابار	34844	3 935	-31,5	**خنشلة**	108580	32	27,8
بغاي	6676	136	0,3	**خيران**	5752	400	-2,6
بوحمامة	10614	409	-1,5	**أمصارة**	4104	570	-4,8
شلية	4953	152	-0,3	**متوسة**	5981	118	0,3
ششار	27428	922	-2,4	**أولاد رشاش**	24923	285	3,5
جلال	3089	378	-3,1	**ارميلة**	5606	243	-1,1
الحامة	12051	168	1,4	**تامزة**	8617	385	-1,7
المحمل	38706	371	6,2	**تاوزيانت**	10748	167	1,1
الولجة	3124	366	-3,0	**يابوس**	10402	157	1,1
انسيغة	9257	163	0,7	**المجموع**	**386683**	**9715**	

المصدر: أنجزت اعتمادا على معطيات إحصاء 2008

- و يتضح من خلال الجدول أعلاه وجود 09 بلديات تتسم بالتركز حيث نسبة التركيز فيها اكبر من 0 و09 بلديات نسبة التركيز اقل من 0 فهذا يدل على أن السكان يتسمون بالتبعثر. و تبقى 03 بلديات وهي شلية (في أحسن وضعية) بغاي، متوسة أين نسبة التركز تقارب 0، وهي بلديات تقع في الجهة الشمالية من الولاية وذات مساحات صغيرة وقريبة من مقر الولاية .

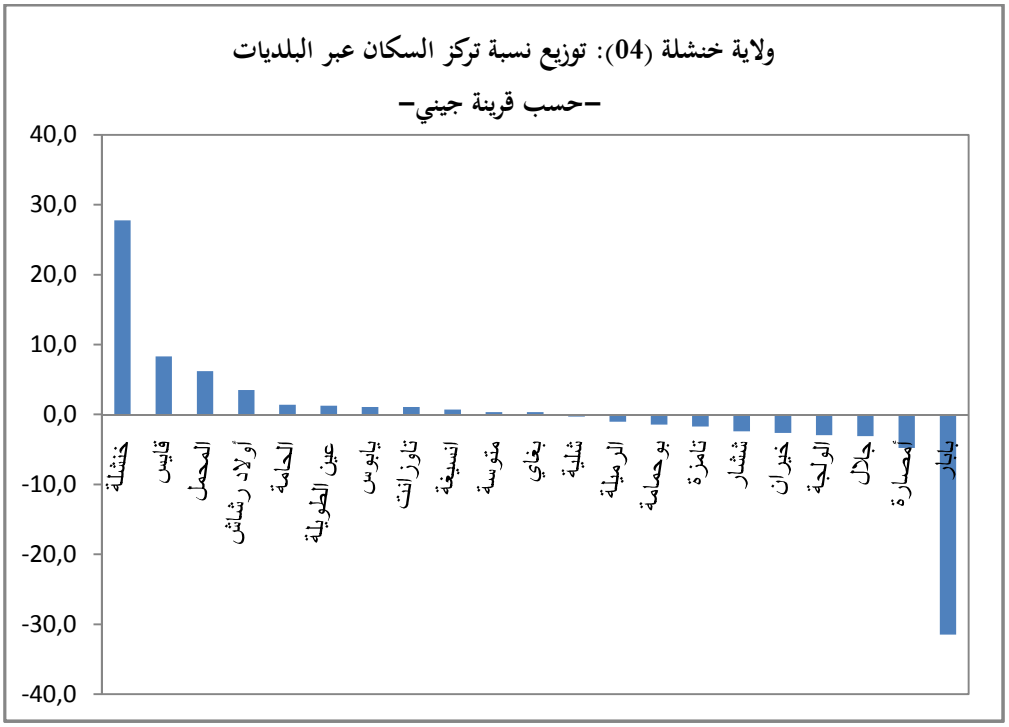

المصدر: أنجزت اعتمادا على معطيات إحصاء 2008

عموما فان بلديات ولاية خنشلة تتميز بتوزيع سكاني مبعثر، وتركز السكان داخل الولاية يخضع لعامل البعد أو القرب عن المركز، فمن خلال الخريطة رقم (09) نستنتج انه كلما ابتعدنا عن مقر الولاية تتناقص تركزات السكان، بحيث نحصل على حالة تركز متناقصة كلما اتجهنا من الشمال نحو جنوب الولاية أين نجد أكثر بلدية تبعثرا للسكان ألا وهي باباز، وكلما ابتعدنا عن المحاور الطرقية الهامة والمهيكلة للإقليم الولائي الخنشلي كلما نقصت التركزات السكانية و ازداد توزيع السكان تبعثرا، ويمكننا التعمق أكثر لفهم ظاهرة التجمع السكاني بدراسة مؤشر الكثافة السكانية.

كما يمكن أن نلاحظ أن جل البلديات التي تقع في جنوب الولاية تتسم بالتبعثر والبلديات التي تقع في الجهة الشمالية من الولاية تتسم بالتركز، حيث كلما اتجهنا جنوبا تزداد مساحة البلديات مما يساهم في تبعثر السكان وهذا ما سيكون له انعكاس مباشر على المشاريع التنموية و يعرقل الديناميكة على مستوى هذه الجهة.

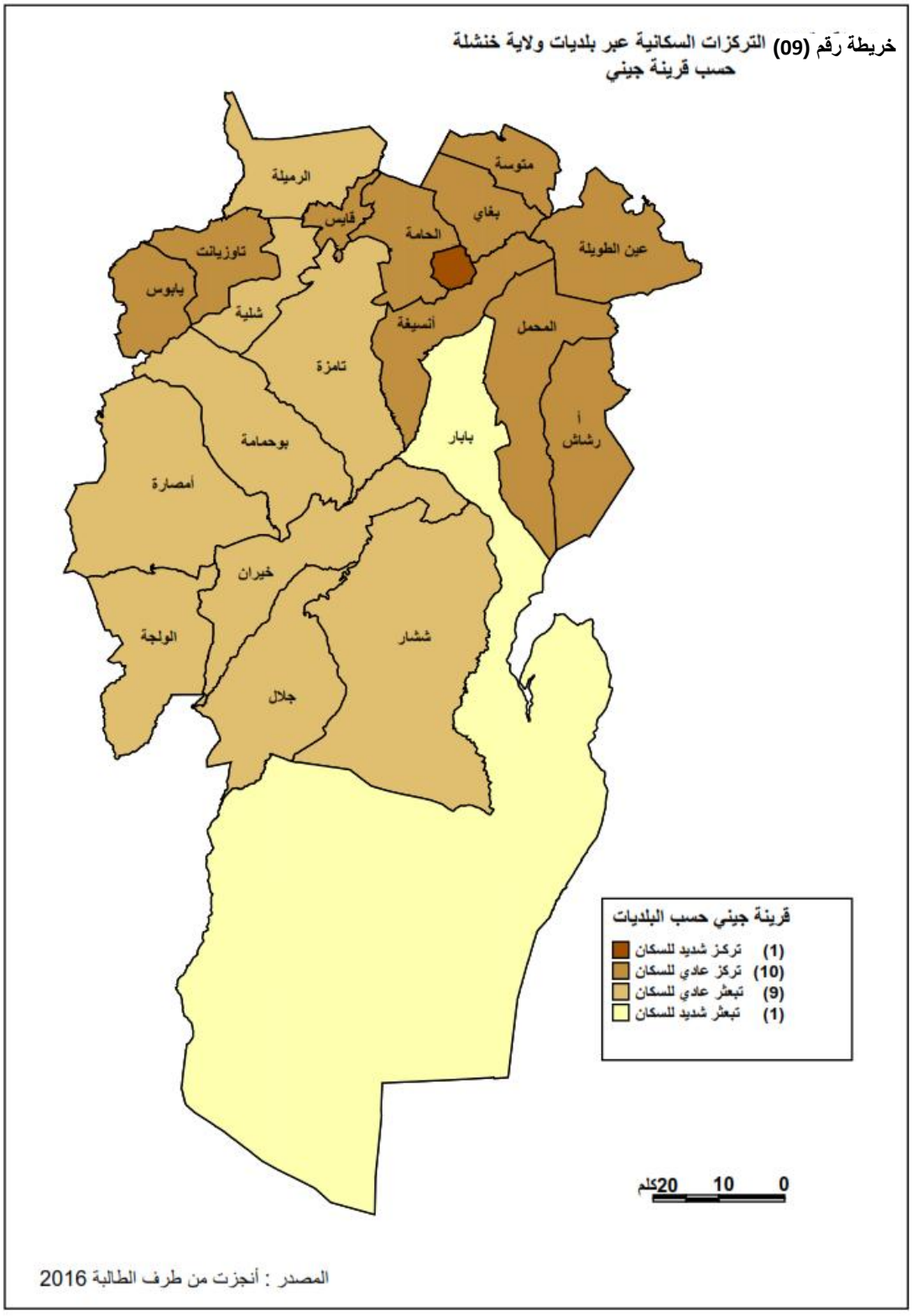
خريطة رقم (09) التركزات السكانية عبر بلديات ولاية خنشلة
حسب قرينة جيني
الرميلة
متوسة
بغاي
قايس
الحامة
عين الطويلة
تاوزيانت
يابوس
شلية
أنسيغة
المحمل
تامزة
بابار
رشاش أ
بوحمامة
أمصارة
خيران
الولجة
ششار
جلال
قرينة جيني حسب البلديات
(1) تركز شديد للسكان
(10) تركز عادي للسكان
(9) تبعثر عادي للسكان
(1) تبعثر شديد للسكان
0 10 20كلم
المصدر : أنجزت من طرف الطالبة 2016

5-2- الكثافة السكانية: كثافة غير متوازنة

تعتبر الكثافة السكانية إحدى المقاييس الهامة التي توضح درجة توزيع السكان على المجال رغم كونها كثافة عامة ناتجة عن العلاقة بين عدد السكان والمساحة وتعطي لنا نتائج مهمة تعكس مدى استجابة السكان للبيئة التي يعيشون فيها.

ومن خلال الخريطة رقم (10) الخاصة بكثافة السكان لولاية خنشلة سنة 2008 يمكننا استخلاص ما يلي:

***الكثافة السكانية العالية جدا اكبر من 100ن/كلم^2:**

وتشمل الكثافة السكانية الأكثر من 100ن/كلم^2 وتضم 03 بلديات هي خنشلة بأعلى كثافة مسجلة تقدر بـ3967 نسمة/كلم^2 و هي تنفرد بهذه القيمة كونها القطب الديناميكي داخل الولاية ، تليها كل من المحمل وقايس بـ 701، 117 نسمة/كلم^2 نظرا لصغر مساحتهما وعدد السكان الكبير وكونها يضمان تجمعين رئيسين من فئة المدن الصغيرة.

***الكثافة السكانية العالية: 41-100 ن/كلم^2**

و تضم 08 بلديات(أولاد رشاش،الحامة، يابوس، تاوزيانت، أنسيغة، عين الطويلة، متوسة، بغاي) ؛حيث أعلى كثافة سجلت في هذه الفئة على مستوى بلدية أولاد رشاش بـ 99 ن/كلم^2 كونها تضم كسابقتها تجمعا من فئة المدن الصغيرة وهي مدينة زوي و تصل الكثافة الدنيا في هذه الفئة إلى 56 على مستوى بلدية بغاي.

الكثافة السكانية المتوسطة: 20-40 ن/كلم^2

وتضم 05 بلديات وهي بلديات جبلية باستثناء الرميلة و ششار، الأولى ذات طابع فلاحي و عرفت ديناميكية تنموية، والثانية كونها تضم مقر رئيسي في صنف المدن الصغيرة والمساحة المعتبرة، حيث تعد الثانية من حيث المساحة على مستوى الولاية.

الكثافة السكانية الضعيفة: أقل من 20 ن/كلم^2

و تشمل 05 بلديات هي خيران، بابار، جلال، الوجلة ، أمصارة وهي ضعيفة مقارنة مع سابقتها الشيء الذي يوحي بضعف التجمعات والمقرات السكانية و نتيجة لكبر المساحة (بابار تمثل أكثر من 3/1 مساحة الولاية) وبالرغم من ذلك لم تسجل أدنى كثافة كونها تضم 05 تجمعات ثانوية وتجمع رئيسي يتجه ليندمج في فئة المدن الحجمية الصغير، بالإضافة إلى موقعها على هوامش الولاية

ما يمكن استخلاصه أن هناك عدم تكافؤ في التركز والكثافة السكانية مما يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية والتخطيط و اختلاف حجم السكان بين البلديات و المساحة والطبيعة التضاريس ما كان وراء هذه الفوارق الكبيرة في الكثافة (أعلى كثافة 3967 ن/كلم^2 خنشلة وادني كثافة 8ن/كلم^2 أمصارة)

إن البلديات الأكثر كثافة تقع في الجزء الشمالي للولاية والقريبة من مقر الولاية كما يقطعها محاور طرقية هامة وتشكل بذلك مجال ديموغرافي ديناميكي، أما الأقل كثافة فتقع في الجزء الجنوبي للولاية.

جدول رقم(04): توزيع الكثافة السكانية عبر بلديات الولاية عام 2014

البلدية	المساحة	عدد السكان	الكثافة السكانية
خنشلة	32	126 930	3966,6
قايس	56	39 260	701,1
المحمل	371	43 490	117,2
أولاد رشاش	285	28 110	98,6
الحامة	168	13 740	81,8
يابوس	157	11 800	75,2
تاوزيانت	167	12 190	73
انسيغة	163	10 540	64,7
عين الطويلة	302	19 100	63,2
متوسة	118	6 650	56,4
بغاي	136	7 580	55,7
شلية	152	5 620	37
ششار	922	31 310	34
بوحمامة	409	12 050	29,5
الرميلة	243	6 170	25,4
تامزة	385	9 340	24,3
خيران	400	6 470	16,2
بابار	3 935	38 480	9,8
جلال	378	3 430	9,1
الولجة	366	3 340	9,1
أمصارة	570	4 680	8,2

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2008

استنتاج: إن الخلل في المعادلة التوزيعية للسكان داخل هذا الإقليم الولائي الخنشلي، هو نتيجة حتمية للخلل التوزيعي الوظيفي و الاقتصادي الذي شهدته مختلف البلديات بالإضافة إلى عامل المساحة و الطبوغرافيا و الذي لها دور في التحكم في تشتت السكان، وهذا ما يتضح جليا من خلال الفارق الكبير في الكثافة بين البلديات التي بها مقر ولاية أو مقرات دوائر والبلديات التي بها مقرات بلديات، و كذا فارق في تركز السكان بين البلديات التي تقع في الأحواض والسهول (وادي العرب، وادي تابدقة) و البلديات التي تقع في المناطق الجبلية والهامشية.

خريطة رقم (10): توزيع الكثافة عبر بلديات الولاية
سنة 2014

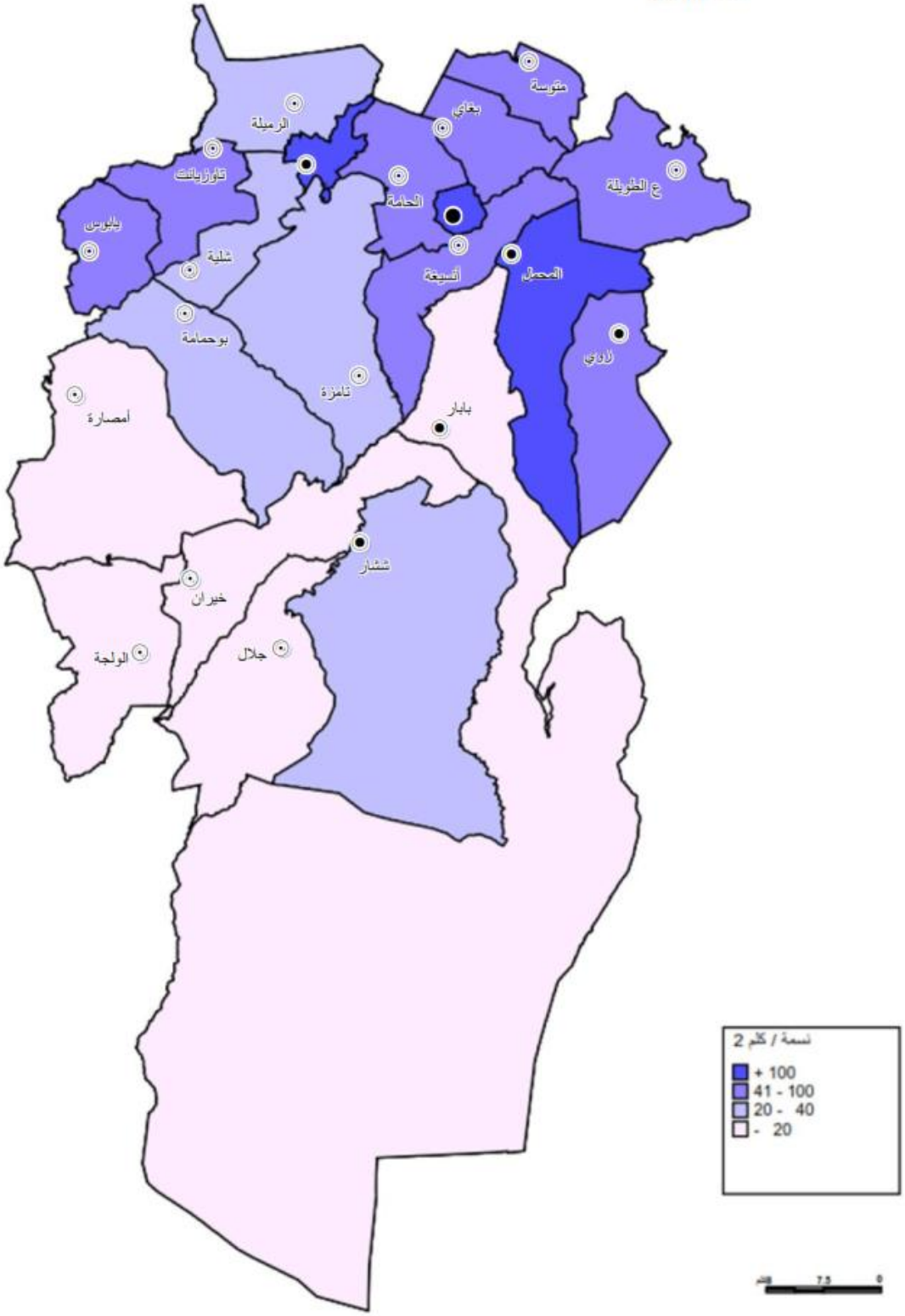

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية
مونوغرافية ولاية خنسلة 2014

6- تحليل بنية شبكة الطرق: " شبكة ذات توزيع غير منتظم "

سنركز في هذا العنصر على دراسة مدى تغطية شبكة النقل للمجال الولائي ومدى خدمتها للتجمعات السكانية و مجالاتها المجاورة(قرى، مداشر، مناطق مبعثرة)

6-1- معدل كثافة الطرق بالنسبة للسكان

يحسب المؤشر بالعلاقة الرياضية $Dp = \frac{L*1000}{P}$ حيث P : عدد السكان ، L: طول الشبكة وبالتعويض على بلديات الولاية نحصل على الجدول الموالي و الخريطة رقم (11):

جدول رقم (05): علاقة الطرق بحجم السكان لعام 2014

البلدية	كثافة الطرق كلم/1000 نسمة	البلدية	كثافة الطرق كلم/1000 نسمة	البلدية	كثافة الطرق كلم/1000 نسمة
جلال	**25,2**	بغاي	**9,6**	شلية	**4,9**
خيران	**15,1**	متوسة	**9,5**	يابوس	**4,8**
الوجلة	**12,2**	الحامة	**8,3**	المحمل	**4,5**
الرميلة	**11,8**	بوحمامة	**7,5**	أولاد رشاش	**3,7**
تامزة	**11,2**	تاوزيانت	**6,3**	قايس	**1,0**
انسيغة	**10,6**	ششار	**5,9**	خنشلة	**0,1**
بابار	**10,5**	عين الطويلة	**5,2**	**المتوسط**	**8,46**
أمصارة	**10,0**				

المصدر: أنجزت بالاعتماد على معطيات مونوغرافية الولاية 2014

انطلاقا من نتائج الجدول أعلاه تظهر الفروقات فيما يخص نصيب سكان البلديات من شبكة الطرق كمايلي:

مجموعة بلديات تقدم أفضل المؤشرات بين 15.1 و26 كلم/1000 نسمة و ذلك في كل من جلال و خيران

- مجموعة تتكون من 08 بلديات تقدم فيها الشبكة مؤشرات متوسطة تتراوح بين 9.5 و12.1 كلم/1000نسمة كما هو مبين في الجدول أعلاه.
- ومجموعة تقدم مؤشرات ضعيفة أقل من المجموعات السابقة و تتراوح مؤشراتها بين 3 و 8كلم لكل 1000 نسمة وهي في العموم إما بلديات جبلية(يابوس، أمصارة) أو ذات مساحة شاسعة(بابار)
- بلديتي خنشلة وقايس سجل بهما اضعف مؤشر بـ أقل من 01كلم/1000 نسمة
- و الملاحظ أن هذا المؤشر قد يحيد في بعض الحالات و يظهر ذلك في تباين طرفي العلاقة بين السكان والمساحة، فقد تكون البلدية لها مساحة شاسعة ويسكنها عدد قليل من السكان(بابار ، خيران جلال) و أخرى بلديات ضيقة المساحة ويسكنها عدد كبير من السكان(خنشلة وقايس).

خريطة رقم (11): ولاية خنشلة، كثافة الطرق بالنسبة للسكان لسنة 2014 عبر البلديات

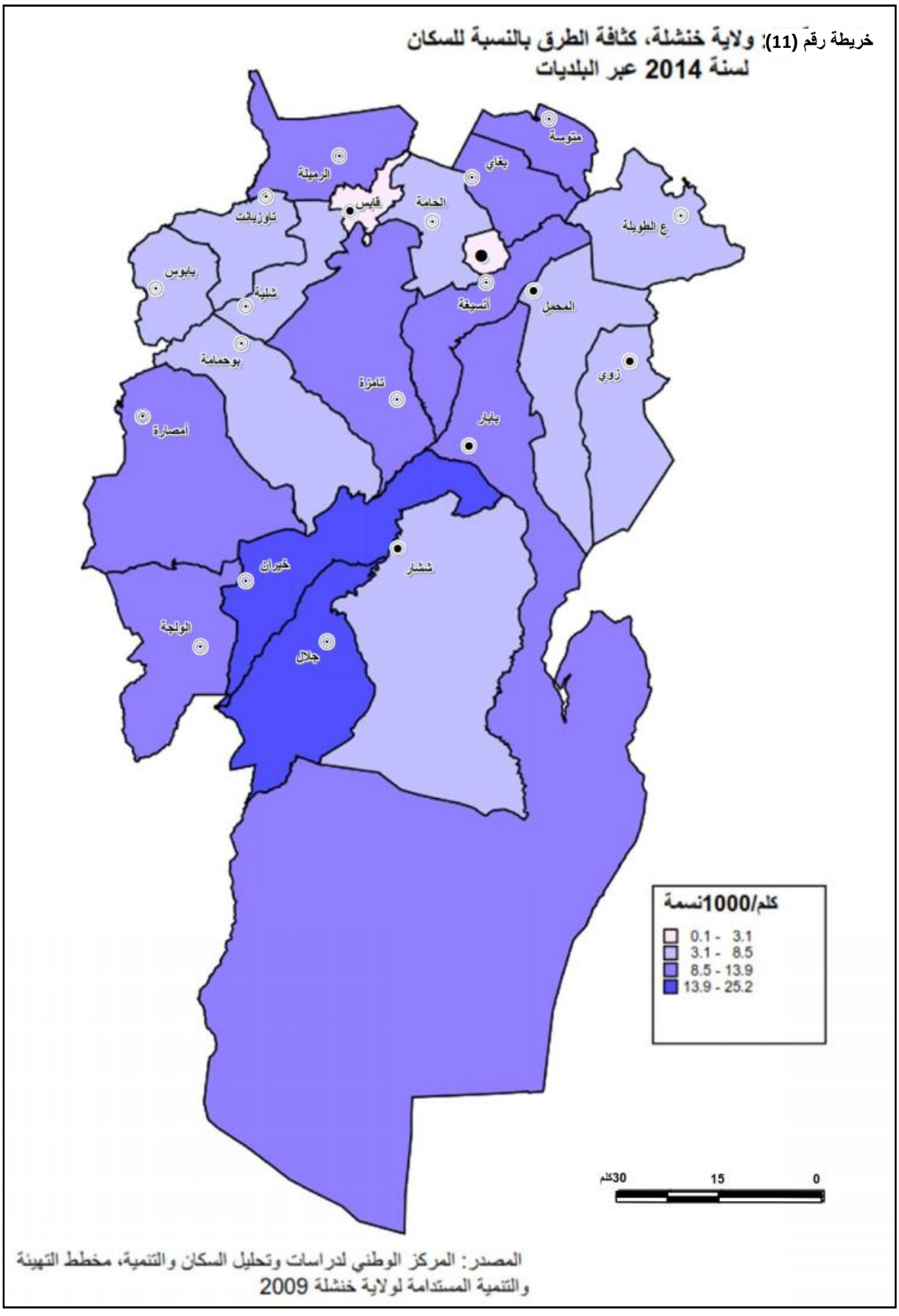

المصدر: المركز الوطني لدراسات وتحليل السكان والتنمية، مخطط التهيئة والتنمية المستدامة لولاية خنشلة 2009

6-2- مؤشر معدل مسافة الطرق بالنسبة للمجال: (تغطية غير مقبولة للمجال)

حيث يعد هذا المؤشر جيد في معرفة مدى التغطية بشبكة الطرق للبلديات ويرتبط بمساحة البلدية و طول الشبكة التي تقطع المجال البلدي ويعطى بالصيغة: $D = S/L$

حيث كلما كانت قيمة المؤشر صغيرة، كلما قدمت الشبكة تغطية جيدة للمجال.

و بتطبيق المؤشر على مختلف بلديات ولاية خنشلة والمقارنة بالمتوسط الولائي المقدر بـ 9.4 كلم، وهي اضعف من مثيلتها في ولاية باتنة 3.57كلم وسطيف بـ 03 كلم، و الطارف بـ 1.9 كلم[1] كما يوضحه الجدول أدناه.

جدول رقم(06): علاقة شبكة الطرق بالمساحة عبر بلديات الولاية 2014

البلديات	المساحة كم^2	طول الطرق المعبدة كم	متوسط المسافة (D=S/L)	البلديات	المساحة كلم^2	طول الطرق	متوسط D=S/L المسافة
خنشلة	32	17,5	1,8	شلية	152	24	6,3
قايس	56	29,9	1,8	عين الطويلة	302	46,2	6,5
الحامة	168	62,9	2,6	المحمل	371	48,42	7,6
انسيغة	163	56,85	2,8	بوحمامة	409	46	8,9
تاوزيانت	167	39,5	4,2	أولاد رشاش	285	32	8,9
متوسة	118	24,7	4,7	ششار	922	66,5	13,8
جلال	378	72,42	5,2	الرميلة	243	17	14,3
تامزة	385	69	5,5	بابار	3 935	238,8	16,5
يابوس	157	26,9	5,8	الوجلة	366	19,6	18,7
بغاي	136	22	6,2	أمصارة	570	12,4	45,7
خيران	400	64,4	6,2	**المجموع**	**9715**	**1037**	**9,4**

المصدر: أنجزت بالاعتماد على معطيات مخطط التهيئة والتنمية المستدامة لولاية خنشلة 2009

تبرز من الجدول وجود تباينات صارخة في مدى تغطية الشبكة الطرقية لمجال البلديات التي يمكن تحديدها في الفئات التالية:

تغطية جيدة: و تظهر في 04 بلديات (خنشلة، قايس، الحامة، انسيغة) حيث تتراوح قيمة المؤشر متوسط المسافة ما بين 2.1 و 2.8 كلم

تغطية متوسطة: و تظهر في 11 بلدية بقيمة مؤشر تتراوح بين 4.2 و 8.9 كلم

تغطية ضعيفة: و تسجل على مستوى 05 بلديات بقيم تتراوح بين 13.8 و 45.7 كلم، هذه القيمة الأخيرة تعتبر أضعف تغطية سجلت على مستوى بلدية أمصارة، و يفسر ذلك بالموقع الطرفي الهامشي لهذه البلديات، وكذا المساحة الشاسعة لبعضها (بابار، ششار) وشكل البلدية و الذي لا يسمح في بعض الأحيان بمد شبكة الطرق.

[1] عيون عبد الكريم، المقومات المحلية و التنمية الإقليمية في ولاية الطارف، رسالة دكتوراه،2003ص214.

خريطة رقم (12) التغطية المجالية بشبكة الطرق عبر بلديات الولاية

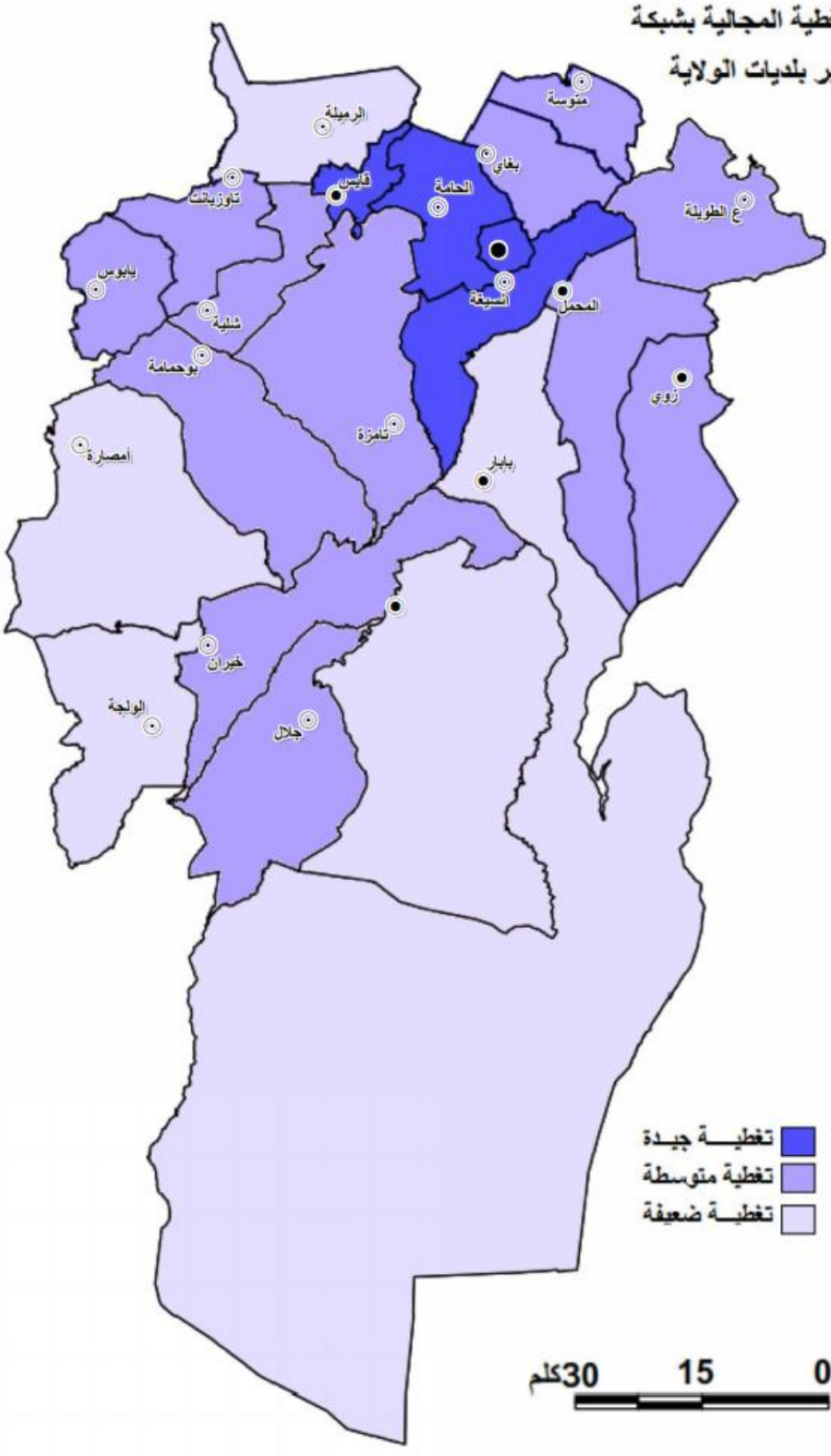

االمصدر: المركز الوطني لدراسات وتحليل السكان والتنمية، مخطط التهيئة و التنمية المستدامة لولاية خنشلة 2009

4- الموقع الإداري ونشأة المدن المدروسة

يمكن التمييز بين هذه المدن الصغير من خلال أول عنصر وهو موقعها الجغرافي ضمن الإقليم الولائي حيث نجد 03 أنواع :

- مدن صغيرة تقع بضواحي المدن الكبرى أو مقرات الولايات و ضمن نطاق مجال نفوذها(قايس)
- مدن تنتمي إلى شبكة عمرانية متراتبة و كثيفة نسبيا
- مدن معزولة ضمن مجال قليل الكثافة (ريفي أو جبلي) ، مثل بابار و ششار

4-1- قايس إداريا وتاريخيا :

تقع بلدية قايس في شمال ولاية خنشلة ، يحدها من الشمال بلدية عين الزيتون بولاية ام البواقي، ومن جهة الشمال الغربي بلدية الرميلة، ومن جهة الشرق بلدية الحامة، وجهة الجنوب بلدية طامزة، وجهة الجنوب الغربي بلدية شليا.

وتبعد عن مقر الولاية ب24كلم وعن مقر ولاية باتنة ب مسافة 79كلم، تتربع على مساحة قدرها 56كلم^2 . ظهرت النواة الأولى لمدينة قايس 1910م، على يد المعمر الفرنسي الذي استوطن المنطقة على طول الطريق الوطني رقم 88، وعرفت باسم EDGAR QUINEET نسبة إلى أول مستوطن بها، وبعد الاستقلال استمر التزايد السكاني بفعل النزوح الريفي الذي نتج عن استغلال غير عقلاني للمجال، حيث ظهر جليا تبديد المساحات الفلاحية في المشاريع السكنية، وبعد فترة السبعينات بدأت المدينة بالتوسع غربا و تمد مجال نفوذها باتجاه مدينة باتنة، فمدينة قايس تعتبر مقر دائرة، حيث انبثقت عن التقسيم الإداري لسنة 1974م، واتبعت بولاية خنشلة سنة 1984م.

صورة رقم (01): شارع رئيسي في مدينة قايس في الفترة الاستعمارية

4-2- أولاد رشاش(زوي) إداريا وتاريخيا:

تقع بلدية أولاد رشاش مع حدود ولاية تبسة في أقصى شرق الولاية تهيكلها عدة محاور طرقية، أهمها الطريق الوطني رقم 32 الرابط بين خنشلة وأولاد رشاش، كما يخترقها الطريق الوطني رقم 83 الرابط بين أولاد رشاش وششار والطريق الولائي رقم 149 الرابط بين التجمعين الثانويين رأس الماء وبوفيسان، ويصل تعداد سكانها حسب الإحصاء العام للسكن والسكان 2008 إلى 25780 نسمة مما يعطي كثافة سكانية تقدر بـ 90 نسمة في الهكتار الواحد أي 6 فرد /كلم^2 و حدودها كالتالي :

- من الشمال والغرب : بلدية المحمل
- من الشرق: بلديتي بيجن والعقلة (ولاية تبسة)
- من الجنوب: بلدية قنطيس (ولاية تبسة).

يرجع تاريخ إنشاء بلدية أولاد رشاش إلى سنة 1957م وكانت تسمى حينذاك (تماروث)، وفي سنة 1963م أتبعت إلى بلدية (Megada)، لتكون معها ما يعرف حاليا بأولاد رشاش، ومقرها الرئيسي زوي.

وخلال التقسيم الإداري لسنة 1984م أصبحت تابعة إداريا لدائرة ششار، لترتقي إلى مقر دائرة خلال التعديل الإداري الأخير 1990م، لتضم بلديتي أولاد رشاش والمحمل، تبعد عن عاصمة الولاية بـ 24كلم، تقع البلدية في منطقة حدودية بين كل من خنشلة وتبسة، غالبية السكان ينتمون إلى فوج الكياتة وأولاد الحاج وأولاد عاشور، يخضعون لنظام العروش وهذا دليل على المحافظة على روابط التماسك القبلي، فالعامل التاريخي القبلي عامل مهم في التخطيط والتنظيم الترابي، إذ أن جل القضايا تحل استنادا لأحكام الأعيان بعيدا عن دوائر القضاء والمحاكم ومن أهم العروش في دائرة أولاد رشاش نجد عرش أولاد الصيفي.[1]

4-3- بابار إداريا وتاريخيا:

بلدية بابار تمتد على مساحة 3935كلم^2 ممثلة بذلك 40.5% من ولاية خنشلة ، وهي مقر دائرة ذات امتداد طولي من الشمال نحو الجنوب، ويقع مقرها في أقصى الجهة الجنوبية لحدود البلدية.

يحدها :

- من الشمال الشرقي بلدية أنسيغة .
- ومن الشرق بلدية المحمل (تابعة لولاية خنشلة) وبلديات كل من قنتيس وفركان التابعين لولاية تبسة .

[1] مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية أولاد رشاش، المرحلة الأولى

– من الجنوب الشرقي لها حدود مع ولاية الوادي (بلدية بني قشة).

– من الغرب (امتداد من الشمال إلى الجنوب) بلديات تامزة ، خيران وششار وجلال (ولاية خنشلة) وخنقة سيدي ناجي، زريبة الوادي، الفيض (ولاية بسكرة).

–الجنوب بلديات الحمرايا ومقران (الوادي).

وبالتالي 15 بلدية تحد بلدية بابار، موزعة عبر 04 ولايات، وهذا يؤكد حجم وشساعة إقليم البلدية، وأهميتها في المنطقة ويفسر علاقاتها .

بالنسبة لمقر البلدية فهو يقع على بعد 30كلم جنوب مقر الولاية عبر الطريق الوطني رقم 80.

من جهة أخرى لها تضاريس متنوعة ومعقدة تشمل سهول متقطعة في الشمال ، ومنطقة جبلية في الوسط (جبال زوي والنماشة ومناطق صحراوية في الجنوب .

في الحقيقة فيما يتعلق بالاتصالية فالمركز يعاني من غياب طرق مواصلات قادرة على ربط مختلف أجزاء إقليمها البلدي والوصول إلى مختلف التجمعات وخاصة تلك الموجودة في الجنوب (وهي الأكثر عزلة حسب ما اشرنا غليه سابقا)، حيث الكثافة الطرقية هي الأضعف والأكثر تدهورا (خريطة كثافة الطرق).

أما عن نشأة المركز فتجمع بابار كان عبارة عن منطقة ريفية محضة تتكون من مشاتي تخدم وتجمع سكان البدو الرحل، ثم انتقلت إلى وضع التجمع الذي شكل فيما بعد النواة الأولى للمدينة، بعد تحول السكان البدو الرحل القاطنين بالمنطقة إلى الحياة الحضرية.

إداريا: انفصلت من البلدية المختلطة أولاد رشاش منذ 1913/01/19 وأصبحت بلدية في 1984 وتم ترقيتها إلى مقر دائرة في نفس التقسيم، مما سمح لها الاستفادة من برامج تنموية كبرى، خاصة في مجال التجهيز والسكن[1].

4-4- المحمل (تازقاغت) إداريا وتاريخيا:

بلدية من بلديات ولاية خنشلة تقع في جبال الأوراس (أوراس النمامشة)، وتبعد عن عاصمة الولاية 7 كيلومتر شرقا وتعتبر ثاني أكبر بلدية في الولاية حيث يقدر عدد سكانها 38762 نسمة.وهم جزء من قبائل الزناتة المتواجدة في الأوراس والمغرب الكبير، وهي تضم التجمعات التالية: تازقاغت المحمل حاليا و التي تعتبر التجمع الرئيسي للبلدية، و يقطن بها 28237 نسمة التي تعتبر ثالث تجمع سكاني بعد مدينة قايس، و التجمع الثانوي

[1] مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير2006 لبلدية بابار، المرحلة الأولى

أولاد عز الدين ويقطن بها حوالي 1239 نسمة و اشرتيتن ويقطن بها حوالي 876 نسمة ويتوزع ما يقرب 8355 نسمة على المناطق المبعثرة ذات الطبيعة الريفية.

يحدها إداريا كل من:

- بلدية أولاد رشاش شرقا.
- من الشمال الشرقي عين الطويلة و الشمال الغربي بلدية أنسيغة.
- من الغرب والجنوب الغربي، لها حدود مع بلدية بابار ولها حدود ضيقة مع ولاية تبسة.

أصل التسمية

المحمل وهي تعني أن الماء حمل أي الماء جرى نسبة إلى جبالها الشرقية التي يحمل وديانها بسرعة وتصب كلها في شط ملغيغ، وكما تسمى تازڤاغت وهي كلمة أمازيغية محلية معناها الحمراء وسميت هكذا نسبة إلى الدماء التي سفكت في إحدى المعارك بين عرش النمامشة و الحراكته فاختلطت الدماء بين العرشين و سرت في أحد وديان المنطقة فأصبح احمرا وهذا ما يتداول لدى سكان المنطقة، وسكانها يدعون بالعرش الأحمر وترد تارة هذه التسمية إلى أحد النباتات المشهورة في المنطقة .

ومن الآثار القديمة الدالة على إعمار المنطقة قبل قرون عدة يوجد ضريح بالتجمع الثانوي أولاد عز الدين حيث يوجد فيها مكان حراسة يسمى محليا " قصر الجازية"[1] هو في الأصل قبر أو ضريح لإمرة و هو ذو شكل سداسي يصل طول ضلع فيه إلى 2,18 م ويبلغ طوله 7 أمتار(صورة رقم (02) و هناك من يعتبره من الآثار الرومانية وهو ضريح لأحد القادة الرومانيين و المدعو سدياس.

[1] الزازيا او الجازية او اليازية كلها أسماء تشير للمرأة التي عاشت واستوطنت المنطقة، قصت حولها آلاف القصص التاريخية في المغرب العربي خاصة في الجزائر وتونس . وتحكي بعض الروايات أن هذا المعلم كان مكان مخصص لاستراحتها أثناء سفرها وتنقلها. وتتميز هذه التحفة المعمارية بهندسة اقرب منها إلى العمارة القرطاجية

صورة رقم (02) : "قصر الجازية المحمل (تازڤاغت سابقا)

4-5- ششار إداريا وتاريخيا:

تاريخيا و عبر عصور ما قبل التاريخ يعتبر الوادي الذي يمتد من تابردڤة إلى غاية منطقة سيار فضاءا يتوفر على كل الظروف (الأمن والغذاء والمياه الوفيرة وموضع حماية)، و هي الظروف التي يسعى الإنسان للحصول عليها، وقد مكن هذا الإشغال المجالي سكان المنطقة من تنويع محاصيلهم، و سمحت لهم الطبيعة السخية من تحقيق فائض زراعي، سمح لهم بتبادله ومقايضته مع مناطق أخرى بالأسلحة والأقمشة والحرير وغيرها .

و هناك بقايا عديدة من آثار المباني و التهيئات الزراعية (الشكل رقم 05) تشهد على وجود سابق و تاريخي في هذه المنطقة، مثل القرية القديمة تزڤزارين (Tizagrarine) التي تبعد بأربعة كيلومترات غرب تجمع العمامرة، التي تمتد على منخفض صعب الوصول وقد أكد السكان المحليين بالإجماع أن أسلافهم قد استقروا على العصور في هذه المنطقة.

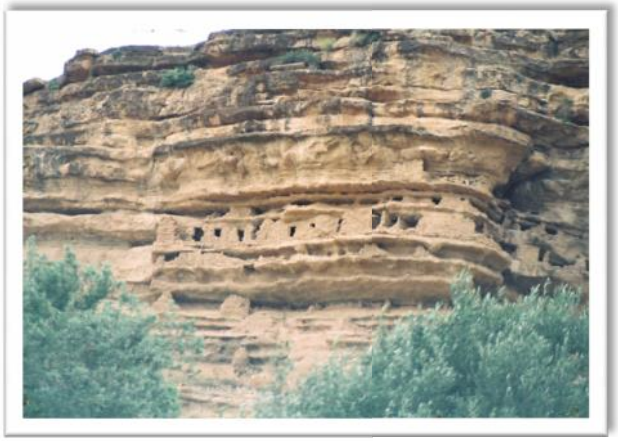

صورة رقم(03): شرفات تاغيت جنوب تابردڤة

بين الأسطورة والواقع، قصة ششار تثير العديد من الأسئلة العلمية، في الواقع اسم ششار يعني الحذر من الأسود(Attention aux lions) وقد شكلت حكاية الأسد الأسطورية قصة غامضة متداولة في المنطقة بأسرها، لأنها تمتد إلى بابار و التي تعني (بوابة الأسد). ووفقا لاميل ماسكيراي[1] Emile Masqueray (1843-1894)، فإن أصل ششار يعني حصى صغيرة مكسورة.

[1] *Emile Masqueray (1843-1894), anthropologue, ethnologue, linguiste et écrivain Dès 1873, il apprend l'arabe et plusieurs langues berbères et se consacre à l'archéologie, en particulier des vestiges romains des Aurès, la philologie des dialectes berbères et la compréhension des structures sociales de la société berbère.*

لقد دخل الاستعمار الروماني، من الشرق متبعا السهول العليا عبر محور تبسة –تيمقاد–لومباز، وقد استثمر في منطقة الأوراس ولم يهيمن عليها، و هناك بعض الآثار الرومانية وجدت بالقرب من قرية الزاوية والعامرة تشهد على هذا الوجود، لذلك فالمستعمر الروماني استغل ثروات الوادي دون أن يستقر بشكل دائم في المنطقة. في حين لم يقم البيزنطيون بأي ترميمات أو إصلاحات في منطقة ششار وربما لم يدخلوا المنطقة أصلا و هذا لغياب قرائن عن ذلك (قلاع)، ثم بدخول الفتوحات الإسلامية حدثت تصالحات بين السكان الأصليين والفاتحين و عاشت المنطقة في سلام واستقرار ونتج عن ذلك عمليات تبادل ومقايضة في المنتوجات المختلفة.

أدى هذا الاستقرار إلى بناء القرية التراثية تابردڤة (الصورة رقم 04) و التي تسمى أيضا "ششار القديمة"، و التي تقع حاليا على بعد 5 كم من مركز ششار الحديث، ومن غير المرجح أن بني بربار هم البناة لهذه المدينة، من خلال إطلاق اسمهم على الوادي الذي يجتاز المنطقة، هذا الصرح التاريخي بني وفقا للهندسة المعمارية المحلية باعتماد مواد تتوافق وطبيعة ومناخ المنطقة، وقد صنفت ضمن التراث الوطني منذ عام 1928

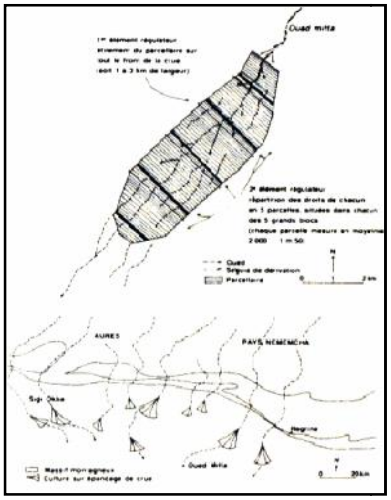

صورة رقم (04): تابردڤة بششار

شكل رقم(05): نظام السقي والزراعة في منطقة ششار

في بداية الخمسينيات، أنشأ الاستعمار الفرنسي منطقة هبوط في الموقع الحالي لبلدية ششار، و أنشأت مقر الدرك في تابردڤة ، واستقبلت مقر البلدية المختلطة في عام 1958.

إداريا و بعد الاستقلال اتبعت بلدية ششار بولاية تبسة و أصبحت مقر دائرة تابعة لولاية تبسة في 1974 إلى غاية 1984 أين أتبعت لولاية خنشلة المستحدثة، وأصبحت تضم أربع بلديات بعد التعديل الإداري الجديد لعام 1990 هي ششار، خيران، جلال، الوجلة

وتضم بلدية ششار حاليا 05 تجمعات ثانوية : تابردقة، تاغيت، العامرة، وسيار و العديد من القرى والمشاتي كالزاوية، عين شنين .....و غيرها

يحد بلدية ششار ذات الموقع الاستراتجي الرابط بين 05 مدن كبرى(باتنة، خنشلة، تبسة، بسكرة و مدينة الوادي) بنفس المسافات تقريبا باستثناء الوادي، هذا الموقع جعلها تمارس وظيفة الربط والعبور بين المدن الخمسة:

- من الشرق بلدية جلال أما باقي حدودها فتمثلها بلدية بابار (نظرا لشساعتها و طول حدودها و كما قلنا سابقا بأنها تمثل 3/1 مساحة الإقليم الولائي)،

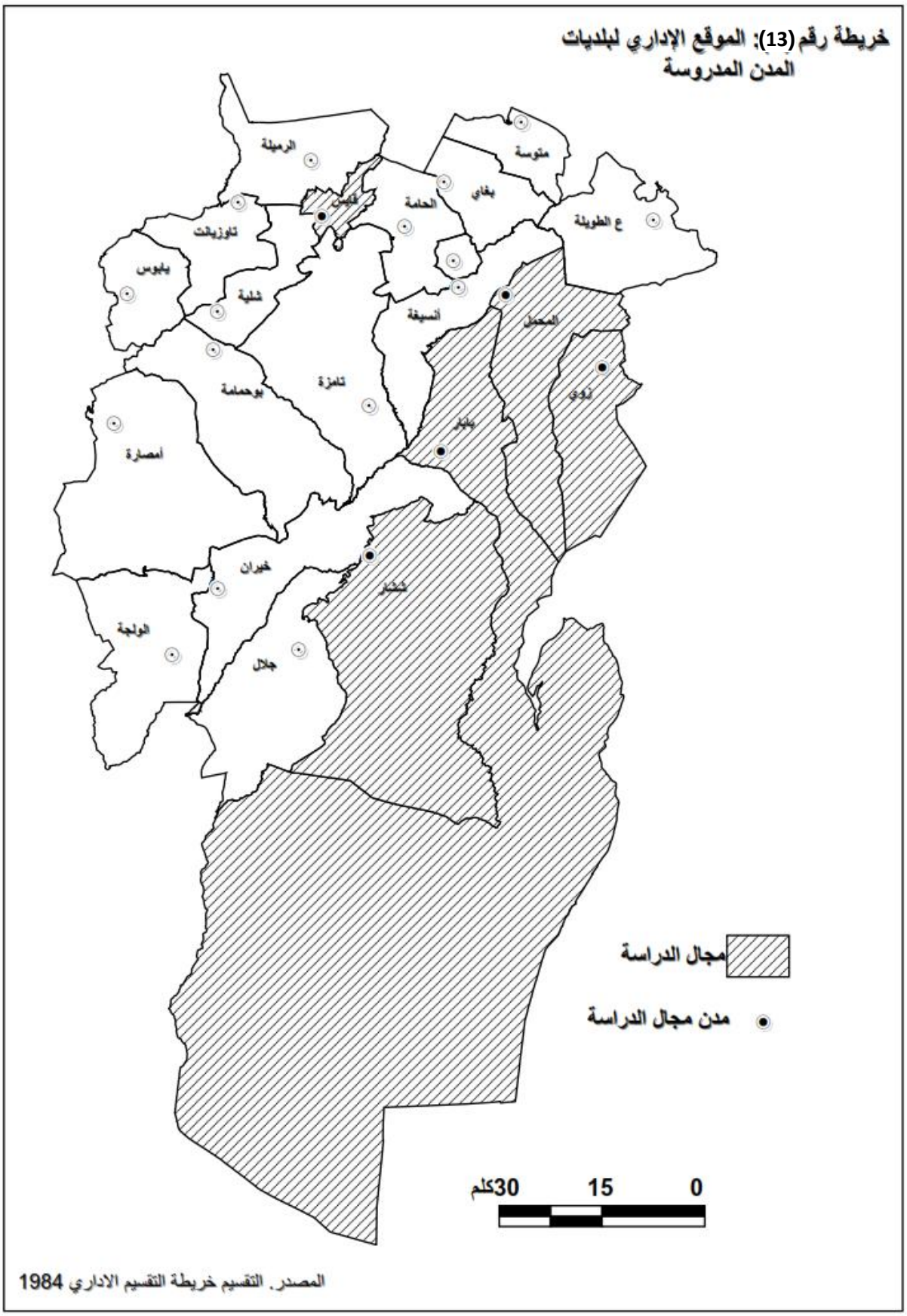
خريطة رقم (13): الموقع الإداري لبلديات
المدن المدروسة
الرميلة
متوسة
بغاي
الحامة
قايس
تاوزيانت
ع الطويلة
بابوس
شلية
أنسيغة
المحمل
بوحمامة
تامزة
زوي
بابار
امصارة
خيران
خنشلة
الواحة
جلال
مجال الدراسة
مدن مجال الدراسة
30كلم
15
0
المصدر. التقسيم خريطة التقسيم الاداري 1984

خلاصة الفصل الأول:

تكتسي الدراسة السكانية و الاقتصادية أهمية بالغة لما لها من تأثير كبير على معرفة الحجم السكاني و الواقع الاقتصادي للولاية و بالتالي التخطيط المستقبلي في شتى الميادين لتنمية الولاية.

و تتربع ولاية خنشلة على مساحة 9715 كم^2 تمتاز بالتنوع التضاريسي الذي أثر على توزع السكان بالإضافة إلى عوامل أخرى إدارية، اقتصادية و تاريخية كل هذا ساعد على نمو السكان خاصة في التجمعات الحضرية الكبرى(مدينة خنشلة والمدن الصغيرة) أين تتوفر مختلف التجهيزات و الوحدات الصناعية و قد التمسنا الطابع الفلاحي للولاية نظرا لسيطرة العمالة الفلاحية على جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة لعدة عوامل أهمها الطبيعية الاقتصادية التي تتمتع بها الولاية.

كما وجدنا أن اختلاف حجم السكان بين البلديات و المساحة والطبيعة التضاريسية كان وراء الفوارق الكبيرة في الكثافة (أعلى كثافة 3967 ن/كلم^2 خنشلة وادني كثافة 8ن/كلم^2 أمصارة).

و قد تبين من خلال الدراسة والتحليل أن البلديات الأكثر كثافة تقع في الجزء الشمالي للولاية والقريبة من مقر الولاية كما يقطعها محاور طرقية هامة، أما الأقل كثافة فتقع في الجزء الجنوبي للولاية أين تنعدم المراكز الحضرية باستثناء عدة تجمعات ثانوية.

و اتضح من خلال دراسة نشأة التجمعات العمراني ارتباط نشأة المدن المدروسة في المنطقة بعاملين مهمين هما الموارد الطبيعية وأهمها التربة الزراعية الخصبة ومصادر المياه والموقع الإستراتيجي(وادي العرب وواد تابردقة)، و التي كانت العامل الرئيسي في استقرار السكان بها و تطور مراكز عمرانية قديمة والتي شهدت حاليا توسعات معتبرة، هذا العامل التاريخي سيسمح بتفسير الوزن الديموغرافي و الوظيفي للمدن الصغيرة الذي سنتطرق إليه في الفصل الموالي بنوع من التفصيل.

الفصل الثاني

تحليل الشبكة العمرانية لولاية خنشلة

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للشبكة العمرانية لولاية خنشلة

مقدمة الفصل:

تعد المدينة الصغيرة من الأنماط الحضرية الموجودة في كافة الأنظمة الحضرية، وهي نشأت تزامناً مع ارتفاع درجة التحضر وظهور التصنيع واتساع المدن الكبرى وزيادة عوامل النمو الحضري، لذا سنهتم في هذا الفصل بدراسة ظاهرة المدن الصغيرة و تطور الشبكة الحضرية في الجزائر باستخدام نظرية القاعدة – الحجم، ثم نعرج على دراسة أهم العناصر المتحكمة في تكوين الشبكة العمرانية بولاية خنشلة، وهذا لما لها من تأثير على مختلف عمليات التخطيط، و من خلال هذا الفصل سنتطرق بالتفصيل إلى دراسة العناصر التالية:

– دراسة ديموغرافية للحجم السكاني للمدن ومعدلات نموها كونه يعطى انطباعا مباشرا عن وزن المدينة في الإقليم، و لأن الحجم يرتبط بالوظائف الحضرية لأنه كلما ازداد الحجم تعددت الوظائف لذلك سنعمل على

– اعتمدنا على إحصاءات رسمية و كذا تقديرات خاصة بالعام 2016، لكي نقيم تطور الهيراركية الحضرية لشبكة التجمعات العمرانية، بالإضافة إلى تحديد نمط توزيع المراكز العمرانية عبر إقليم الولاية.

I– ظاهرة المدن الصغيرة و تطور الشبكة الحضرية في الجزائر

I– 1 – مفهوم المدينة الصغيرة:

قبل الخوض في هذه الدراسة وجب الإشارة إلى معايير تصنيف المدن الصغيرة والتي هي عديدة ومختلفة من حيث المعايير التي نعتمد عليها، فمثلا في الدنمارك تعتبر مدينة صغيرة كل تجمع سكاني وصل عدد سكانه إلى 250 نسمة (ELIE MAURT 1974) وفي فرنسا تعتبر مدينة صغيرة كل تجمع سكاني عدد سكانه 6500 نسمة وهناك في فرنسا من يعتبرها انطلاقا من 2000 نسمة ، أما في الجزائر فهناك العديد من التصنيفات :

1– يعتبر مركز حضري (مدينة صغيرة) كل تجمع وصل عدد سكانه 5000 نسمة عند كل إحصاء (الديوان الوطني للإحصاء).

2– يعتبر مركز حضري كل تجمع عدد العاملين فيه خارج قطاع الفلاحة يفوق 75% من إجمالي العاملين ويسكنون في المركز.

3– هذا التصنيف الذي يعتمد على عدة معايير (لكحل عبد الوهاب 1982) إضافة إلى حجم السكان:

أ) عدد السكان مابين 8000 و34000 نسمة.

ب) أكثر من 100 محل تجاري .

ت) من 20 إلى 40 تجهيز .

ث) السكان المستفيدين من خدمات هذا المركز مابين 50 ألف و100 ألف.

4- تصنيف الديوان الوطني للإحصاء الذي اعتمد على القانون التوجيهي للمدينة والذي حدد هرم المدن الجزائرية بتحديد المدينة الصغيرة (petite ville) بأنها تجمع حضري يضم ما بين 20 ألف و 50 ألف نسمة.

وفي دراستنا هذه اعتمدنا على التصنيف الأخير للديوان الوطني للإحصاء الذي يحدد عتبة المدينة الصغيرة من 20 ألف - 50 ألف نسمة وأدرجنا 04 مدن هي قايس، المحمل، ششار ،زوي و أضفنا مدينة بابار بالرغم من أنها لم تصل بعد إلى هذه العتبة بعدد سكاني قدره 16471 نسمة وهذا بالاعتماد على تقدير سكانها إلى غاية 31 ديسمبر 2016 حيث تتمكن من خلاله المدينة من الدخول في هذه الفئة الحجمية،

I- 2- تراتب المدن:

يتشكل النموذج الجزائري لهرم أحجام المدن ، بحسب التشريعات المنظمة للعمران وما صممه الديوان الوطني للإحصاء من مستويات حجمية، تتوزع في شكل هرم متدرج، تبدأ قاعدته من المركز الحضري ، وتنتهي عند الحاضرة (métropole) في قمته .

وتبرز أهمية تحديد هرم المدن، في الدور الفعال والمؤثر ، الذي يقوم به في عملية توازن شبكة المدن الجزائرية ، حيث تستند أهداف تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، على تحقيق توازن المنظومة الحضرية الوطنية، بتصحيح الاختلالات القائمة، عبر سياسات حضرية معينة، من قبيل تشجيع نحو المدن الصغيرة والمتوسطة ، والتحكم في نمو المدن الكبرى والحواضر .[1]

ويتوزع جدول العتبات الحجمية للمدن الجزائرية كما جاء في تصنيف الديوان الوطني للإحصاء، انطلاقا من أول تعداد العام[2]1966 وقد عززت التشريعات الحضرية هذا التصنيف في قانوني تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وقانون

[1] المصدر محمد الهادي لعروق : المدن المتوسطة في الجزائر دورها في التنمية المحلية وتنظيم المجال ، الملتقى الجغرافي العربي ، جامعة قسنطينة ، 24-26 سبتمبر 1991.

[2] ONS : armature urbaine, RGPH, 1987.p54

التوجيهي للمدينة 20-06. وهيكلت الهرم الحضري الجزائري وثمنته كما أعتمده و أكده التعداد العام للسكن والسكان الأخير 2008.

فبالنسبة لقانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وفي مادته 3 عرف[1] :

-الحاضرة (Métropole) وهي تجمع حضري لا يقل عدد سكانه عن 300 ألف نسمة، لها إشعاع جهوي أو وطني ، ومؤهلة لتطوير وظائف ذات مستوى عالمي؛

- المدينة الكبيرة (Grande ville): وهي كل تجمع حضري يزيد عدد سكانه عن 100 ألف نسمة .

واستكمل القانون التوجيهي للمدينة في المادة 4 منظومة هرم المدن الجزائرية بتفصيل الفئات الأخرى على النحو التالي[2] :

- المدينة المتوسطة (Ville Moyenne): وهي تجمع حضري يشمل ما بين 50 ألف و100 ألف نسمة.

- المدينة الصغيرة (petite ville): تجمع حضري ما بين 20 ألف و 50 ألف نسمة.

- التجمع الحضري (agglomération urbaine) و هو مجال يشمل على الأقل 5000 نسمة.

و يجدر التنويه إلى أن القانون التوجيهي للمدينة في مادته رقم 5 قرر تدعيم هذا التصنيف المؤسس على حجم السكان، بتصنيف مكمل يكون بحسب الوظائف و مستوى الإشعاع المحلي و الجهوي والوطني و الدولي ، لتدقيق هذا التصنيف.

I- 3- ظاهرة المدن الصغيرة في الجزائر

تتميز الشبكة الحضرية الجزائرية بتوسع القمة العلوية للهرم الحضري، و تعزيز مكانة المدن المتوسطة الحجم (50000-100000)، والملفت للانتباه هو نمو عدد المدن الصغيرة من خلال انتشار قوي للتحضر في العالم الريفي وتحول التجمعات الحضرية و التجمعات الثانوية إلى هذه الفئة.

حقيقة، كان التحضر في الجزائر ديموغرافيا قبل أن يكون اقتصاديا، ومن خلال هذا الفصل سنحاول توضيح المراحل المختلفة لنسق التحضر في الجزائر، فضلا عن دور المدن الصغيرة في الديناميكية العمرانية الوطنية.

إن التحضر الغير مسبوق الذي مس كل المدن الجزائرية بعد الاستقلال، قد ولد ظاهرة انتشرت عبر كامل التراب الوطني مع تكثيف الشبكة الحضرية في المنطقة التلية و نمو مذهل في الجنوب وحول الهضاب

[1] JORADP : Loi 01/20 du 12/12/2001 relative a l'Aménagement du territoire et développement durable, N°77 du 15/12/2001,P15.

[2] القانون رقم 06/06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ص 7.

العليا ، في واقع الأمر هذه الظاهرة تمثلت في ظهور نسق من المدن الصغيرة وخاصة بعد الاستقلال، والتي شكلت في الفترة بين 1962-1974، سمة من السمات البارزة للتحضر في الجزائر، في الواقع لا تزال هذه الظاهرة تزداد اندفاعا حتى بعد عام 1974، فما هي دوافع بروز ظاهرة المدن الصغيرة؟

I- 4- ظهور المدن الصغيرة في الجزائر:

بعد الاستقلال، كان الحدث الرئيسي تدفق المهاجرين من الأرياف نحو المدن و خصوصا تلك المتواجدة على الشريط الساحلي.

هذه التدفقات سرعت من تعمير هذه المدن ورفعت من درجة تحضر هذا الشريط، ولكن من الواضح أن هذا التحضر كان ديموغرافي محض، ونتيجة لهذه الوتيرة من هجرة الريفيين إلى المدن، ساهم ذلك في امتداد سريع للمدن وخلق عدم التوازن الإقليمي من خلال هيمنة أربعة مدن كبرى في النطاق الشمالي للوطن وقد كانت هاته المدن تستقبل ما لا يقل عن 130 000 نسمة سنوياً[1](1).

في البداية، كانت المدن الصغيرة معظمها قرى ريفية من نتاج الاستيطان والتعمير الاستعماري، حيث من 54 مدينة صغيرة تم إحصاؤها في الدراسة التي قام بها الباحث الجغرافي مارك كوت عام 1986، تبين فيها أن 36 مدينة كانت في الأصل قرى استعمارية.

لقد أغفلت الدولة من حساباتها ولفترة زمنية طويلة وضع الأسس والضوابط التخطيطية لتنمية وتوجيه الاستثمارات للمدن الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي أدى إلى تداعي أنشطتها الحضرية وظهور العديد من المشكلات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية وأصبحت طاردة لسكانها، قبل عام 1974 فإن فئة المدن الصغيرة همشت من النظام الحضري على الرغم من أنها كانت تمثل 70.6% من الشبكة الحضرية أي ما يعادل 3/2 من الشبكة حسب التعداد العام للسكن والسكان 1966.[2]

فمتى بدأت المدينة الصغيرة في احتلال مكانها في مختلف السياسات العمرانية الوطنية؟

بعد الاستقلال وجدت الدولة نفسها أمام تحدي النمو المتسارع للمدن الكبرى و المتوسطة الذي ساهم في التدفقات الكتلية والكثيفة لسكان المناطق الريفية والمراكز الصغيرة نحوها في المقابل شهدت المدن الصغيرة نزوحا ريفيا نحوها بشكل أكبر من باقي الفئات الحجمية للمدن و هذا كون تأقلم السكان

(1) ANAT, Etude région nord centre, 1994, p.25

[2] M COTE : « la petite ville et sa place dans le développement algérien », URBAMA n°17. Tours 1986.

النازحين ذوي الطبيعة و السلوك الريفي كان سهلا ضمن هذه المدن التي هي في الأصل كانت ذات طابع ريفي و لازال معظمها يحمل هذا الطابع إلى حد اليوم.

في الوقت نفسه لعبت هذه المدن دور مصدات للنازحين أو نقاط ربط، لأنها لم تكن قادرة على تحمل الحجم الكلي للنازحين الريفيين المتجهين نحو مدن كبرى بحثا عن فرص حياة أفضل.

إن ظهور المدن الصغيرة كان خلال الفترة الاستعمارية، وخاصة بعد عام 1954، ولكن حتى عام 1974 ظلت قرى ريفية صغيرة (bourgs ruraux) تمارس الزراعة كنشاط رئيسي مهيمن، وفي إطار التقسيم الإداري الجديد في عام 1974، تم ترقية معظم المراكز الحضرية أو المدن الصغيرة إلى رتبة أعلى كمقرات رئيسية للولاية.

لقد عمدت الدولة إلى تعزيز قدرات المدن الصغيرة والمراكز الثانوية ودعمها بالتجهيزات والمرافق الضرورية والكمالية لرفع جاذبيتها للسكان، وتشكيل بنية حضرية متكاملة على مستوى الولائي وعلى مستوى كل إقليم، وحفزت هذه الوظائف الإدارية الجديدة المدن الصغيرة نحو النمو عمرانيا و اقتصاديا، حيث و لأول مرة فكرت الدولة في هذه الفئة الحجمية من المدن من خلال إظهار فئة أو صنف جديد من المدن ألا وهي فئة المدن الصغيرة، وهذا بغية تحقيق التوازن الإقليمي من خلال دعمها من أجل التحكم في التوسع المفرط و الغير المراقب لفئة المدن الكبيرة(أكثر من 100 ألف نسمة).

ومع ذلك، فإنه خلال الفترة 1962-1974، شهدت المدن الصغيرة زيادة سكانية هائلة لم ترافقها سياسة تخطيط اقتصادي مناسبة، و بالتالي كان العام 1974 هو عام محوري وعام انقلاب في الشبكة الحضرية و خاصة بالنسبة للمدن الصغرى، حيث أولت سياسة التعمير أهمية كبرى للمدن الصغيرة و المتوسطة و ذلك بهدف التحكم في نمو المدن الكبرى وضمان استفادة المناطق الداخلية من إعادة تنظيم شبكتها الحضرية[1].

ولكن بعد عام 1974، تم تخصيص وتجهيز المراكز الحضرية الصغيرة بوظائف وأنشطة جديدة لتعزيز وضعها ودورها في النظام الحضري، و خلال هذه الفترة شهدت المدن الصغيرة نموا اقتصاديا معتبرا يتوافق مع توطين مجموعة من التجهيزات للاستجابة لاحتياجات كل مدينة صغيرة.

[1] BOUSMAHA Ahmed, le rôle des petites villes dans le mouvement d'urbanisation en Algérie : le cas de la région centrale du tell de l'est algérien, revue ***Sciences*** & Technologie D - N°39, Juin (2014). pp.29-44.

لقد حاولت المدينة الصغيرة في الجزائر أن تصبح أقطابا صغرى تمارس جاذبيتها وإشعاعها المحلي على المناطق والمراكز المجاورة و هذا بعد التقسيم الإداري الذي حدث في عام 1974، بينما في السابق لم تكن سوى مرشحات و مصفاة و مركز ربط وتوابع تستقبل الهجرة الريفية الهامة آنذاك.

ففي الدراسة التي قام بها مارك كوت في 1986 حول المدن الصغرى، أدرج في مصاف المدن الصغيرة في الشرق الجزائري 54 مدينة صغيرة والتي كان تعدادها 44 مدينة سنة 1982 ، أين قام في هذه الدراسة بتنميط الشبة الحضرية للشرق الجزائري حيث تم فيها تحديد وتعريف المدينة الصغيرة ، بأنها هي ذلك التجمع الذي يضم ما بين 8000-30000 نسمة، و تحتوي من 100-600 مؤسسات تجارية بالإضافة إلى إحصاء 20-40 نوع من التجهيزات و 100-600 مشترك بالهاتف تقدم خدمات لفئة سكانية تقدر بـ 25000-100000 نسمة.

الشكل رقم (06): علاقة الرتبة الحجم للشبكة الحضرية من 5000 نسمة في 1966

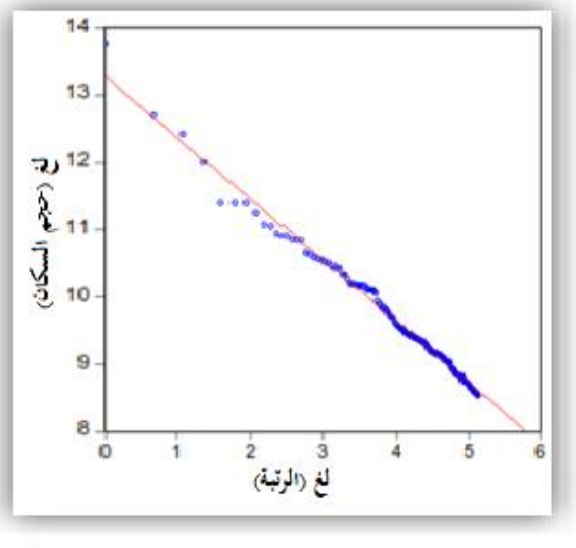

الشكل رقم (07): علاقة الرتبة الحجم للشبكة الحضرية من 5000 نسمة في 1987

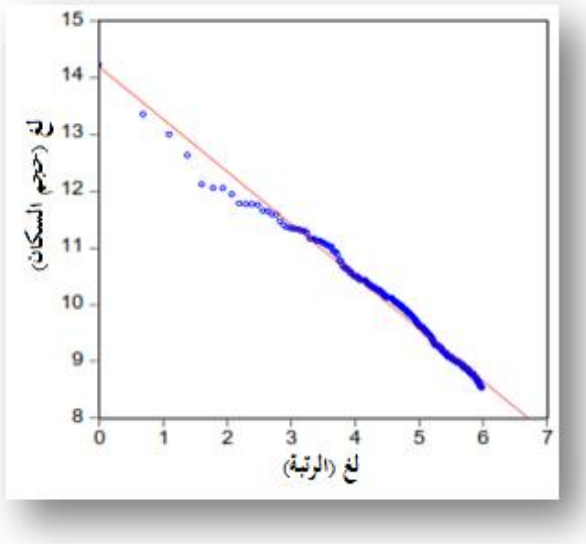

المصدر: Kdjar M, Oukaci K , évolution de la hiérarchie urbaine en Algérie : une analyse par la loi de Zipf, article

الشكل رقم (08): الشبكة الحضرية الوطنية علاقة الرتبة الحجم لنظام مشكل من 580 وحدة حضرية أكثر من 20000 نسمة

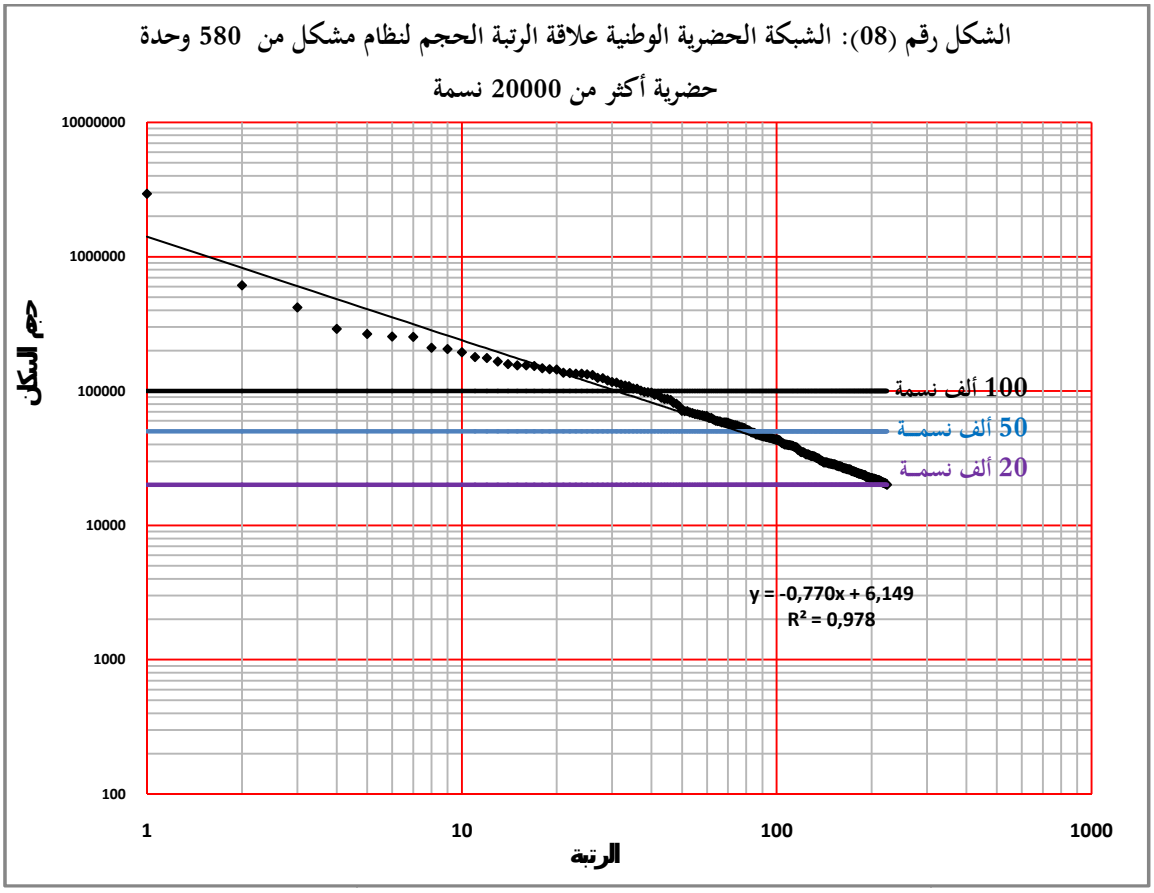

المصدر: أنجزت اعتمادا على نتائج مختلف التعدادات العامة للسكن والسكان

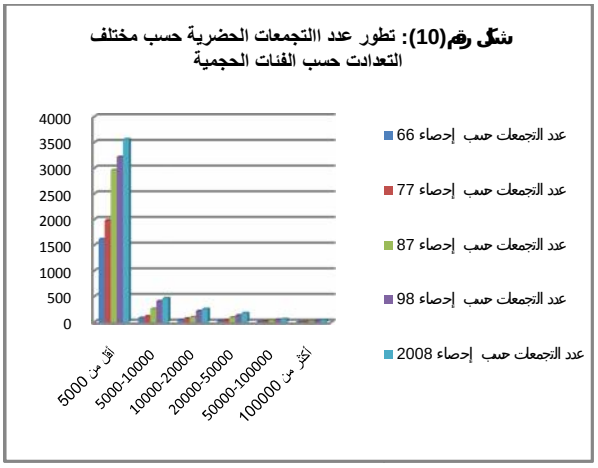

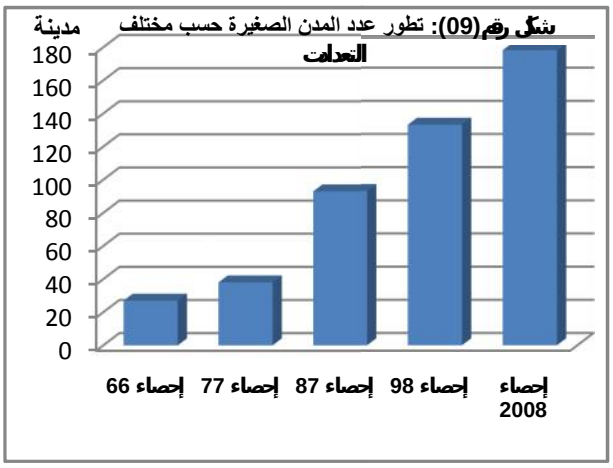

إن أحد الخاصيات التي تميز الشبكة العمرانية الحالية هي إنتاج ظاهرة الانتشار الحضري، والتي تتجلى في كثرة عدد المدن والكتل السكانية الصغيرة، والجدول التالي رقم (07) والشكلين (10،09) يبين بجلاء هذه الظاهرة، حيث يلاحظ ارتفاع في عدد المدن الصغيرة من 27 مدينة خلال أول إحصاء أجرته الجزائر المستقلة إلى 178 مدينة سجلت في الإحصاء الأخير أي تضاعفت هذه الفئة الحجمية بمقدار 6

أضعاف و هذا ما يؤكد الدور الكبير الذي لعبته هذه المدن في الشبكة الحضرية، حيث أصبحت اليوم تساهم بـ3.9 % من إجمالي عدد المدن المقدر بـ 4563 تجمع يشمل جميع الفئات الحجمية للمدن من بينها 751 تجمعا مصنف كتجمعات حضرية، حيث نسجل من بينها 142 تجمع في صنف المدن الصغيرة منها 114 مدينة مصنفة حضرية و 26 شبه حضرية و 02 نصف حضرية رأس العيون بباتنة ومنجل بالمسيلة) أما فيما يخص الرتبة الإدارية فنجد: مدينتين صغيرتين تشكلان مقرا للولاية و هما تندوف وحاسي مسعود و 111مدينة صغيرة تعتبر مقرا للدائرة و 24 مدينة تمثل تجمعا للبلديات و 5 مدن تعتبر كتجمعات ثانوية، في حين نلاحظ مساهمة ضئيلة للمدن المتوسطة في دعم توازن الشبكة العمرانية بـ 0.9% بـ61 مدينة متوسطة منها **47** مدينة في خانة النسق الحضري (strate urbaine)[1]. حيث تتوزع المدن الصغيرة في اغلبها في الشريط الساحلي بـ 90مدينة صغيرة 36 مدينة صغيرة بإقليم الهظاب العليا حيث تشكل 18 مدينة بالهضاب العليا الشرقية و 16 مدينة بالجنوب الجزائري.

و يبن هذا الجدول تطور عدد التجمعات الحضرية خلال الفترة 1977– 2008 و النسب المئوية لهذا التطور، أين نلاحظ استمرار التطور العددي في المدن الصغرى و ثبات عدد المدن المتوسطة و تراجع في حجم المراكز العمرانية من فئة أقل من 5000 نسمة

جدول رقم (07): مكانة المدن الصغيرة وتطورها ضمن الشبكة الحضرية الوطنية بمختلف أحجامها

حجم التجمعات	عدد التجمعات حسب إحصاء					النسب المؤوية (%)				
	66	77	87	98	2008	66	77	87	98	2008
أقل من 5000	1616	1985	2962	3218	3562	90,4	88,9	85,4	79,3	78,1
10000–5000	84	113	260	409	465	4,7	5,1	7,5	10,1	10,2
20000–10000	46	73	100	216	257	2,6	3,3	2,9	5,3	5,6
50000–20000	**27**	**38**	**93**	**133**	**178**	**1,5**	**1,7**	**2,7**	**3,3**	**3,9**
100000–50000	10	16	37	51	61	0,6	0,7	1,1	1,3	1,3
أكثر من 100000	4	8	18	30	40	0,2	0,4	0,5	0,7	0,9
المجموع	1787	2233	3470	4057	4563	100	100	100	100	100

المصدر: ONS, **C**ollections **S**tatistiques N° **163**/2011 Série **S** : Statistiques Sociale RGPH2008

إذن في ظل شبه غياب المدن المتوسطة التي من المفترض أن تلعب دور الوسيط بين المدن الكبرى والمدن الصغيرة، ستظل الشبكة العمرانية تفتقر إلى أحد أركان توازنها، رغم أن المنحنى الخاص بهراركية الشبكة

[1] يجب التميز بين التجمعات من النسق الحضري (strate urbaine) و التجمعات من النسق الريفي(strate urbaine)

العمرانية الوطنية خلال التعداد الأخير 2008 يبين أن ميل خط الانحدار يقارب الواحد، هذا يعني اتجاه النظام الحضري المشكل من تجمعات أكثر من 20000 نسمة نحو الانتظام بمعامل انحدار قدره α=-0.98. فظاهرة المدن الصغيرة قديمة نسبيا حيث نجدها في العهد الاستعماري وتدعمت بعد الاستقلال وذلك لأسباب عديدة ومتنوعة سنحاول توضيحها من خلال تحليل الشبكة الحضرية لولاية خنشلة.

II– تحليل الشبكة العمرانية لولاية خنشلة باستخدام نموذج زيف (Zipf):

أمكن تحليل الشبكة العمرانية بدراسة التراتب الحجمي للمراكز بناءا على التعدادات الثالثة السابقة: 1987-1998-2008 بالإضافة إلى تقديرات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة، حيث روعي في الجداول المنشأة(الملحق) طريقة تحليل رياضي موحد يسمح بإجراء المقارنات فيما بينها، و قد تضمنت مجاميع أعمدة التحليل المعروفة بنموذج زيف تسعة عناصر كمية هي:

Pn, n, Log n, Log Pn, Log Pn . Logn, Log Pn^, Pn, Pn^ – Pn, $(\text{Logn})^2$

وتشمل طريقة التحليل الخطوات التالية:

أ– ترتيب تنازلي لأحجام التجمعات العمرانية حسب كل تعداد.

ب– تطبيق النموذج الرياضي لزيبف لتحديد العلاقة بين مراتب المدن و أحجامها باستخراج أحجامها المثالية بناءا على أحجامها الفعلية في التعداد

و تتخلص عناصرها العلاقات الرياضية في التالي:

$$Pn = P_1 / n^{\alpha}$$

تحول المعادلة إلى لوغاريتمية و هي ذات مجهولين (α, P_1):

Σ Log Pn^= n Log P_1 + α Σ Log n ....(**1**)

Σ Log Pn^ . Log n = Σ Log P_1 . Log n + α Σ $(\text{Log n})^2$ ....(**2**)

Log Pn^ = Log P_1 + α Log n

حيث:α = الميل و هو يساوي (1-) في حالة التوازن المثالي حسب زيف.

n = رتبة المدينة (أو التجمع العمراني) من 1 إلى n ضمن تجمعات الإقليم.

Pn = عدد السكان الفعلي.

Pn^ = عدد السكان المثالي للمدينة (أو التجمع العمراني)

P1= حجم المدينة الأولى.

و بتطبيق ذلك على التعدادات الأخرى ينتج المنحنيات التالية بمعادلات مستقيمات زيف لكل تعداد:

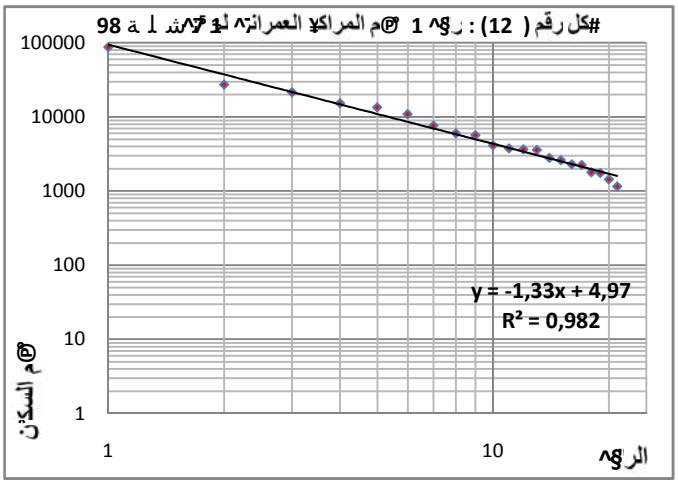

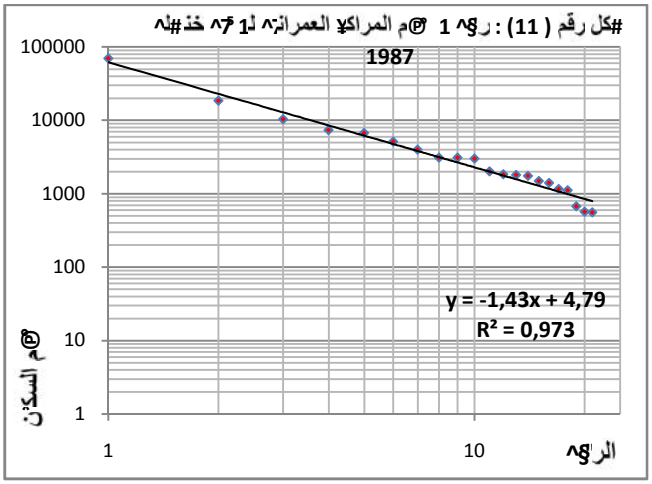

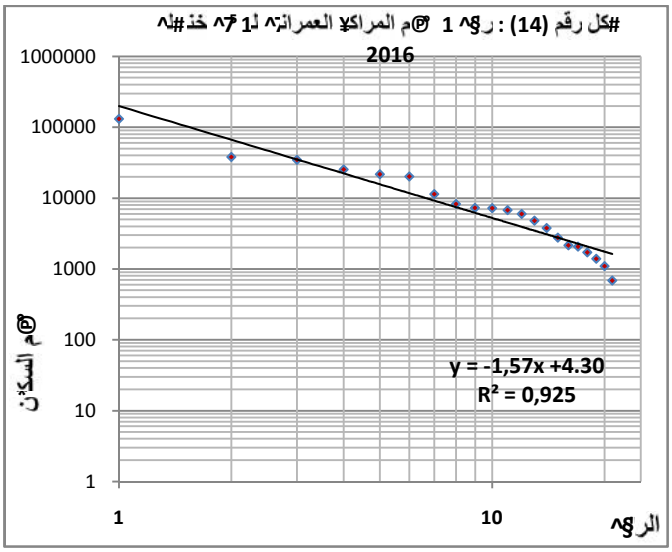

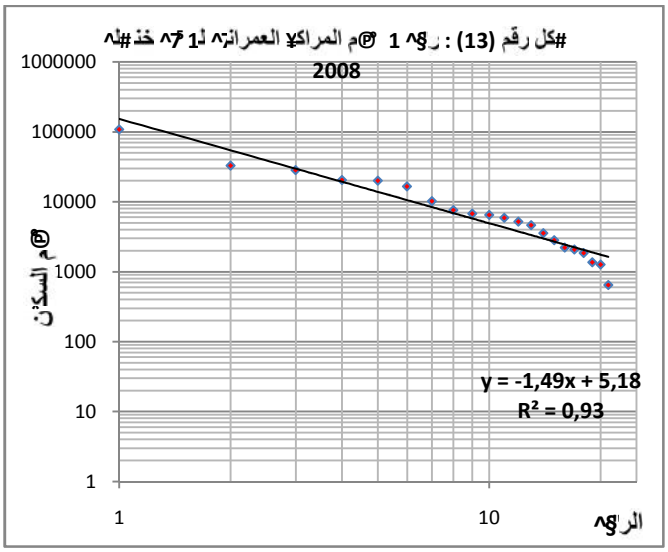

من الاستخلاصات التي يمكن الإشارة إليها في دراسة المرتبة –الحجم للشبكة الحضرية لولاية خنشلة:

أولا: في تعداد 1987 يتبن أن جميع المراكز تقريبا هي من فئة أقل من 10000 نسمة باستثناء 03 تجمعات هي خنشلة، قايس، المحمل، فهناك اختلال ملحوظ بالمقارنة مع الانحدار النظري، أفرز ظاهرة توازن حجم المراكز 1000 نسمة، و التي سجلت مع ذلك حجما لم يرق إلى المستوى النظري بسبب النمو السريع في باقي المراكز بالشبكة، وإلى توالد مراكز جديدة بقاعدة الهرم العمراني ذات طبيعة زراعية مثل القرى الاشتراكية السابقة و إلى حركة انتقال واسعة من الريف صوب المدن نتيجة سياسة التنمية الاقتصادية و سياسة التشغيل. كما يفسر بالبعد الاقتصادي و لكن بالأساس عامل الترقية الإدارية لمستوى ولاية و التي أدت بدورها لترقيات أخرى لمراكز صغيرة وبلديات.

ثانيا: لقد أظهرت نتائج تعداد 1998 بداية تراجع الاختلال بين المنحنى النظري والفعلي حيث سجل منحنى الانحدار قيمة -1.33، هذا التراجع ربما يفسر بعامل الهجرة من القرى المجاورة إلى التجمعات الحضرية و بالضبط

على المدن الصغيرة، قايس، المحمل، ششار . كما اظهر تراجع معظم التجمعات (09 تجمعات) من رتبة أعلى إلى رتبة اقل مثل عين الطويلة، بوحمامة، تاوزيانت، يابوس، متوسة، الولجة، شلية، طامزة، أمصارة بسبب طبيعتها التضاريسية الصعبة التي أدت إلى عدم قدرتها على جذب السكان.

نلاحظ صعود مدينة ششار من الرتبة 9 إلى الرتبة 6 وهذا كونها مقر دائرة قديمة سمح لها ذلك بالارتقاء في الرتبة، و صعود ملموس لمركز صغير في الجنوب وهو خيران من رتبة الأخيرة إلى الرتبة 21 إلى الرتبة 17، و كذا المركز الحضري جلال .

ثالثا: أما تعداد 2008 الأخير يسجل اختلال واضح في منحنى التوزيع الفعلي مقارنة بالمثالي نتيجة تضخم المراكز بالإضافة إلى توالد المزيد من التجمعات الصغيرة في قاعدة الهرم الحضري و هذا دليل الديناميكية في المستقبل.و دخول بعض المراكز إلى فئة المدن الصغيرة.

كما نلاحظ صعود آخر في الرتبة لمدينة ششار إلى الرتبة الرابعة وهو نفس الحال بالنسبة للحامة و هو ما يؤكد أهمية الرتبة الإدارية والتجهيزات (الجامعة)، كذلك نسجل ارتقاء في الرتبة للعديد من المراكز أهمها التراجع الكبير في رتبة كل من خيران و جلال إلى المراتب الأخيرة من الرتبة 16، 17 إلى الرتبة 20، 21 على التوالي، وهذا بسبب فقدانها لجزء من سكانها، حيث فقدت خيران أكثر من 70% من سكانها أي من 2246 نسمة إلى 645 نسمة.

جدول رقم(08): تطور عدد التجمعات الحضرية حسب الفئات الحجمية للنظام الحضري الخنشلي (98-2016)

الفئات الحجمية للمدن	عدد التجمعات الحضرية حسب						الزيادة (2016-08)
	87	98	الزيادة (98-87)	2008	الزيادة (08-98)	تقديرات 2016	
أقل من 5000 نسمة	15	12	↙	9	↙	8	↙
فئة 5000-10000 نسمة	03	03	=	5	↙	6	↖
فئة 10000-20000 نسمة	02	03	↖	3	=	1	↙
مدن صغيرة فئة 20000-50000 نسمة	01	02	↖	3	↖	5	↖
مدن متوسطة فئة 50000-100000 نسمة	0	0	0	0	0	0	**0**
مدن كبرى فئة أكثر من 100000 نسمة	0	1	↖	1	=	1	=

المصدر: بيانات التعداد العام للسكن والسكان+ تقديرات 2016

رابعا: حسب تقديراتنا لسكان التجمعات الحضرية للولاية للعام 2016، و حسب الجدول رقم (08)، فإن هناك إمكانية تغير الهراركية الحضرية واتجاهها نحو التوازن مع بقاء هيمنة مقر الولاية و ذلك بارتفاع عدد المدن الصغيرة من 03 على 05 مدن من خلال انضمام كل من بابار و زوي بحجم سكاني قدره 21971 نسمة، 24624

نسمة على الترتيب و خروجها من الفئة الحجمية 10000-20000 نسمة مع إمكانية صعود بعض التجمعات الثانوية الريفية إلى تجمعات شبه حضرية أو نصف حضرية.

كما نسجل استمرار التطور العددي في المدن الصغرى و غياب المدن المتوسطة في جميع التعدادات، و تراجع في حجم المراكز العمرانية من فئة أقل من 5000 نسمة من 15 مركز إلى 8 مراكز وهي في الغالب تجمعات ريفية، وصعود بعض التجمعات إلى فئة أكثر من 5000 نسمة

في حين سيرتفع عدد سكان مدن الدراسة من 117791 نسمة في تعداد 1998 إلى 158591 نسمة بحسب تقديراتنا وبالتالي اتجاه نسبة سكان المدن الصغيرة نحو الارتفاع بنسبة 4.8% أي من 30,46% إلى 35,23% من إجمالي سكان الولاية حسب تعداد 2008 و المقدر بـ 386683 نسمة و تقديرات 2016 التي من المرجح أن يصل سكان ولاية خنشلة إلى 450174 نسمة

من خلال المنحنيات البيانية السابقة والخاصة بالرتبة الحجم للنظام الحضري الخنشلي نلاحظ أن 03 مدن فقط حافظت على رتبها و هي مقر الولاية و مدينتي قايس و المحمل، وكذا صعود مدينة ششار من الرتبة 9 في تعداد 1987 إلى الرتبة 4 في تعداد 2008 كونها مقر دائرة قديم، وهذا ما يؤكد أهمية الرتبة الإدارية في الارتقاء في السلم الهيراركي.

و حسب التوقعات نلاحظ أن هذا التوازن المنشود سيحققه تراجع عامل الهجرة الريفية من التجمعات الثانوية المجاورة و سكان المناطق المبعثرة نحو المدن الصغيرة ومقر الولاية، وهذا بفعل برامج التنمية الريفية وبرامج الإنعاش الاقتصادي التي تم تبنيها منذ 1999

كما سجلنا تحسن في مؤشر الهيراركية الحضرية في 1998 و عودة الاختلال للنظام الحضري في التعداد الأخير و هذا من خلال قيمة الانحدار التي سجلت ارتفاع من 1.33 إلى 1.50 أي الابتعاد عن الخط المثالي لتوزيع السكان عبر التجمعات العمرانية، وهذا الابتعاد إنما يفسر بغياب فئة الحجمية 50000-100000 نسمة أي فئة المدن المتوسطة التي يمكن أن تكون الوسيط بين المدينة الكبيرة و المدن الصغيرة قيد الدراسة.

كما نستنتج أن عامل قدم النشأة التاريخية والإدارية دور في ترقية المراكز وتحسنها في الرتب في السلم الهراركي للشبكة الحضرية لولاية خنشلة عبر مختلف التعدادات، حيث تأكد من خلال هذه الأخيرة مكانة المدن الصغيرة ضمن الشبكة كما يلي وعلى الترتيب: قايس، المحمل، ششار، زوي، بابار .

جدول رقم(09): هراركية الشبكة الحضرية لولاية خنشلة 2008

الفئة الحجمية	الرتبة وعد	التجمع	العدد	النمط
+ 300000 نسمة	غير موجود		0	حاضرة
300.000 –100.000	خنشلة	108580	1	مدينة كبيرة
100.000 –50.000	غير موجود		0	مدينة متوسطة
50.000 –20.000	قايس	32668	3	مدينة صغيرة
	المحمل(تازقاغت)	28195		
	ششار	20517		
20.000 –10.000	زوي	19940	3	تجمعات [1] حضرية كبيرة
	بابار	16471		
	عين الطويلة	10169		
10.000 –5.000	بوحمامة	7582	5	تجمعات حضرية متوسطة
	تاوزيانت	6739		
	الحامة	6490		
	انسيغة	5892		
	يابوس	5204		
أقل من 5000 نسمة	بغاى	4646	9	تجمعات صغيرة (مراكز ريفية)
	متوسة	3548		
	أمصارة	2812		
	الرميلة	2207		
	تامزة	2072		
	الوجلة	1839		
	شلية	1368		
	جلال	1262		
	خيران	645		

المصدر: مخطط التهيئة و التنمية المستدامة لولاية خنشلة 2009

شكل رقم (15): هراركية الشبكة الحضرية لولاية خنشلة 2008

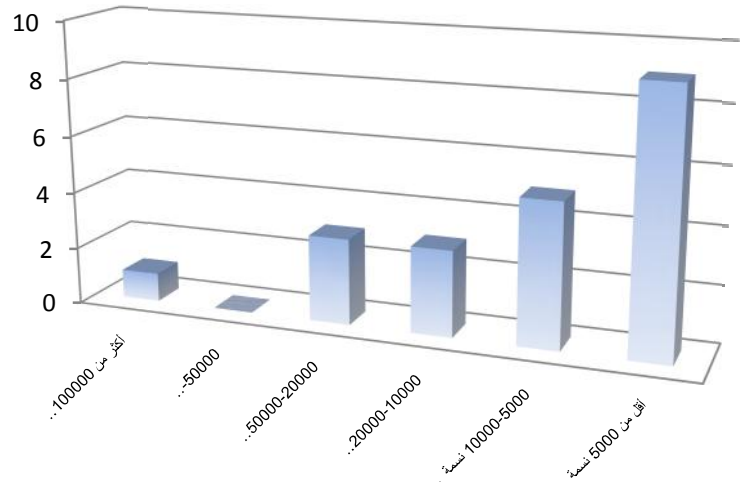

المصدر: أنجزت اعتمادا على معطيات مخطط التهيئة والتلولاية خنشلة

[1] تجمع حضري (agglomération urbain) أي لم تصل بعد إلى رتبة المدينة حسب تحديد هرم المدن من طرف الديوان الوطني للإحصاء

من تحليل الجدول والشكل أعلاه الخاصين بهراركية الشبكة الحضرية لولاية خنشلة خلال التعداد الأخير نجد:

- وجود مدينة كبيرة واحدة هي مقر الولاية بتعداد سكاني قدره 108580 تهيمن على الشبكة (منحنيات زيف السابقة خير دلالة على ذلك المبينة في الأشكال (10،11،12،13)
- غياب نسق المدن المتوسطة (50000-100000) التي تبقي الأمل لتوازن الشبكة و الاتجاه نحو تعزيز الإقليم الولائي بمدن كبرى (أي الاتجاه من شبكة أحادية الرأس إلى شبكة ثنائية أو متعددة الرؤوس)
- ضعف نسق المدن الصغيرة (20000-50000) التي تعتبر كمحرك للتنمية الإقليمية، حيث تمثل فقط 03 مدن ممثلة في كل من قايس، المحمل، ششار مع اقتراب مدينة زوي من الالتحاق بهذه الفئة بتعداد سكاني 19940نسمة أي بفارق 60 نسمة
- تمثل التجمعات الحضرية أقل من 20000 نسمة 17تجمعا حضريا مقسمة على ثلاث فئات تجمعات كبرى بـ 03 مراكز و تجمعات متوسطة بـ 05 مراكز و تجمعات صغرى أقل من 5000 نسمة بـ 09 تجمعا (مراكز ريفية)

الجدول الموالي رقم (09) يبين تطور التجمعات المصنفة حضرية و تدرجها في سلم قياس الحضر حسب أنساق حددها الديوان الوطني للإحصاء عام 2008، وهذا بهدف إلقاء الضوء على التنوع الواقعي للحضري في الإقليم الولائي الخنشلي و توضيح صورة التدرج في المستويات المختلفة لدرجة الحضرية.

جدول رقم(10): تطور التجمعات العمرانية حسب النوع و المستوى بين 98 و 2008

	1998		2008	
التجمع	**السكان**	**المستوى أو النسق**	**السكان**	**المستوى أو النسق**
خنشلة	86615	حضري	108580	حضري
قايس	27210	**حضري**	32668	**حضري**
الحامة	3666	نصف ريفي	6490	شبه حضري
عين الطويلة	7648	شبه حضري	10169	شبه حضري
تاوزيانت	5640	نصف ريفي	6739	شبه حضري
بوحمامة	6020	شبه حضري	7582	شبه حضري
ششار	**10863**	**شبه حضري**	**20517**	**حضري**
بابار	13385	**شبه حضري**	16471	**شبه حضري**
زوي	15298	**شبه حضري**	19940	**شبه حضري**
المحمل	21335	**حضري**	28195	**حضري**
المجموع	197778		259359	

المصدر: **C**ollections **S**tatistiques N° **163**/2011, armature urbaine 2008, page 116

III- نمط التوزيع المكاني للمدن الصغيرة :

يمكن تحديد نمط توزيع المراكز العمرانية عبر إقليم ما باستخدام مؤشر كاي تربيع(- x^2 -Test.Khideux) :

$$x^2 = \frac{\text{مجموع (ف-م)}^2}{\text{مجموع م}}$$

حيث أن:

X^2 =قيمة مربع كاي .

ف = العدد الفعلي لمراكز الاستقرار داخل كل مربع.

م = العدد المتوقع لمراكز الاستقرار داخل كل مربع.

يستخدم مربع كاي في الجغرافيا لدراسة أنماط التركز للظواهر الجغرافية خاصة في مجالات الظواهر الممثلة بالنقاط والتي تعتمد عليه هذه الدراسة للمدن الصغيرة، و أن استخراج قيمة مربع كاي للقيم الممثلة بالنقاط يتطلب تغطية المنطقة المدروسة بشبكة من المربعات المتساوية المساحة، والتي تعتمد على أسلوب اختيار الباحث في عملية رسم هذه المربعات حيث يراعى أن لا تكون هناك مربعات خالية من النقاط[1].

توزيع المراكز الحضرية:

إن الهدف من هذا العنصر هو قياس التوزيع الحقيقي المشاهد و التوزيع النظري المتوقع لجميع التجمعات العمرانية عبر إقليم ولاية خنشلة وتفسير هذا التوزيع من خلال فرضيتين:

- الفرضية الأولى: عدم وجود فروق مهمة بين التوزيع الحقيقي و التوزيع المتوقع(التوزيع المنتظم المثالي)

- الفرضية الثانية: وجود اختلاف جوهري بين التوزيع الواقعي للمدن وبين التوزيع النظري المتوقع أن يكون وان هذا الاختلاف يعود لعوامل ليست لها علاقة بالمصادفة وهذه العوامل قد تكون طبيعية (التضاريس، المناخ، التربة..) أو بشرية (شبكة الطرق، العامل التاريخي ممثلا في شبكة القرى أو المراكز القديمة.....)، أو كلاهما، ويمكن تأكيد ذلك من خلال: عدد المدن الواقعة في المناطق السهلية وذات التربة الخصبة، وكذا عدد أو نسبة المدن حسب فئات الانحدار التي تنتمي إليها والمناخ الذي يسودها، وهذه العلاقة بين العوامل المؤثرة في توزيع المدن تتضح من خلال الفصل الأول الذي أشرنا فيه وباختصار إلى الجانب الفيزيائي لولاية خنشلة.

[1] الزعبي إبراهيم. المدن الصغيرة في محافظة اربد: الأوزان السكانية والوظائف الحضرية، جامعة الأردن 2009، ص36.

حيث نلاحظ من خلال إجراء عملية تطابق بين الخريطة رقم (14) الخاصة بالتوزيع المجالي للتجمعات العمرانية ممثلة في المقرات الرئيسية للبلديات و خرائط الوسط الطبيعي ممثلة في خريطة التساقطات و الشبكة الهيدروغرافية، و خريطة استخدامات الأرض، نجد أن الجزء الجنوبي من الولاية هو الذي يفتقر إلى تواجد تجمعات عمرانية هامة حيث يشكل مجال يضم نطاق تكشفات صخرية ومنطقة رملية و تربة غير متطورة ذات درجة ملوحة كبيرة وشبكة هيدروغرفية غير كثيفة، بالإضافة إلى شبكة طرق غير كثيفة ومتدهورة.

جدول رقم (11): قياس التوزيع الحضري للمدن عبر إقليم ولاية خنشلة

رقم المربع	العدد الفعلي ف	العدد المتوقع م	$(ف-م)^2$	$\frac{(ف-م)^2}{م}$
1	1	2	1	0,5
2	3	2	1	0,5
3	3	2	1	0,5
4	1	2	1	0,5
5	0	2	4	2
6	3	2	1	0,5
7	1	2	1	0,5
8	4	2	4	2
9	0	2	4	2
10	1	2	1	0,5
11	1	2	1	0,5
12	1	2	1	0,5
13	0	2	4	2
14	1	2	1	0,5
15	1	2	1	0,5
16	0	2	4	2
17	0	2	4	2
18	0	2	4	2
19	0	2	4	2
20	0	2	4	2
21	0	2	4	2
المجموع	**21**	**42**	**51**	**25,5**

المصدر: أنجز اعتمادا على الخريطة رقم (14)، الصفحة56.

من خلال الجدول رقم (11) والخريطة رقم(14) نجد أن 11 مربعا تضم مراكز عمرانية في حين 12 مربع لا تضم أي مركز عمراني رئيسي، أي نصف مساحة الولاية لا يضم أي مقر عمراني، وهذا النصف تمثله إقليم بلديتي بابار وششار لوحدهما، وهذا إنما يعبر على الاختلال الواضح الذي يشهده التوزيع المجالي للتجمعات الحضري الرئيسة و الذي سيكون له انعكاس على التوازن المجالي في الولاية

حيث إذا كانت نتيجة القياس تعادل صفرا فإن التوزيع الملاحظ يتساوى في هذه الحالة مع التوزيع المتوقع ، وكلما قربت القيمة التي نحصل عليها من تطبيق المعادلة إلى الصفر دل هذا على أن التوزيع محل الدراسة توزيع بعيد عن التجمع ويميل إلى الانتظام على مستوى المساحة.

و قد اقترح كينج KING أن تكون مساحة المربع الواحد تساوي 2*A/H حيث تعني A مساحة المنطقة، و تعني H مجموع النقاط (المراكز الحضرية)[1]

وبناء على ذلك فقد تم التعديل في حساب المربع الذي سيرسم على خريطة ولاية خنشلة حيث يمكن تصغير مساحة المربع عندما قمنا بضربها بـ (1.5) بد لا من (2) حتى تصبح على النحو الآتي:

- مساحة ولاية خنشلة 9715 كم^2
- عدد التجمعات العمرانية في ولاية خنشلة 21 تجمعا عمرانيا.

إذن ستبلغ مساحة المربع من خلال ما يلي: 693,93 =1.5*(9715/21)

وقد بلغت مساحة المربع الواحد حوالي 693,93 كم^2 ، أي أن مساحة المربع الواحد تساوي ضعف معدل المساحة المحيطة بكل نقطة ، وعلى هذا الأساس بلغ عدد مربعات الشبكة 21 مربع ويتوقع أن يكون داخل كل مربع نقطتان موزعتان توزيعا منتظما ،كما توضحه الخريطة رقم(14) أدناه.

التحليل: من خلال تطبق الصيغة السابقة تم التوصل إلى قيمة كاي وتحليلها، حيث تبين من الجدول رقم (11) أن قيمة كاي بلغت 25.5 ويتضح أن قيمة x^2 في التوزيع المتوقع تساوي 42، تحت مستوى الثقة 0.01 وبما أن نتيجة كاي المحسوبة 25.5 أقل من القيمة النظرية (x^2= 51)، فإننا نستطيع أن نرفض الفرضية الأولى التي تفترض عدم وجود فروق مهمة بين التوزيع الحقيقي المشاهد والتوزيع النظري المتوقع للمدن في منطقة الدراسة، وبالتالي يمكننا قبول الفرضية الثانية والتي تفترض وجود فروق مهمة بين التوزيع الحقيقي المشاهد والتوزيع النظري المتوقع، و أن هذه الفروق تعود إلى عوامل مختلفة ليس لها صلة بالمصادفة. فد تكون طبيعية أو بشرية. وتؤكد نتيجة X^2 25.5= التي هي على مستوى درجة عالية من الثقة، أن التجمعات العمرانية ومن بينها المدن الصغيرة في ولاية خنشلة موزعة توزيعا غير منتظما.

منه نستنتج أن عدم الانتظام في التوزيع لا يسمح بتحقيق تكافؤ توزيع الخدمة لسكان الولاية و بالتالي تأكيد للاختلال المجالي والوظيفي للمدن بمختلف فئاتها الحجمية.

[1] الشريعي ، احمد (1995) ، دراسات في جغرافية العمران : دراسة تطبيقية على منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية ، القاهرة : دار الفكر

خريطة رقم(14): نمط التوزيع المجالي للتجمعات الحضرية الرئيسية
لمقرات بلديات ولاية خنشلة

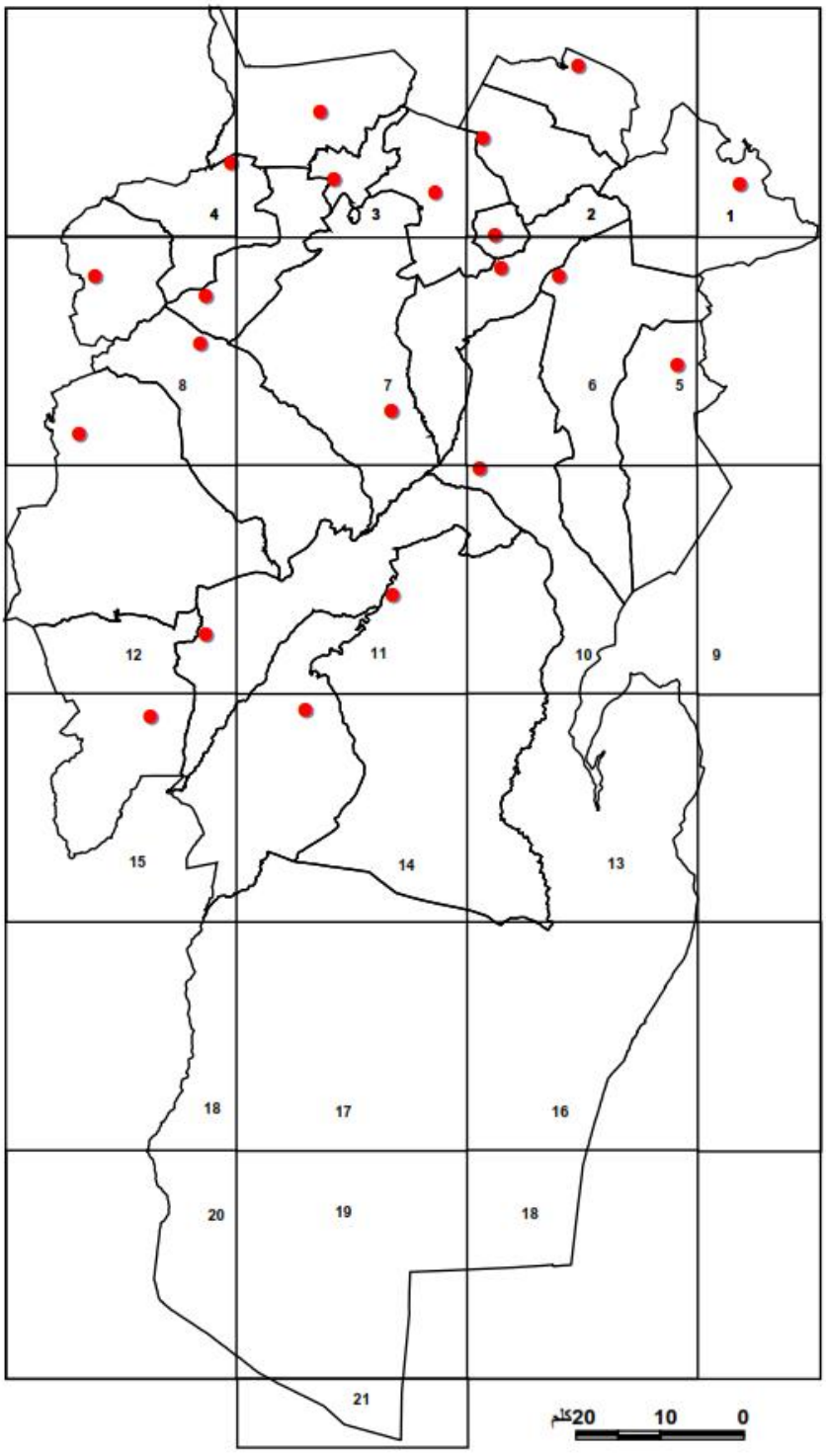

المصدر: من إنجاز الطالبة 2016

IV- المدن الصغرى بولاية خنشلة:النمو السكاني والوظائف الحضرية

1- السكـان: بعد التطرق إلى المقومات الطبيعية والإدارية ومعطيات تاريخية حول نشأة المدن الصغيرة و البلديات التابعة لها بصفة موجزة سنحاول التعرف في هذا الجزء على المميزات الديموغرافية لسكان مدن الدراسة.

1-2- الوزن السكاني لمجال الدراسة : حسب إحصاء 2008

يعتبر مجال الدراسة الممتد على خمس مدن صغيرة والمتمثلة في : قايس – زوي- بابار- ششار- المحمل مجال مهم على مستوى الإقليم الولائي، حيث تضم عدد كبير من السكان يقدر بـ 117791 نسمة أي حوالي 41% من إجمالي سكان التجمعات الرئيسة للولاية المقدر بـ 288849 نسمة .

في حين أن لكل مدينة وزن مختلف عن الأخرى، فمدينة قايس تمثل 20.38% من سكان بلديات الدراسة و يمثل 11.31% من إجمالي سكان التجمعات الرئيسية ثم تليها المحمل(تازقاغت) بـ 17.59 من سكان بلديات الدراسة و 9.76% من سكان التجمعات الرئيسية للولاية،

أما من حيث المقارنة فيما بين المدن فإننا نجد مايلي:مدينة قايس في المرتبة الأولى بعدد سكان يقدر بـ 32668 نسمة تليها كل من المحمل، ششار، أولاد رشاش، بابار على الترتيب بـ 28195 نسمة 20517 نسمة 19940 نسمة 16471 نسمة.

إذن فمدن مجال الدراسة من الجانب السكاني له أهمية معتبرة على مستوى الشبكة الحضرية للولاية، ويجذب الاهتمام لأي دراسة كانت .

الوزن السكاني لمجال الدراسة : يمكن التنبؤ للمستقبل لسنة الهدف 2016 بالاعتماد على أعداد السكان في تعداد 2008 و معدل النمو السكاني للفترة98-2008 واستخدام ال معادلة الآتية:

$$p_2 = p_1(1 + r)^n$$

حيث إن: (P_1) عدد السكان في التعداد السابق،

(P_2) عدد السكان في سنة الهدف (التعداد اللاحق)،

(r) معدل النمو السكاني حسب مختلف فترات التقدير،

(n) الفرق في عدد السنوات بين سنة الأساس وسنة الهدف(السنة اللاحقة).

و استخلصت نتائج التقديرات في الجدول أدناه رقم (12)، و قد برز من تلك التقديرات حالة شاذة وهي أن مدينة بابار والتي لم تكن في فئة المدن الصغيرة خلال تعداد 2008 بحجم سكاني قدره 16471 نسمة ، حيث

وباعتماد معدل الفترة السابقة 2.40 % سيصل عدد سكان مدينة بابار إلى 20250 نسمة ما يؤكد ارتقائها إلى مصاف المدن الصغيرة و اندماجها في هذه الفئة الحجمية (20000–50000) وهذا ما يبرر ويؤكد لجوؤنا إلى دراستها و تحليلها في سياق هذا البحث، وعند إلقاء نظرة فاحصة على الجدول أدناه نجد أن مدينة قايس تتجه و تقترب للدخول في فئة المدن المتوسطة (50000–100000) و هذا ما سيعزز الشبكة الحضرية لولاية خنشلة ولربما يعيد توازنها.

جدول رقم (12):معدل النمو السنوي لسكان مدن الدراسة قايس، زوي، بابار ششار، المحمل

المدن	عدد السكان 98	عدد السكان 2008	معدل النمو 98/08	تقديرات عدد السكان 2016
بابار	13385	16471	2,40	**20250**
ششار	10863	20517	2,52	**25485**
المحمل	21335	28195	2,46	**34830**
قايس	27210	32668	1,84	**38304**
زوي	15298	19940	1,04	**21821**

المصدر: **C**ollections **S**tatistiques N° **163**/2011, armature urbaine 2008, page 116

من نتائج تحليل الجدول أعلاه نلاحظ أن الوزن السكاني لمدن الدراسة سيصل إلى 140690 نسمة و بذالك ستساهم بـ 41,38% من إجمالي سكان التجمعات الرئيسية، و حسب تقديراتنا للعام 2016 سيعادل سكان مدن الدارسة ما نسبته 31.29% من تقدير سكان الولاية المقدر بـ450175 نسمة.

1-3- التوزيع المجالي للسكان: من خلال تقييم الوزن الديموغرافي لمدن الدراسة ضمن أقاليمها البلدية نجد:

* التجمعات الثانوية لها أهمية كبيرة في مجال الدراسة، حيث تمثل 6.83% بعدد سكاني يقدر بـ 10958 نسمة من إجمالي سكان بلديات مدن الدراسة المقدر بـ 160284 نسمة و تمثل هذه البلديات ما نسبته 41.45% من إجمالي سكان الولاية. كما تمس هذه التجمعات الثانوية 2.83%.

* المقرات الرئيسية المتمثلة في المدن الصغيرة التي نحن في صدد تحليل دورها الوظيفي والمجالي ضمن إقليمها المجاور، كل واحدة تكتسي أهمية بالمقارنة مع مراكزه الثانوية، ومجالها الإداري، حيث يمثل حجم المدن الصغيرة 117791 نسمة ما يمثل 40.78% من سكان التجمعات الرئيسية و تمثل 30.46% من إجمالي سكان الولاية ومما زاد أهميتها ووزنها السكاني هو مساهمتها بـ 73.43% من إجمالي سكان البلديات المدروسة (حسب إحصاء 2008).

* المناطق المبعثرة تضم اقل عدد من السكان وهذا حسب طبيعة تواجدها.31535 نسمة ما يعادل 8.15% وبالتالي لها مساهمة سكانية اكبر من التجمعات الثانوية، ويرجع هذا الفارق الكبير إلى عدم الانتشار الجيد للتجمعات الثانوية ونتيجة الطابع الفلاحي للولاية.

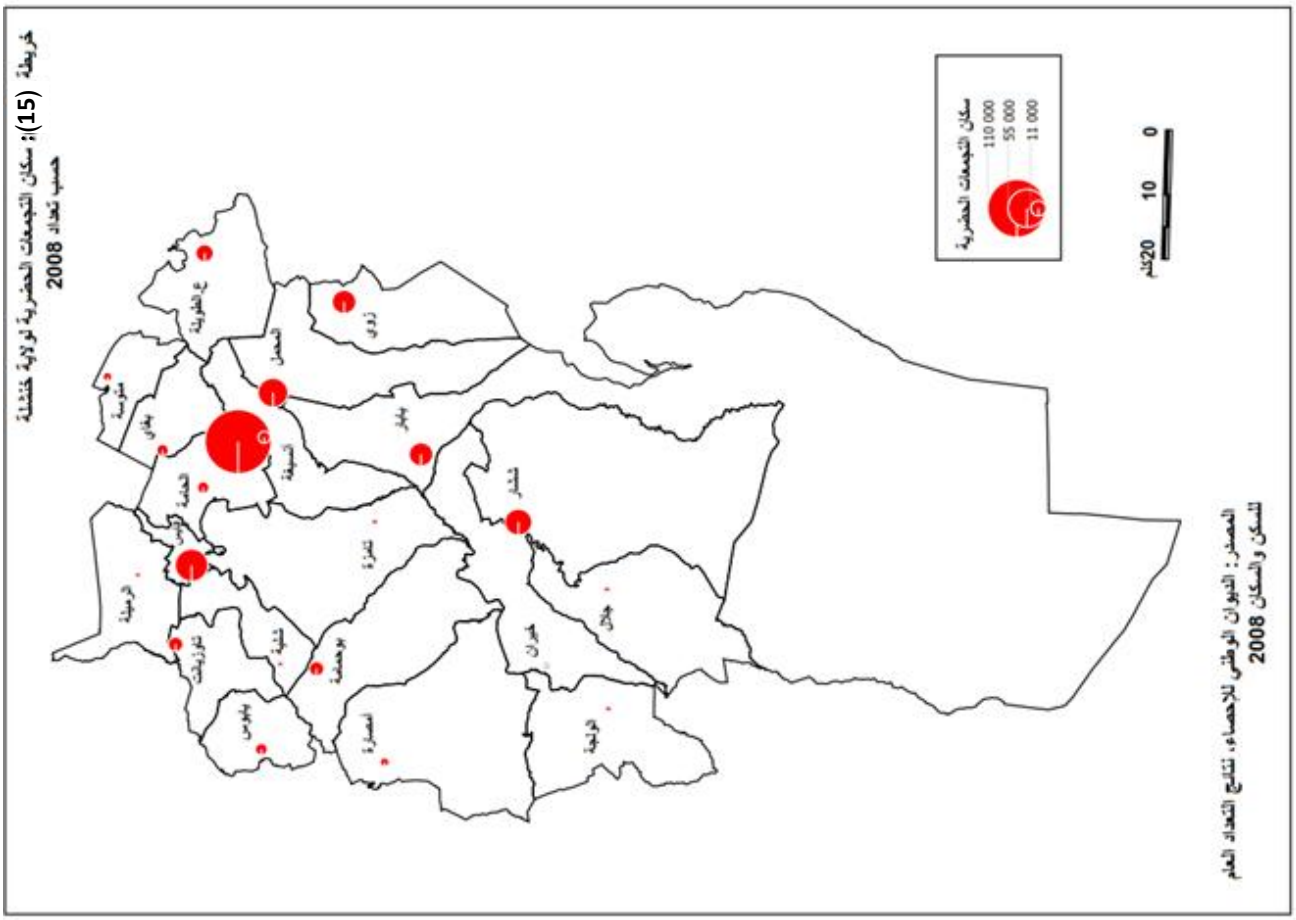
خريطة (15): سكان التجمعات الحضرية لولاية خنشلة
حسب تعداد 2008
سكان التجمعات الحضرية
110 000
55 000
11 000
0 10 20كلم
المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، نتائج التعداد العام
للسكن والسكان 2008

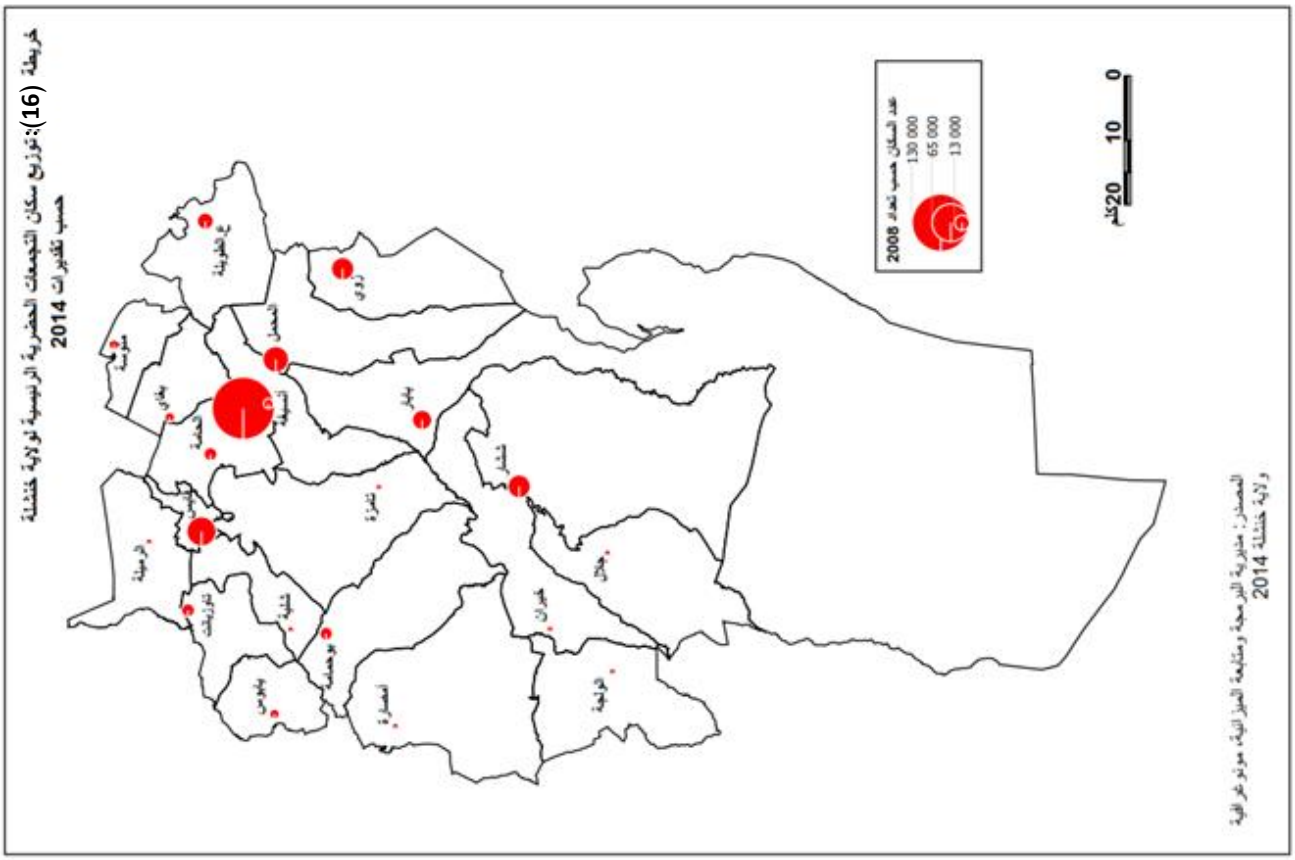
خريطة (16): توزيع سكان التجمعات الحضرية الرئيسية لولاية خنشلة
حسب تقديرات 2014
عدد السكان حسب تعداد 2008
130 000
65 000
13 000
0 10 20كلم
المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مونوغرافية
ولاية خنشلة 2014

جدول رقم (13) توزيع بلديات مدن الدراسة حسب التشتت إحصاء 2008

البلدية	تجمع حضري رئيسي ACL	تجمع حضري ثانوي AS	المنطقة المبعثرة ZE	المجموع	النسبة من بلديات الدراسة	النسبة من التجمعات الرئيسة للولاية
قايس	32668	1227	488	34383	20,38	11,31
ششار	20517	3599	3313	27428	12,80	7,10
بابار	16471	2876	15497	34844	10,28	5,70
أولاد رشاش	19940	1141	3842	24923	12,44	6,90
المحمل	28195	2115	8395	38706	17,59	9,76
المجموع	117791	10958	31535	160284		

المصدر: أنجزت اعتمادا على معطيات التعداد العام للسكن والسكان 2008

1-4- النمو السنوي للسكان :

إن أهم المؤشرات الديموغرافية التي تعطي فكرة واضحة عن تطور السكان لمنطقة أو مدينة ما، هو معدل النمو السنوي للسكان، وقد تم اعتماد نتائج الإحصاءات المختلفة منذ تعداد1987 إلى غاية 2008، وتقديرات 2014، وقد عرفت مختلف مدن مجال الدراسة تغيرات ملموسة في سكانها ومعدل نموها ولمعرفة هذه التغيرات قسمت هذه الدراسة إلى فترات، الفترة الأولى 1987-1998 والفترة الثانية 1998-2008 والفترة الثالثة 2008-2014.

1-4-1- الفترة 1987-1998:

إن التغيرات الجوهرية التي شهدها تطور السكان هذا ما تبينه الخريطة رقم (17) لها أسباب عدة، وقبل ذكر الأسباب يجب إبراز أهم المدن التي شهدت تغيرا في حجم سكانها ، فالمدن بابار و زوي عرفت ارتفاعا محسوسا في معدل نموها السنوي حيث قدر بـ 4.9% بعد أن كان في الفترة السابقة 1.2 % و زوي بمعدل 5.5 %وبالنسبة لششار و المحمل شهدت ارتفاعا محسوسا في معدلات نموه السكانية ما بين 3 إلى 3.9 % بعد أن كانت مابين 2الى 2.9 % بما يقابل 1% وهي معدلات اكبر من المعدل النمو الوطني للمدن الصغرى والمقدر ب 3.8% كما يعتبر أقل من المعدل الوطني السنوي المقدر ب 2.15%، وهذا الارتفاع يرجع لاستفادة هذه المدن من مختلف المشاريع التنموية مما انعكس مباشرة على نمو السكان واستقرارهم، فمدينة قايس على غير باقي مدن الدراسة فهي عرفت انخفاض من 4.8 إلى 3.5% والسبب يعود إلى ظروف العشرية السوداء، والجفاف الذي لحق سكان المناطق المجاورة مما أدى إلى الهجرة بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر، وسياسة تشجيع النسل المعلنة من طرف مصالح الدولة .[1]

[1] SALAH CHAOUCHE. Entre spontanéité et volontarisme, thèse de doctorat, université Constantine 2004

1-4-2- الفترة 1998-2008:

في هذه الفترة عرفت جميع المدن ارتفاع في عدد السكان، وانخفاض في معدل النمو السكاني السنوي. هذه الأخيرة تختلف باختلاف موقع وطبيعة المدينة . فالمدن زوي – بابار فقد انخفض المعدل بما يقارب الضعف انتقل من 5.5%-4.9 %- إلى 1.04 % -2.18% وهي معدلات اقل من معدل النمو السنوي للمدن الصغرى وما يعادل2.77% . ويعود ذلك إلى العوامل التي اكتسبتها البلدية التابعة للتجمعات العمرانية، والى السياسة العمرانية الموجهة (سياسة السكن الريفي)، على شكل تحصيصات مندمجة ضمن الأنسجة الحضرية للمراكز الريفية والشبه حضرية ، وأيضا تحسن وضعية وتجهيز بعض المراكز الثانوية التابعة لهذه المدن . وهي نفس العوامل التي أدت إلى الانخفاض في معدلات النمو على لباقي المدن الصغرى للولاية وبأقل نسبة حيث تتراوح بين2.52 % - 2.46 % في ششار و المحمل ، و1.84 % بقايس.

1-3-3- الفترة 2008-2014:

على مدى هذه الفترة هناك تراجع في معدل النمو بالنسبة لجميع المدن بنسب متفاوتة تتراوح مابين 1.49% - 1.99% بما يقابل 0.5% والأسباب تعود إلى كون المناطق المبعثرة والتجمعات الثانوية عرفت لفتة اقتصادية واجتماعية مردها إلى مخططات التنمية المسطرة من طرف السلطات المحلية (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، PPDRI[1] ...) مما سمح باستقرار وعودة معظم السكان إلى مناطقهم الأصلية، باستثناء مدينة قايس التي عرفت ارتفاع ملموس ويكمن السبب في استفادتها من التجهيزات المختلفة خاصة الصحية والتعليمية ومشاريع سكنية بمختلف الصيغ واستفادة بعض المناطق المجاورة لها .

جدول رقم (14):معدل النمو السنوي للسكان مدن الدراسة (قايس اولاد رشاش بابار ششار المحمل)

المدن	عدد السكان				معدل النمو السكاني السنوي				المعدل الوطني لنمو المدن الصغيرة		
	1987	1998	2008	2014	77/87	87/98	98/08	*08/14	3,71%	2,22%	2,70%
بابار	6752	13385	16471	18209	1.2	4,9	2,18	1,49	+	–	–
ششار	3097	10863	20517	23429	2.8	3,6	2,52	1,99	–	–	–
المحمل	10382	21335	28195	31690	2.9	3,9	2,46	1,75	+	–	–
قايس	18554	27210	32668	37309	4.8	3,5	1,84	2,00	–	–	–
زوي	7398	15298	19940	22501	4	5,5	1,04	1,81	+	–	–

المصدر Collections Statistiques N° 163/2011, armature urbaine 2008, page 116

[1] PPDR : **P**rojet de **P**roximité de **D**éveloppement **R**ural

تعريفه: هو أداة قاعدية تعمل على خلق علاقة مباشرة تربط السكان بمدى سير التنمية، خصوصا مع المناطق المهمشة من قبل سياسة التنمية السابقة.

خريطة رقم(17) تطور معدلات السكان حسب التجمعات الرئيسية لمقرات البلديات خلال الفترة 1997- 2014

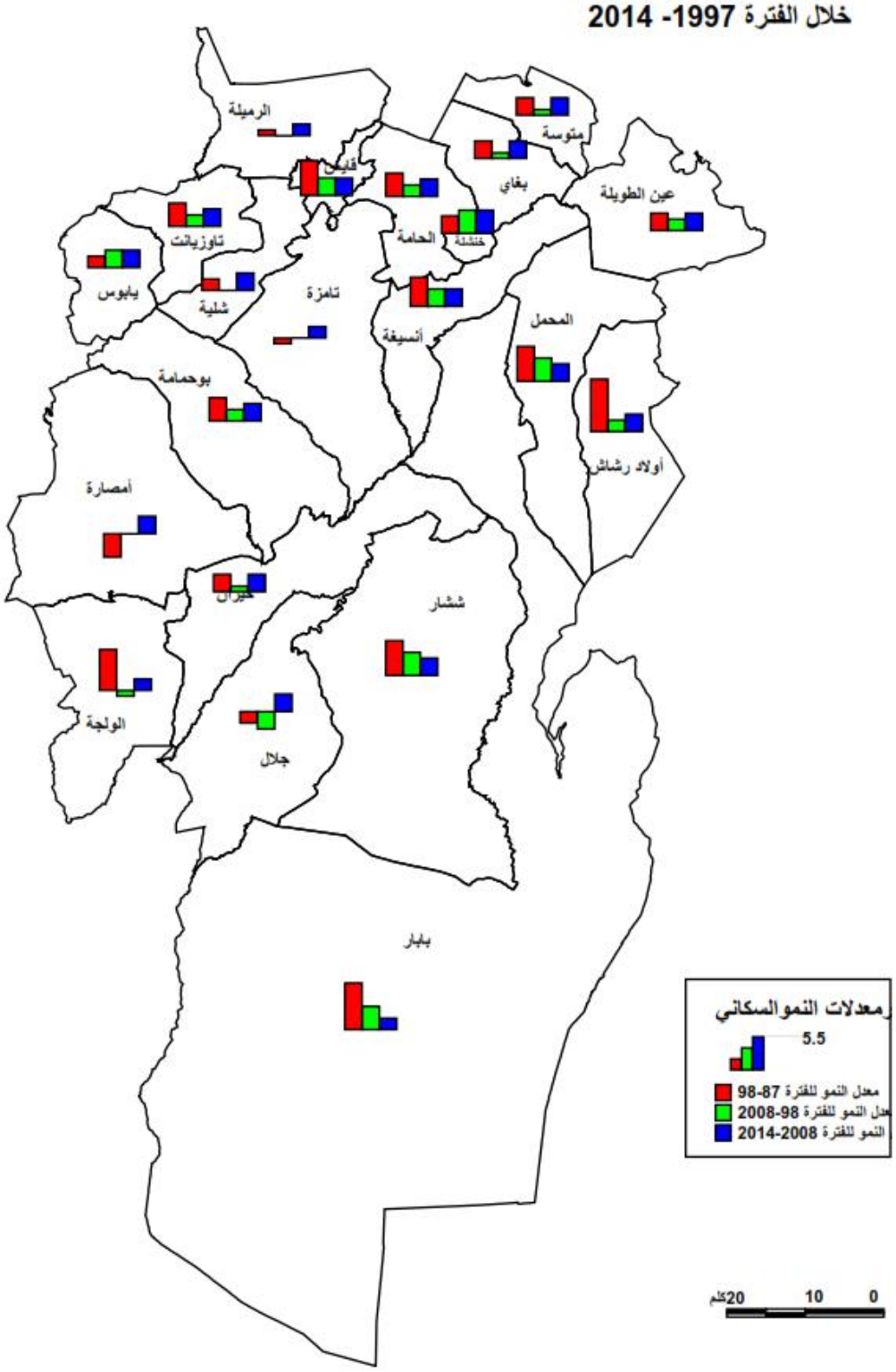

المصدر: أنجزت إعتمادا على معطيات الديوان الوطني للاحصاء وتقديرات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة 2014

خريطة رقم(18) بلديات ولاية خنشلة، أحجام السكان لعام 2014 ومعدلات نموهم الديموغرافي خلال الفترة 98/2008

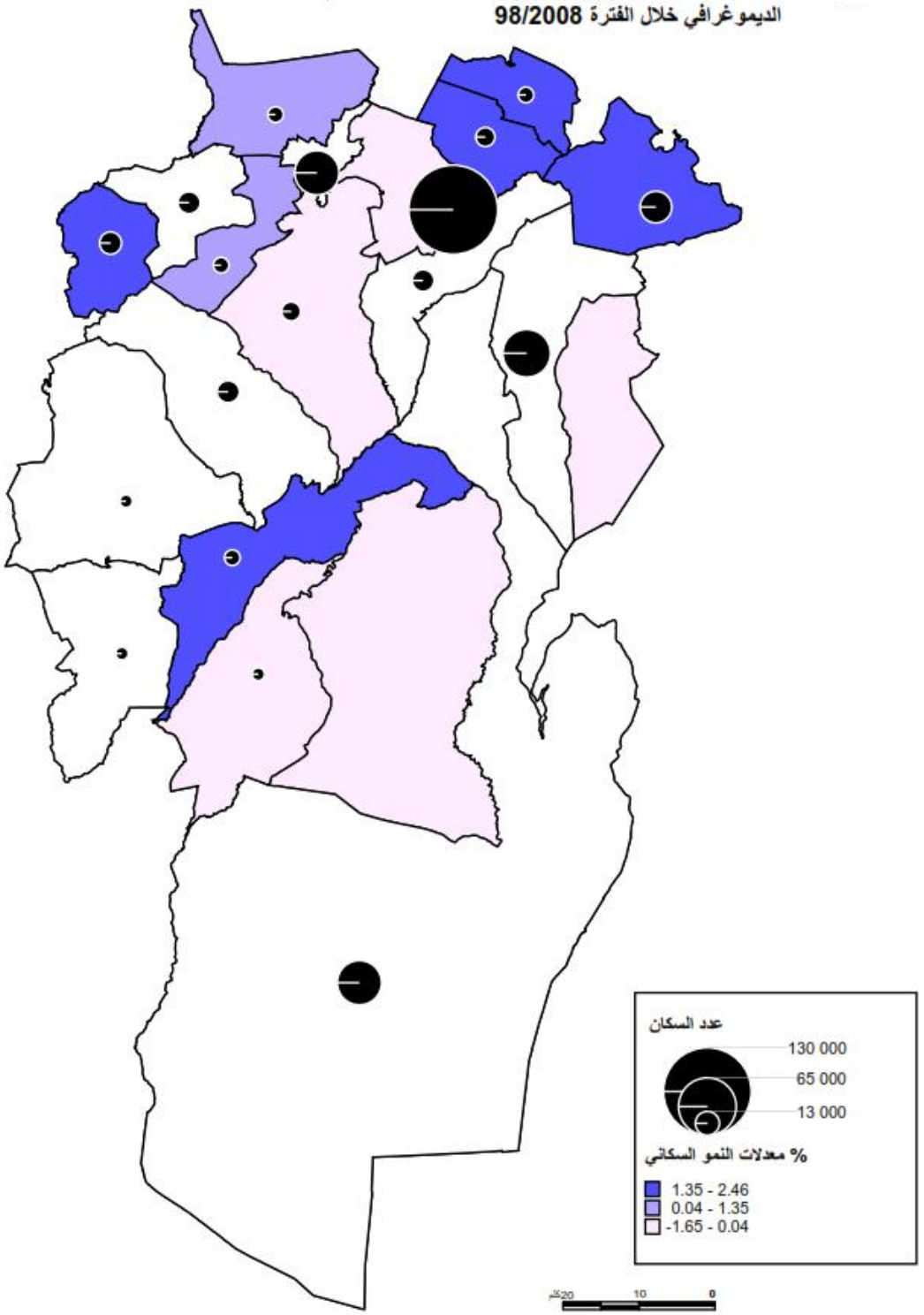

المصدر: معالجة الطلبة إعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، التعدادات العامة للسكن والسكان 1998 و 2008

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق ذكره يتبين لنا

- تتميز الشبكة الحضرية الجزائرية بتوسع القمة العلوية للهرم الحضري، و تعزيز مكانة المدن المتوسطة الحجم (50000-100000)، والملفت للانتباه هو نمو عدد المدن الصغيرة من خلال انتشار قوي للتحضر في العالم الريفي وتحول التجمعات الحضرية و التجمعات الثانوية إلى هذه الفئة،
- بالنسبة للشبكة العمرانية لإقليم ولاية خنشلة فلاحضنا ضعف نسق المدن الصغيرة (20000-50000) التي تعتبر كمحرك للتنمية الإقليمية، حيث تمثل فقط 03 مدن ممثلة في كل من قايس، المحمل، ششار مع اقتراب مدينة زوي من الالتحاق بهذه الفئة بتعداد سكاني 19940نسمة أي بفارق 60 نسمة

– إن نمو السكان مرتبط ارتباطا وثيقا بالظروف العامة للمنطقة إضافة إلى انه يتضح لنا الفعل الإرادي في عملية نمو السكان حتى وان كان غير مقصود، والمتمثل في إنشاء القرى الاشتراكية في كل من قايس(الرميلة)، واستفادة جل المدن الصغرى من برامج إنمائية (السكن والتجهيز)، أدى بشكل أو بآخر إلى ارتفاع معدلات النمو السنوي للسكان من خلال الهجرة الوافدة إلى هذه التجمعات و بسبب قطبية بعض المدن ضمن نطاق تأثيرها أدى هذا على تراجع معدلات نمو سكان البلديات المجاورة لها مثل قايس كمدينة صغيرة، سجلت معدل قدره 3.5% وطامزة التي تراجع معدل نمو سكانها بـ0.6%، وهذه الملاحظة سجلت خلال الفترة 1987-1998 و شهدتها مختلف المدن الصغيرة ومجالاتها المجاورة.

لفصل الثالث : الوزن الديموغرافي والوظيفي للمدن الصغيرة بالولاية

الفصل الثالث: الوزن الديموغرافي والوظيفي للمدن الصغيرة بالولاية

مقدمة الفصل:

سنقوم من خلال عناصر هذا الفصل بتقييم وإبراز الوزن الديموغرافي للمدن الصغرى المدروسة و التخصص الوظيفي لهذه المدن ومدى مساهمتها في توفير الشغل على مستوى الولاية عن طريق طرق قياسية تعتمد على تصنيف المدن إلى مجموعات لكل منها وزنها من حيث السكان، الشغل، الخدمات، بالإضافة إلى استخراج مكانة المدن الصغيرة ضمن مصفوفة الفوارق التنموية وانعكاس رتبتها على مجالها المجاور، كما تم التطرق إلى مختلف العلاقات التي أدت على حدوث الفوارق المجالية بين التجمعات الحضرية المكونة للشبكة العمراني للولاية ,و أسباب تلك الفوارق،في حين شمل الفصل الثالث مؤشر مهم في تقييم الهجرة خلال الفترتين 1987-1998 و الفترة 1998-2008

1- قياس الوزن الديموغرافي :

تم قياس الوزن الديموغرافي للمدن الصغيرة ضمن إقليمها البلدي والإقليم الولائي باعتماد السكان كأول مؤشر كونه يعطى انطباعا مباشرا عن وزن المدينة في إقليمها من خلال صيغة المعادلة التالية[1]:

ر=عدد سكان التجمع/عدد سكان البلدية ×100

رَ= عدد سكان التجمع/عدد سكان الولاية ×100

و اعتماد المتوسطين لكلا الصيغتين، 57.71، و2.16 على الترتيب لاستخراج الفئات ذات الوزن الديموغرافي و تلك التجمعات التي لا تساهم بشكل كبير في القيمة السكانية للإقليم الولائي حيث اعتمدنا على وزن جميع المراكز أقل من 20000 نسمة و فئة المدن الصغيرة قيد الدراسة والتحليل

جدول رقم (15): الوزن الديموغرافي للمدن الصغيرة ضمن المنظومة الحضرية للولاية

[1] Michel Michel. Ville moyenne, Annales de Géographie, n°478, 1977. Page650

التجمعات	سكان التجمع 2008	سكان البلدية 2008	رَ	ر	التجمعات	تقديرات سكان التجمع 2016	تقديرات سكان البلدية 2016	رَ	ر
عين الطويلة	10169	16845	2,63	60,37	عين الطويلة	11424	18851	2,54	60,60
بابار	16471	34844	4,26	47,27	بابار	20250	42116	4,50	48,08
بغاي	4646	6676	1,20	69,59	بغاي	4814	6912	1,07	69,64
بوحمامة	7582	10614	1,96	71,43	بوحمامة	8234	11575	1,83	71,14
ششار	20517	27428	5,31	74,80	ششار	25485	34009	5,67	74,94
شلية	1368	4953	0,35	27,62	شلية	1393	4953	0,31	28,13
جلال	1262	3089	0,33	40,85	جلال	1092	2660	0,24	41,05
الحامة	6490	12051	1,68	53,85	الحامة	7209	13370	1,60	53,92
المحمل	28195	38706	7,29	72,84	المحمل	34830	47994	7,75	72,57
الولجة	1839	3124	0,48	58,87	الولجة	1726	2939	0,38	58,72
انسيغة	5892	9257	1,52	63,65	انسيغة	6784	10630	1,51	63,82
قايس	32668	34383	8,45	95,01	قايس	38304	40163	8,52	95,37
خيران	645	5752	0,17	11,21	خيران	688	5752	0,15	11,96
أمصارة	2812	4104	0,73	11,21	أمصارة	2759	4033	0,61	68,40
متوسة	3548	5981	0,92	68,52	متوسة	3798	6411	0,84	59,24
الرميلة	2207	5606	0,57	59,32	الرميلة	2161	5509	0,48	39,23
تامزة	2072	8617	0,54	39,37	تامزة	2080	8617	0,46	24,14
تاوزيانت	6739	10748	1,74	24,05	تاوزيانت	7317	11721	1,63	62,42
يابوس	5204	10402	1,35	62,70	يابوس	5993	11944	1,33	50,18
زوي	19940	24923	5,16	50,03	زوي	21821	27179	4,85	80,29
المجموع	**180266**	**386683**	**2,32**	**53,13**	**المجموع**	**340006**	**449702**	**2,31**	**56,69**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء + تقديرات

و قد سمحت نتائج الجدول رقم(15) أعلاه من إنجاز الشكلين المواليين و الذي يبينان فعلا أن للمدن الصغيرة وزن ديموغرافي مهم و ذلك بتكتلها في مجموعة واحدة باستثناء مدينة بابار و زوي التي كانت خارج المجموعة والتي تبقى مساهمتها أقل من المتوسط المقدر بـ 51.1% و تسجل قيمة اكبر من متوسط المساهمة السكانية على مستوى الولاية .

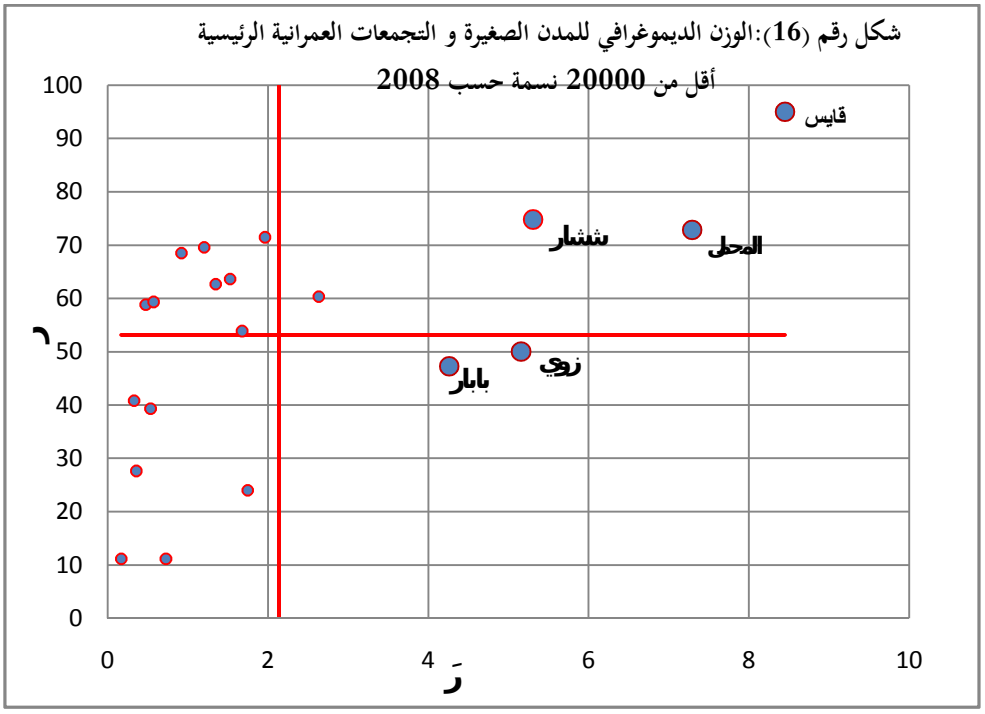

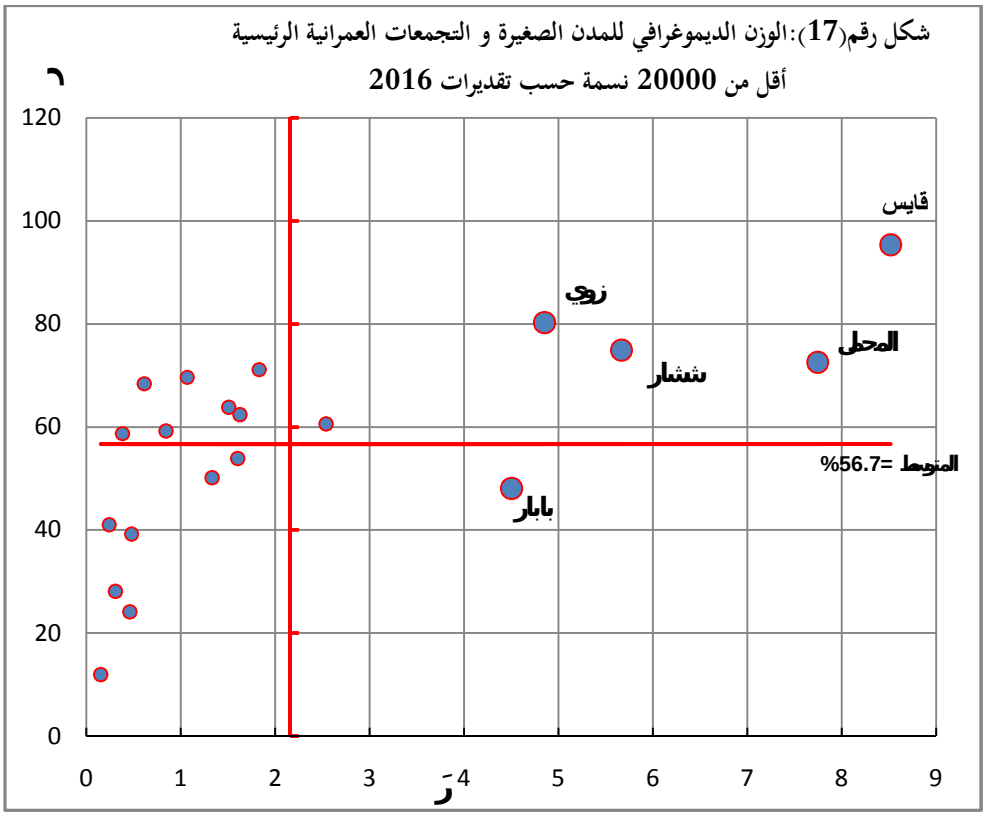

في حين الملاحظة التي يمكن استنتاجها من الشكل الخاص بالوزن الديموغرافي للمدن الصغيرة و التجمعات العمرانية الرئيسية أقل من 20000 نسمة حسب تقديرات 2016 ، أن زوي قد التحقت بكل من قايس المحمل وششار، في حين تبقى بابار تسجل نفس الملاحظة السابقة من حيث المساهمة الديموغرافية ربما بسبب اتساع

مساحتها و كون التجمع الحضري يمثل تقريبا ½ سكان البلدية بـ 48%، حيث يبدو واضحا وجود منافسة ديموغرافية بين مدينتي قايس والمحمل، ومنافسة ديموغرافية ثانية بين ششار وزوي، و بالنسبة للتجمع الحضري عين الطويلة فهي تتجه نحو الدخول في فئة المدن التي لها وزن ديموغرافي في الإقليم الولائي من خلال تسجيلها لقيمة 2.63%و 2.54% في تعداد 2008 و تقديرات 2016 على التوالي متجاوزة بذلك متوسط الوزن الديموغرافي للمدينة في الولاية والمقدر بـ 2.31.%.

2- التوزيع الوظيفي للسكان والتخصص الوظيفي لبلديات مدن الدراسة

2-1- التخصص الوظيفي:

من خلاله يتم التعرف على النشاط الأساسي الذي يعتمد عليه اقتصاد منطقة أو مدينة ما باستعمال طريقة فلورنس لقرينة التوطن(التخصص الاقتصادي)، والتي توضح الأهمية النسبية لإحدى النشاطات الاقتصادية في منطقة ما، وبالتالي يمكن من خلاله إدراك مناطق تركز نشاط دون نشاطات أخرى، هذا ما يسمح بوضع خطة تنموية للتهيئة وهذا إما بإعادة توزيع النشاطات الاقتصادية بتخصيص استثمارات معينة جديدة لم تمسها التنمية مع مراعاة مختلف الإمكانيات المحالية، كما تساعد على تخصيص مناطق معينة بنشاطات معينة ومحددة حسب الإمكانيات والإدارة التخطيطية، اثر ذلك ينتج لدينا ما يسمى بالتكامل الاقتصادي الإقليمي.

ويتم حساب هذه القرينة حسب القانون التالي:

$$\text{ق ت} = \frac{\dfrac{\text{عدد العمال في القطاع(س) في البلدية}}{\text{مجموع العمالة في البلدية}}}{\dfrac{\text{عدد العمال في القطاع (س) في الولاية}}{\text{إجمالي العمال في الولاية}}}$$

وبتطبيق القانون نتج لدينا ثلاث فئات (حالات):

- حالة القرينة أكثر من 1 معناه هناك تخصص ورتبته بالبلدية نسبيا اعلي من المستوى الولائي ويعتبر نشاط أساسي وتصديري.
- في حالة قرينة التخصص تساوي 1 هذا يعني ان النشاط هو نفسه من حيث الأهمية على مستوى البلدية والولاية.
- في حالة قرينة تخصص اقل من 1 فهذا يعني انه ليس هناك تخصص والأهمية النسبية للنشاط بالبلدية اقل منها على مستوى الولاية.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها والملخصة في الجدول رقم (16) فانه يبين أن مجال الدراسة المتمثل في المدن الصغيرة الخمسة متباين من حيث التخصص الوظيفي حيث نجد قايس وششار فهي ذات تخصص خدماتي صناعي حيث سجل مؤشرهما قيمة اكبر من 1، أما زوي، المحمل، بابار فتخصصها فلاحي صناعي، حيث تسجل المحمل أكبر قيمة للمؤشر تقدر بـ 2.86 في التخصص الصناعي.

وعموما يعود بروز تخصص ما في مدينة معينة إلى إمكانيات كل بلدية ومشاريع التنمية المنتهجة فيها و كون هذه المدن مصنفة حضرية لذلك تساهم في تحقيق التوجه العام للنشاط الاقتصادي البلدي في حين تبقى باقي التجمعات والتي عددها 15 ذات تخصص فلاحي ، فيما نجد أن 03 تجمعات فقط هي التي تدخل في خانة التخصص الخدمي و هي خنشلة التي سجل بها وجود 03 تخصصات(خدمات، صناعة، بناء وأشغال عمومية، قايس، ششار(أنظر الجدول رقم 06 في الملحق).

جدول رقم (16) التخصص الوظيفي لمدن الدراسة 2008

التجمعات	فلاحة	بناء وأشغال عمومية	صناعة	تجارة + خدمات	التخصص الوظيفي
قايس	0,62	0,97	**2,71**	**1,36**	صناعة + خدمات
ششار	0,96	0,80	**1,93**	**1,20**	الخدمات+ صناعة
زوي	**1,44**	0,58	**1,93**	0,88	فلاحة + صناعة
المحمل	**1,50**	0,56	**2,86**	0,78	فلاحة + صناعة
بابار	**1,78**	0,48	**1,18**	0,64	فلاحة + صناعة

المصدر: مخطط التهيئة والتنمية المستدامة للولاية 2009

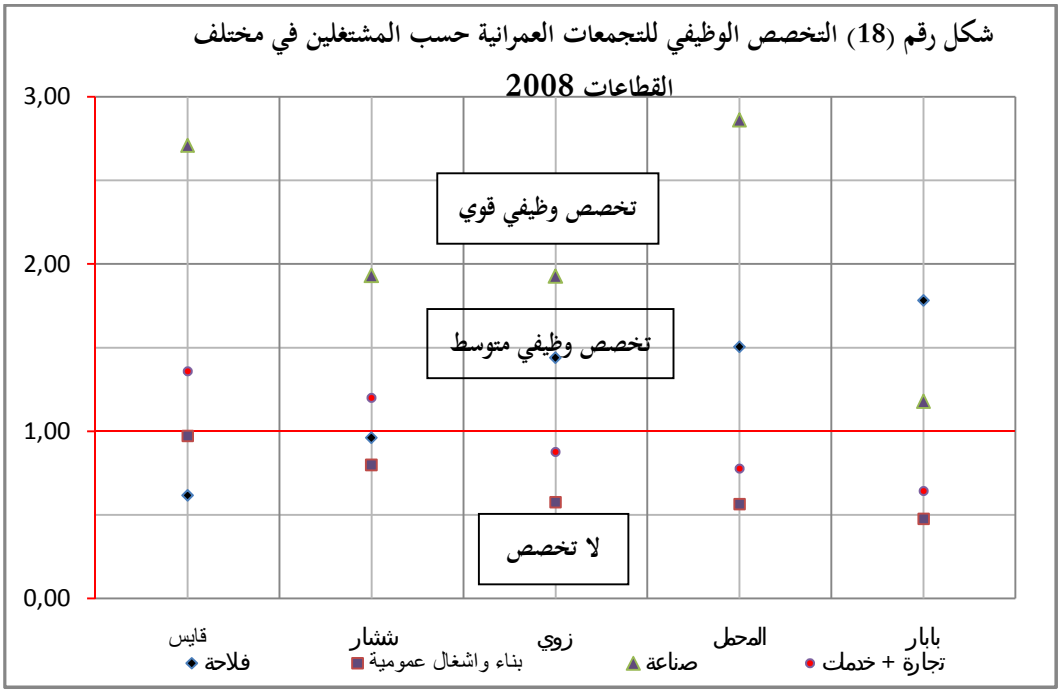

المصدر: مخطط التهيئة والتنمية المستدامة للولاية 2009

2-2- التوزيع الوظيفي للسكان عبر بلديات مدن الدراسة

الهدف من دراسة هذا العنصر هو تأكيد و تحديد القطاع المهيمن في الأقاليم البلدية التابعة للمدن الصغيرة وبالتالي تحديد نوعية الطبيعة الاقتصادية لها، و يتبين هذا التوزيع في الجدول التالي:

جدول رقم(17): التوزيع الوظيفي لسكان مدن الدراسة 2008

التجمع	الفلاحة	النسبة %	البناء والأشغال العمومية	النسبة %	الصناعة	النسبة %	الخدمات	النسبة %	المجموع
قايس	2035	22,69	1775	19,79	831	9,26	4329	48,26	8970
ششار	1949	35,31	896	16,23	322	5,83	2353	42,63	5520
زوي	3074	52,91	681	11,72	247	4,25	1808	31,12	5810
المحمل	4443	55,30	923	11,49	450	5,60	2219	27,62	8035
بابار	5969	65,52	884	9,70	174	1,91	2083	22,86	9110
المجموع	**17470**		**5159**		**2024**		**12792**		**37445**
النسبة	**46,89**	**100**	**24,79**	**100**	**27,91**	**100**	**35,21**	**100**	**36,59**
عدد المشتغلين في الولاية	**37257**		**20813**		**7251**		**36329**		**102350**

المصدر: مخطط التهيئة والتنمية المستدامة للولاية 2009

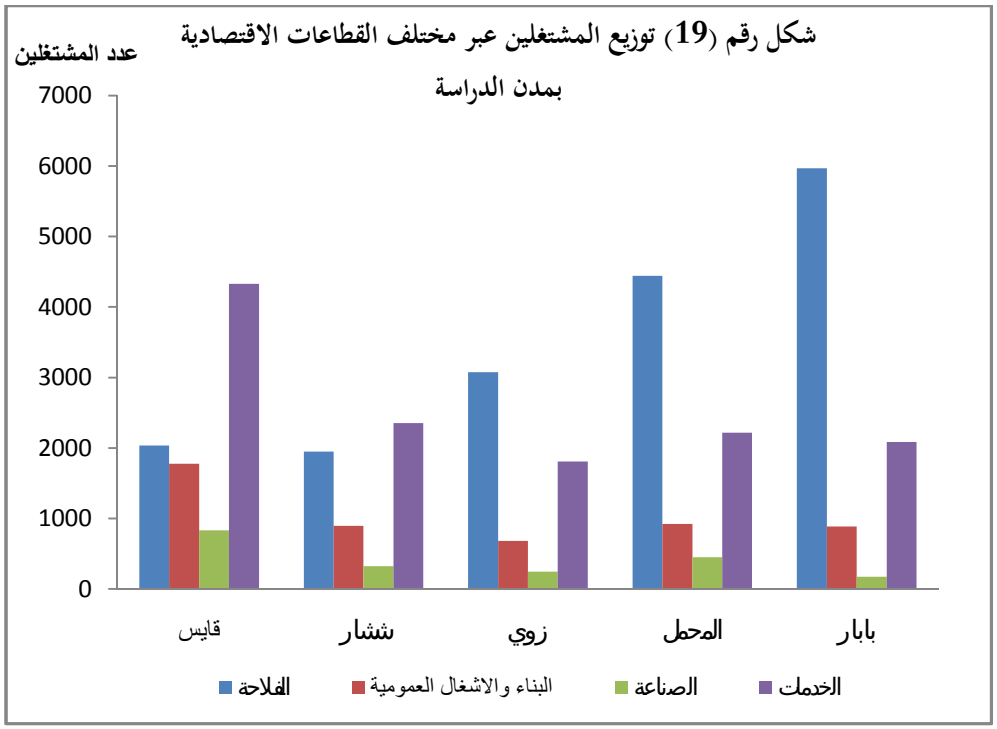

المصدر: أنجز اعتمادا على مخطط التهيئة والتنمية المستدامة للولاية 2009

2-3 تحليل توزيع الشغل في مدن الدراسة:

من خلال الجدول رقم (17) و مقارنة نسب اليد العاملة في كل قطاع نلاحظ بالنسبة لمدينة قايس، استحواذ القطاع الخدماتي (الإدارة والتجارة) على القطاع الفلاحي باعتبار هذه الأخيرة مقر دائرة، تتركز بها تجهيزات إدارية

أكثر و هذا ما استقطب نسبة عاملة 48.26%، كذلك نسبة اليد العاملة في قطاع البناء و الأشغال العمومية تمثل نسبة لا بأس بها و هي19.79 %.

أما فيما يخص قطاع الصناعة فبالرغم من أهميته و الدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي، غير أن نسبته لا تتجاوز 10%، وهذه النسبة تقريبا تمارس نشاطها على مستوى مدينة خنشلة (مؤسسة صناعة الأسلحة).

بالنسبة لششار فيسطر القطاع الثالث الذي يضم الإدارة، الخدمات، والتجارة بنسبة 42.63% في حين أشار المخطط التهيئة الولائي إلى إمكانية إنعاش النشاط السياحي كون بلدية ششار تتوفر على مؤهلات سياحية هامة و متنوعة: مناظر خلابة بين جبال، غابات، مناطق رملية، مواقع أثرية التي إذا استغلت ستجعل من ششار قطبا حضريا جهويا من الأهمية الأولى و ستصبح مولدا هاما لمناصب الشغل.

أما بالنسبة لزوي تنعدم الوحدات الصناعية ذات الحجم الكبير على مستوى المدينة أو تراب البلدية سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص التي يمكن أن تساهم في تحريك و تيرة النمو المجالي و خلق مناصب الشغل والتقليل من البطالة رغم الموقع المهم للمدينة على مستوى محور ذو أهمية إقليمية، و هذا ما تعبر عنه نسبة 4.25% من إجمالي المناصب في البلدية.

كما نستنتج من بيانات الجدول رقم (17) أن أغلبية مناصب الشغل في زوي تنحصر في قطاع الفلاحة بنسبة 52.91%، مما يؤكد أن التوجه العام للنشاط الاقتصادي يرتكز أساسا على الفلاحة تليها القطاعات الأخرى المتمثلة في قطاع الخدمات وخاصة الإدارية المتمثل بمختلف المرافق التي تقدم خدماتها للسكان مشكلا نسبة 31.12 % وهذا يعود على ما استفادت منه البلدية من برامج دعم وتنمية، ثم في المرتبة الثالثة والرابعة على الترتيب قطاع الأشغال العمومية و الصناعة ، بنسبة 11,725و 4,25% على التوالي، في حين يجب أن نشير أن التوجه العام للمدينة هو خدماتي.

أما المحمل وبابار فنسجل بهما أدنى القيم على مستوى القطاع الثالث بنسب تتراوح بين 27,62 و 22,86% في حين أن القطاع الفلاحي يسجل أعلى قيمة في بابار ب65.52% هذه الأخيرة تعاني من تدهور القطاع الخدماتي والتجاري، حيث يتوفر ترابها البلدي على أهم هيكل تجاري هو سوق الجملة للخضر و الفواكه الموجود في أقصى البلدية بتجمع عقلة البعرة التي تعمل على استيعاب المواد الزراعية خصوصا في الجنوب، فضلا عن أن السوق يعتبر قطبا ووجهة تجارية للولايات المجاورة والقريبة من خنشلة كولاية بسكرة والوادي وتبسة وأمّ البواقي وباتنة.

في حين أن الصناعة تسجل أدنى قيمة في هذه المجموعة 1.91% (وجود مصنع الزرابي)، أما التجارة اليومية التي تميز بابار ليست في طموحات والحاجيات الحقيقية لسكانها أي أنها لا زالت تتسم بالطابع البدائي.

استنتاج: إذا الصفة الغالبة على مستوى بلديات التابعة لمدن الدراسة تتمثل في القطاع الفلاحي بنسبة46.34% ثم يلها القطاع الخدماتي بـ 34.50%، وهذا يؤكد التوجه العام لتراب البلديات نحو الفلاحة والتوجه العام للتجمعات الحضرية نحو الخدمات وفي رأسها القطاع الإداري.

3- قياس الوزن الوظيفي للمدن الصغيرة في الولاية: تم قياس هذا الوزن باعتماد عنصري التجارة والخدمات و انطلاقا من الصيغة السابقة بتعويض عدد السكان بعدد الوظائف التجارية والخدمية كما يلي:

ر= عدد الوظائف(تجارة+خدمات) التجمع/عدد الوظائف للتجمع الحضري ×100

رَ= عدد الوظائف(تجارة+خدمات) التجمع/إجمالي الوظائف الولايـة ×100

و باعتماد المتوسطين لكلا مؤشري التمركز الوظيفي 12.51، و0.72 على الترتيب لاستخراج الفئات ذات الوزن التجاري والخدمي و تلك التجمعات التي لا تساهم بشكل كبير في الديناميكية التجارية والخدمية للإقليم الولائي حيث اعتمدنا على وزن جميع التجمعات العمرانية الرئيسية أقل من 20000 نسمة و مدن الدراسة الخمسة(قايس، المحمل، زوي، ششار، بابار)

جدول رقم (18): الوزن الخدمي و التجاري للمدن الصغيرة ضمن المنظومة الحضرية للولاية

التجمع	العمال في التجارة والخدمات في التجمع	العمال في التجارة والخدمات في البلدية	رَ	ر	البلدية	العمال في التجارة والخدمات في التجمع	العمال في التجارة و الخدمات في البلدية	رَ	ر
ع. الطويلة	509	4180	0,72	12,18	أمصارة	138	1365	0,20	10,11
بابار	1004	9110	1,42	11,02	متوسة	151	1745	0,21	8,65
بغاي	227	2045	0,32	11,10	انسيغة	236	2205	0,33	10,70
بوحمامة	351	3140	0,50	11,18	زوي	843	5810	1,20	14,51
ششار	1173	5520	1,66	21,25	الولجة	102	890	0,14	11,46
شلية	148	1610	0,21	9,19	الرميلة	221	2260	0,31	9,78
جلال	120	1010	0,17	11,88	تامزة	205	2550	0,29	8,04
الحامة	487	3555	0,69	13,70	تاوزيانت	335	2375	0,48	14,11
قايس	2039	8970	2,89	22,73	يابوس	263	2645	0,37	9,94
خيران	170	1480	0,24	11,49	إجمالي ولاية خنشلة	10104	48655	**0,72**	**12,51**
المحمل	1382	8035	1,96	17,20	إجمالي الولاية	19489	101350		

المصدر: مديرية التجارة لولاية خنشلة 2016 + معالجة معطيات

وتساهم المدن الصغيرة بـ 33% من إجمالي عدد الوظائف التجارية والخدمية في الولاية والمقدرة بـ 19489 وظيفة، في حين تساهم الوظائف التجارية والخدمية بهذه المدن بما يمثل 6.36% من إجمالي الوظائف على مستوى الولاية، في حين تبقى مدينة بابار لم تترقى بعد لتساهم في هذا الوزن وهذا لكونها في تقديرات 2014 التي أجرتها مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لم تلتحق بعد بالفئة الحجمية 20000-50000 نسمة، و حسب تقديراتنا فسوف تدخل إلى هذه الفئة عام 2016 وبالتالي سيعود دورها الوظيفي الخدمي والتجاري إلى المجموعة، في المقابل تبقى 13 تجمع حضري من الفئة الحجمية أقل من 20 ألف نسمة تابعة و غير مستقلة من حيث الخدمات والتجارة في حين تحاول كل من عين الطويلة الحامة وتاوزيانت أن تدخل في المجموعة المساهمة في الوزن التجاري والخدمي.

شكل رقم (20) الوزن الوظيفي للمدن الصغيرة و المراكز الحضرية أقل من 20000 نسمة باعتماد معيار التجارة والخدمات

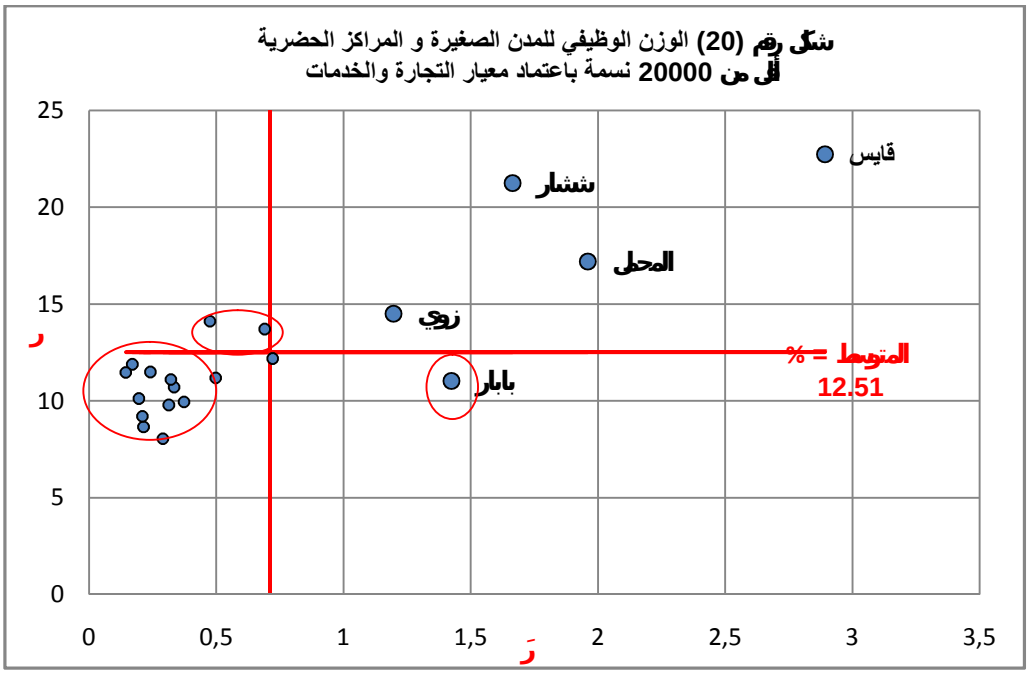

المصدر: مخطط التهيئة والتنمية المستدامة للولاية 2009

4- وزن المدن الصغيرة المدروسة من مناصب الشغل:

تم قياس هذا المؤشر باعتماد الصيغة السابقة بتعويض عدد السكان بعدد المشتغلين عبر مختلف القطاعات الاقتصادية(فلاحة، صناع' تجارة، خدمات، أشغال عمومية وبناء، إدارة) و ذلك بهدف الاطلاع على مدى المساهمة النسبية للتجمعات العمرانية وخاصة المدن الصغيرة قيد الدراسة و تعوض المعطيات في الصيغة كما يلي:

ر= عدد المشتغلين في التجمع العمراني/إجمالي المشتغلين في البلدية×100

رَ= عدد المشتغلين في التجمع العمراني/إجمالي المشتغلين في الولاية ×100

و اعتماد المتوسطين لكلا الصيغتين، 51.24، و2.80 على الترتيب تم استخراج الفئات التي تساهم بشكل فعال في عدد المشتغلين في الولاية والمقدر بـ 102350 مشتغل في حين تساهم جميع التجمعات بـ 72444 مشتغل بنسبة 70.78% من إجمالي الشغل في الولاية و الملفت للانتباه هو مساهمة مقر الولاية بـ 31.12% من المجموع الولائي، و تلك التجمعات التي لا تساهم بشكل كبير في ميزان التشغيل في الإقليم الولائي وهي في أغلبها تجمعات ريفية تعداد سكانها ضعيف اقل من 10000 نسمة، حيث نلاحظ بقاء المدن الصغيرة في الريادة أما مدينة بابار فقد صعدت و التحقت بالمدن الأربعة من حيث عدد المشتغلين و يفسر ذلك بالوظيفة الفلاحية والإدارية التي يمارسها سكانها نظرا لطبيعة البلدية ومساحتها الشاسعة.

جدول رقم(19): وزن المدن الصغيرة المدروسة من إجمالي مناصب الشغل في التجمعات الرئيسية

التجمع العمراني	إجمالي المشتغلين في البلدية	*المشتغلين في التجمع العمراني*	نسبة الشغل /للولاية (رَ)	نسبة الشغل بالنسبة للبلدية (ر)	التجمع العمراني	إجمالي المشتغلين في البلدية	*المشتغلين في التجمع العمراني*	نسبة الشغل / للولاية (رَ)	نسبة الشغل بالنسبة للبلدية (ر)
عين الطويلة	4180	*2069*	2,86	49,50	**قايس**	8970	*8432*	11,64	94,00
بابار	9110	*4874*	6,73	53,50	**خيران**	1480	*160*	0,22	10,80
بغاي	2045	*1321*	1,82	64,60	**أمصارة**	1365	*910*	1,26	66,70
بوحمامة	3140	*1815*	2,51	57,80	**متوسة**	1745	*906*	1,25	51,90
شلية	1610	*372*	0,51	23,10	**زوي**	5810	*4050*	5,59	69,70
ششار	5520	*2915*	4,02	52,80	**الرميلة**	2260	*732*	1,01	32,40
جلال	1010	*345*	0,48	34,20	**تامزة**	2550	*485*	0,67	19,00
الحامة	3555	*1184*	1,63	33,30	**تاوزيانت**	2375	*1454*	2,01	61,20
المحمل	8035	*5616*	7,75	69,90	**يابوس**	2645	*1053*	1,45	39,80
الولجة	890	*809*	1,12	90,90	**أجمالي المشتغلين في الولاية**	**102350**	**المتوسط**	**2,80**	**51,24**
انسيغة	2205	*1094*	1,51	49,60					

المصدر: مخطط التهيئة والتنمية المستدامة للولاية 2009

من الجدول أعلاه نستنتج أن التمركز السكاني يرافقه التمركز في الوظائف و لتأكيد ذلك أنجزنا الشكل رقم (21) أدناه و الذي يوضح علاقة وزن المدن ديمومغرافيا ووزنها وظيفيا.

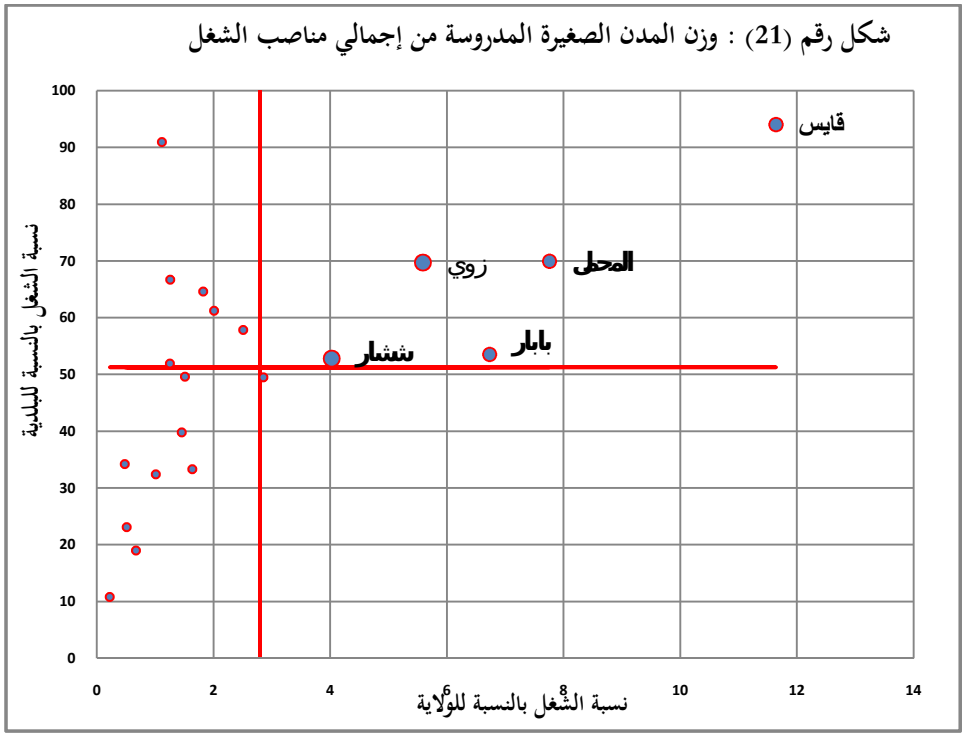

المصدر: مخطط التهيئة والتنمية المستدامة لولاية خنشلة 2009

من خلال الشكل رقم (22) والجدول رقم (19) يمكنا أن نصل إلى مدى مساهمة المدن في ما يخص الشغل بالنسبة لإجمالي المشتغلين في الولاية المقدر بـ 102350 عامل كمالي:

حيث تساهم المدن الصغيرة بـ 25.29% من إجمالي المشتغلين و تساهم بفئة نسبية تتراوح بين 5-9% كما يلي: قايس بأكبر قيمة 8.76%، بابار8.90%، المحمل7.85% زوي 5.68%، وششار بأقل قيمة 5.39% وباقي التجمعات العمرانية تساهم بـ 14.37%، حيث أصغر مساهمة من نصيب التجمع الحضري خيران بـ1.5%، وتبقى اكبر قيمة تمثلها مدينة خنشلة بأكثر من 30% من إجمالي المشتغلين وهذا بطبيعة الحال منطقي كونها مقر ولاية تهيمن على الاستثمارات في مختلف المشاريع بنسبة 15.47% ، وهذا ما يبينه الشكل الموالي.

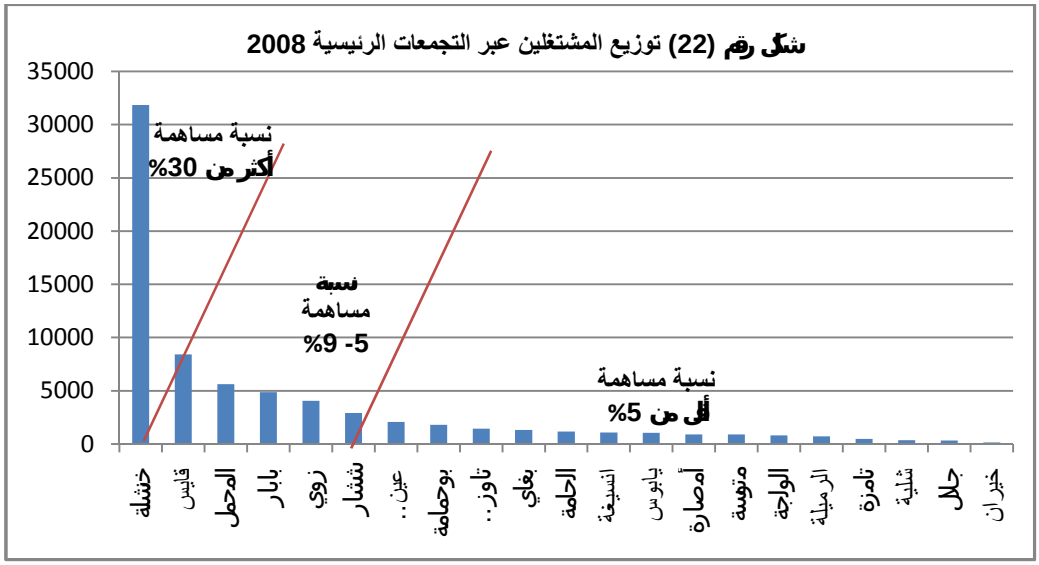

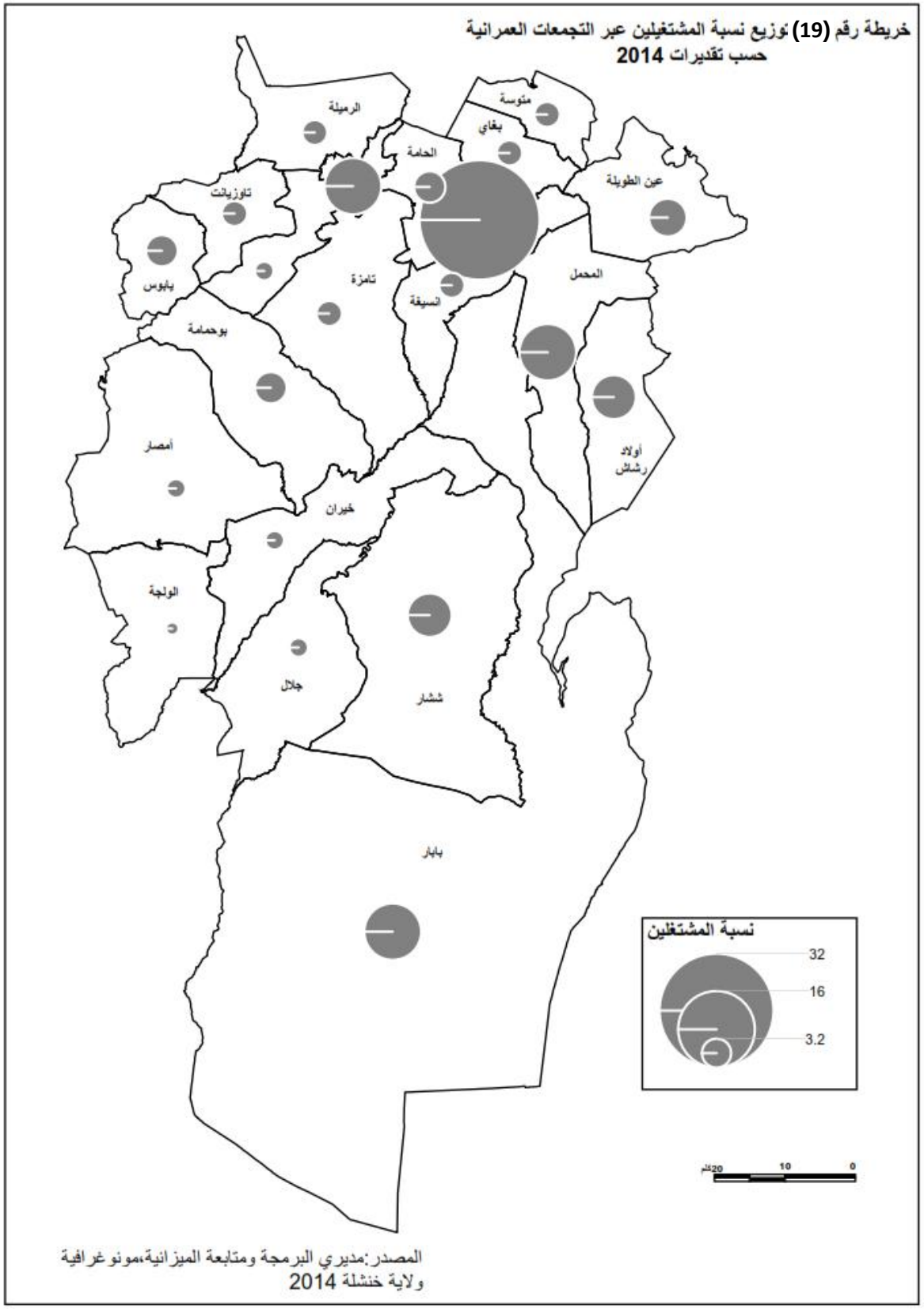

المصدر:مديري البرمجة ومتابعة الميزانية،مونوغرافية ولاية خنشلة 2014

4- 1 - علاقة تطور الشغل و معدلات النمو السكاني خلال الفترة 98-2008:

يعد الشغل العامل الأول و الضامن للاندماج الاجتماعي و خلق الثروة، وعليه ترتكز التنمية البشرية، ومن خلال فحص الشغل في ولاية خنشلة (الجدول رقم 20 و21 والشكل رقم 23) نجد أنه عرف تطورا مقبولا، خلال العشرية الأخيرة حيث تطور من 0.50% وهو رقم مسجل من خلال التطور الايجابي في مناصب الشغل في القطاع الثالث، في حين عرفت جميع القطاعات الأخرى تطورا سلبيا، خلال الفترة 87-98 إلى 8.4% سنويا خلال الفترة 98-2008 ما يعادل 6273 منصب شغل سنويا

حيث سجلت بعض التجمعات في الفترة 98-2008 تطورا إيجابيا يتماشى و معدلات نمو السكان المرتفعة في كل من ششار، المحمل، تاوزيانت، و بابار، في حين عرفت العديد من التجمعات تطورا إيجابيا بمعدل أكثر من 10 % سنويا و بمعدلات لا تتماشى ومعدلاتها السكانية، ممثلة في كل من قايس، عين الطويلة، الحامة، زوي، خيران، الرميلة، شلية، الوجلة، أمصارة، أنسيغة، و جلال، بغض النظر عن معدلات نموها التي قد تكون سلبية كجلال بـ -1.65% و أمصارة بـ -0.22% بمناصب شغل سنوية تتراوح بين 491 منصب/ السنة سجلت في الرميلة و 1550 منصب/السنة في خنشلة، هذا التطور عموما يعزى للمشاريع المبرمجة من خلال برامج التنمية الريفية (PNDA) و برامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE)[1] التي تم بعثها انطلاقا من عام 1999، بالإضافة إلى كون معظم البلديات قد استفادت من الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب (FSDRS)[2] .

كما نلاحظ من الشكل رقم (23) أدناه، أن المدن الصغيرة قد سجلت علاقة إرتباطية قوية بين معدلات النمو السكاني ومعدلات تطور الشغل في فئة المدن الصغيرة باستثناء زوي التي سجلت معدل نمو اقل من الولائي بـ 1.04% و معدل جيد في تطور الشغل بـ 10.25%، في حين مقر الولاية أنفرد بوضعية خاصة تتمثل في معدل نمو سكاني كبير 2.25% ومعدل تطور الشغل أقل من المسجل ولائيا بـ 6.04% ربما يفسر ذلك بتراجع القطاع الفلاحي بفقده 674 مشتغل.

جدول رقم(20):ولاية خنشلة تطور الشغل حسب قطات النشاط الاقتصادي 98- 2008

الفترة	معدل النمو السنوي لتطور الشغل%				
	الفلاحة	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	خدمات وإدارة	المعدل
1987-1998	2,85-	6,04-	1,49-	4,09	0,5
1998-2007	15,21	20,64	11,93	2,54	8.40

المصدر: مخطط التهيئة و التنمية المستدامة لولاية خنشلة 2009

[1] PSRE : Programme de soutien à la relance économique
[2] FSDRS: Fonds Spécial de Développement des Régions du Sud

جدول رقم (21): علاقة معدل النمو السكاني ومعدل تطور الشغل في الفترة 98-2008

التجمعات العمرانية	معدل تطور الشغل	معدل النمو السكاني	التجمعات العمرانية	معدل تطور الشغل	معدل النمو السكاني
عين الطويلة	17,24	1,35	قايس	9,22	1,84
بابار	8,96	2,18	خنشلة	6,04	2,25
بغاي	8,78	0,41	خيران	14,08	0,74
بوحمامة	7,00	0,95	أمصارة	12,51	-0,22
ششار	9,26	2,52	متوسة	8,27	0,79
شلية	10,39	0,21	زوي	10,25	1,04
جلال	14,17	-1,65	الرميلة	7,64	-0,24
الحامة	9,41	1,21	طامزة	9,61	0,04
المحمل	12,04	2,46	تاوزيانت	5,60	0,95
الولجة	7,59	-0,73	يابوس	10,15	1,63
انسيغة	11,32	1,63	**المتوسط**	**8,40**	**1,69**

المصدر: مخطط التهيئة و التنمية المستدامة لولاية خنشلة 2009

شكل رقم (23): علاقة معدل النموالسكاني ومعدل تطور الشغل في الفترة 98-2008

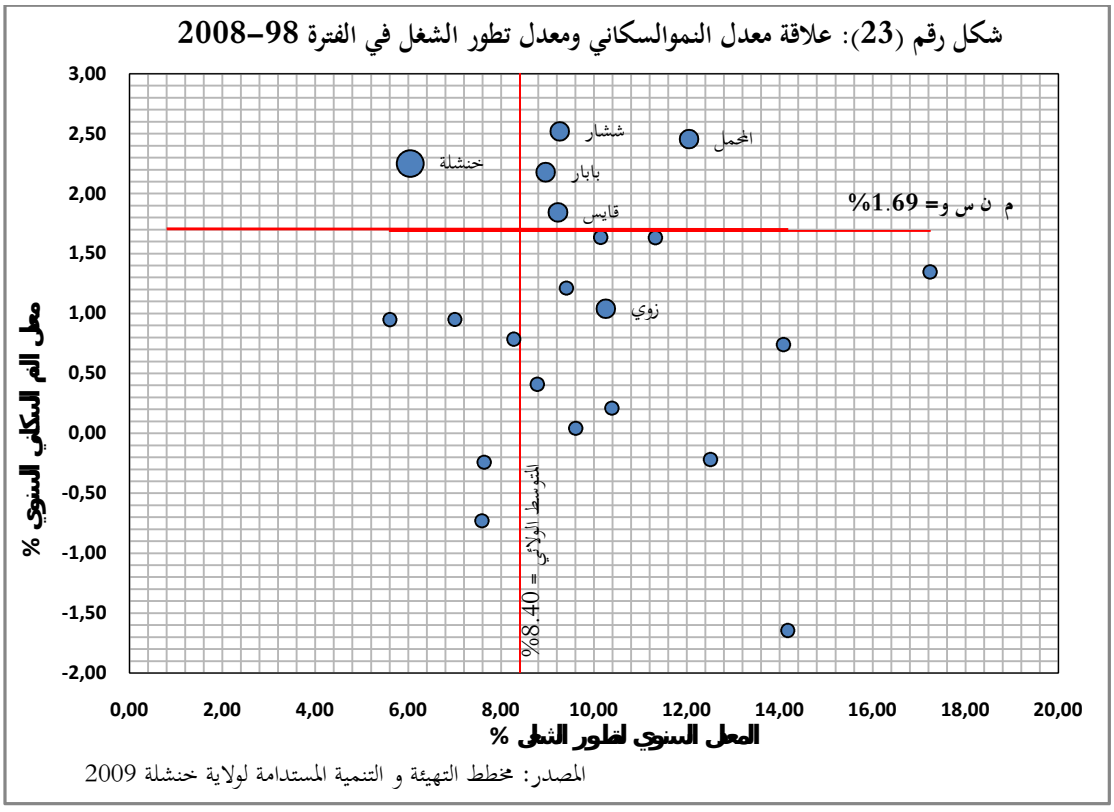

المصدر: مخطط التهيئة و التنمية المستدامة لولاية خنشلة 2009

بالتالي لا توجد علاقة قوية بين معدلات النمو السكاني ومعدلات تطور عدد المشتغلين بل هي علاقة عكسية باستثناء مجموعة المدن الصغيرة التي سجلت كما اشرنا سابقا علاقة إرتباطية طردية ضعيفة، حيث معامل ارتباط هذه المجموعة قدر بـ: R=0.45، ومن البيان نلاحظ تنافس المدن الصغيرة (قايس، ششار، المحمل، بابار) مع مقر الولاية، هذا الأخير سجل تراجع في القطاع الثالث بسبب هذه التنافسية الإدارية التجارية القريبة منها.

4- 2 - علاقة معدلات النمو السكاني و معدلات تطور الخدمات خلال الفترة 98-2008:

إن الهدف من استخراج هذه العلاقة هو معرفة ما إذا كان النمو السكاني يجلب معه التطور في القطاع الثالث الخدماتي، حيث تتضح لنا من خلال دراسة هذا العنصر عدة إختلالات بين الوظيفة الخدماتية و الحجم السكاني لهذه التجمعات ، فليس بالضرورة أن ترافق معدلات النمو السكاني الكبيرة معدلات تطور إيجابية في الخدمات و أحسن مثال على ذالك تجمع جلال الذي سجل معدل نمو سلبي بـ -1.67 و معدل تطور الخدمات الأكبر على مستوى تطور الخدمات على مستوى الولاية بـ 28.24% سنويا، ولتوضيح العلاقة أكثر قمنا بإنجاز الجدولين 22 و23 والشكل رقم 24 أدناه

جدول رقم (22): العلاقة بين معدلات شغل السكان ومعدلات تطور قطاع الخدمات خلال الفترة 98-2008

التجمعات العمرانية	تطور قطاع الخدمات	معدل النمو السكاني 98-2008	التجمعات العمرانية	تطور قطاع الخدمات	معدل النمو السكاني 98-2008
عين الطويلة	2,52	1,35	قايس	4,55	1,84
بابار	-10,42	2,18	خنشلة	1,52	2,25
بغاي	-0,73	0,41	خيران	4,02	0,74
بوحمامة	-15,31	0,95	أمصارة	8,51	-0,22
شلية	8,72	0,21	متوسة	-1,77	0,79
ششار	-17,71	2,52	زوي	9,59	1,04
جلال	28,24	-1,65	الرميلة	25,62	-0,24
الحامة	2,58	1,21	طامزة	2,87	0,04
المحمل	-16,17	2,46	تاوزيانت	0,68	0,95
الولجة	5,42	-0,73	يابوس	-4,17	1,63
انسيغة	21,51	1,63	الانحراف المعياري	**12,28**	**1,095**
تطور سلبـــي تطور إيجابي متوسط تطور إيجابـي قوي			المتوسط	**0,79**	**1,69**

المصدر: مخطط التهيئة و التنمية المستدامة لولاية خنشلة 2009

يتضح من الجدول أعلاه وجود عدة تباينات من حيث معدلي تطور الخدمات و معدل نمو السكان حيث هناك تجمعات شهدت تطورا في الخدمات و بعضه شهد تراجعا في هذا القطاع خلال الفترة 1998-2008.

جدول رقم(23): علاقة تطور معدلات النمو السكاني ومعدلات تطور الخدمات خلال الفترة 98-2008

معدل تطور الخدمات / معدل النمو السكاني	تطور سلبي (– 0 %)	تطور إيجابي 0,1–2,86 %	تطور إيجابي أكبر من 2,86%
0– (نمو سكاني سلبي)	/	/	جلال، أمصارة، الولجة، الرميلة
0,1– 1,69 %(نمو سكاني إيجابي)	متوسة، يابوس، بوحمامة، بغاي	عين الطويلة، الحامة، توزيانت	انسيغة، زوي، خيران، شلية، طامزة
1,69–2,52%(نمو سكاني إيجابي)	المحمل، بابار، ششار	خنشلة، قايس	/

المصدر: معالجة خاصة اعتمادا على مخطط التهيئة و التنمية المستدامة لولاية خنشلة 2009

نلاحظ من الجدول أعلاه رقم (23) و الشكل رقم (24) وجود 06 مجموعات تشير إلى مدى العلاقة بين معدل التطور في الشغل في القطاع الثالث (التجارة والإدارة) والنمو السكاني للفترة 98-2008، حيث نجد مجموعة تتشكل من تجمعات ريفية هي جلال و أمصارة، الوجلة، الرميلة سجلت تطورا إيجابيا من حيث تطور الشغل في الخدمات بأكثر من المتوسط في الخدمات على المستوى الولائي في المقابل معدل نموها السكاني سلبي و مجموعة بلديات ريفية معدل تطور الشغل في الخدمات فيها إيجابي وأكثر من متوسط تطور الشغل في الخدمات الولائي يقابله معدل نمو متوسط أقل من الولائي تشمل 05 تجمعات 04 ريفية (انسيغة، خيران، شلية، طامزة) و 01 تجمع حضري ومن صنف مدن صغيرة وهي زوي، ومجموعة تجمعات تطورها في الشغل القطاع الثالث سلبي و تنقسم إلى فئتين ، فئة أولى معدل التطور في الخدمات سلبي ونموها السكاني متوسط أقل من الولائي 1.69% (متوسة، يابوس، بوحمامة، بغاي)، ، فئة ثانية معدل التطور في الخدمات سلبي جدا ونموها السكاني أعلى من المتوسط الولائي وهي تشمل 03 مدن صغيرة (المحمل، بابار، ششار) و التي سجلت تراجعا كبيرا في قطاع الخدمات قدر بـ – 16.17%، – 10.42%، – 17.71%، و مجوعة أخرى تطور معدل الشغل في الخدمات إيجابي ولكن متوسط و تنقسم بدورها إلى فئتين : فئة معدل نموها السكاني متوسط أقل من الولائي 1.69% (عين الطويلة،الحامة، توزيانت) مقري دائرة و مقر بلدية ريفية، و فئة معدل نموها السكاني أكبر من الولائي 1.69% وتشمل مقر الولاية خنشلة وثاني أكبر تجمع على مستوى الولاية و من صنف المدن الصغيرة ألا وهي قايس.

شكل رقم (24): علاقة تطور الخدمات بمعدل النمو السكاني خلال افترة

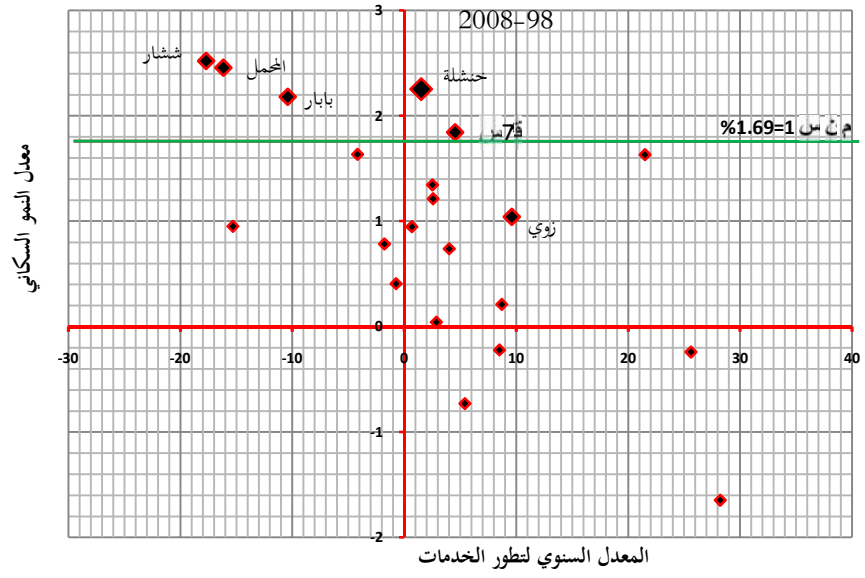

المصدر: معالجة خاصة اعتمادا على مخطط التهيئة و التنمية المستدامة لولاية خنشلة 2009

إذا العلاقة العكسية تعكسها الهجرة المغادرة من بعض التجمعات، أما العلاقة الطردية فتعكسها الهجرة الوافدة و الجاذبية الممارسة من طرف التجمعات العمرانية ذات الأهمية السكانية والوظيفية على مستوى الولاية.

5- تقييم الهجرة خلال الفترتين 1987-1998 و الفترة 1998-2008 :

بعد تقديم لمحة عن توزيع السكان ونموهم السنوي نرى من الضروري التطرق فيما يلي إلى طبيعة هذا النمو أي معرفة صافي الهجرة على الفترات (1987-1998)، (1998- 2008)، وجاءت النتائج المتمثلة في الخريطة رقم(20) والجدول رقم (24).

طريقة المعالجة و حساب صافي الهجرة خلال فترة ما

حساب صافي الهجرة خلال فترة ما بين التعدادين و أهم المراحل التي سنقوم بدراستها هي، (87-98)، (98-2008) بإتباع الطريقة التالية:

- حساب الزيادة السكانية الحقيقية(87-98):

$س98=س87(1+ر)^{ن}$ ر:معدل النمو السنوي.

$س98=8989(1+0.0484)^{11}=15126$ نسمة

حساب الزيادة السكانية النظرية:(87-98)

$سَ=س87(1+رَ)^{ن}$ رَ:معدل النمو الوطني

$سَ= 8989(1+0.0321)^{11} = 12725$نسمة

حساب صافي الهجرة:

صافي الهجرة= (س77-سَ77)=(15126-12725)= 2401 نسمة

حساب معدل صافي الهجرة= صافي الهجرة/ عدد السكان في السنة السابقة × 100

معدل صافي الهجرة=(2401/8989)×100=26.41%

جدول رقم (24): صافي الهجرة للفترتين (87-98) و (98-2008)

حسب التجمعات الرئيسة للبلديات

التجمعات الرئيسية	صافي الهجرة 87-98		التجمعات الرئيسية	صافي الهجرة 98-2008
خنشلة	-16971		**خنشلة**	-3829
الرميلة	-426		**قايس**	-2645
بغاى	-376		خيران	-2270
قايس	-341		جلال	-1714
أمصارة	2		**بابار**	-900
عين الطويلة	46		بغاى	-705
بوحمامة	80		تاوزيانت	-581
الوجلة	89		أمصارة	-574
متوسة	116		الوجلة	-434
شلية	309		بوحمامة	-231
تامزة	431		شلية	-127
جلال	561		الرميلة	-111
يابوس	574		متوسة	-78
الحامة	929		**زوي**	87
تاوزيانت	1037		تامزة	204
خيران	1418		عين الطويلة	243
انسيغة	1666		**المحمل**	507
بابار	3359		يابوس	555
زوي	4313		انسيغة	1011
المحمل	5919		الحامة	1732
ششار	6264		**ششار**	6419

المصدر: أنجزت اعتمادا على معطيات مختلف نتائج للتعدادات العامة للسكن والسكان

من خلال المعالجة الرقمية للمعطيات الواردة في الجدول رقم (24) الذي يعد ملخصا للجدول رقم (08) المدون في الملحق، تم إنجاز الخريطة رقم (20) الخاصة بصافي الهجرة عبر التجمعات الرئيسية لبلديات الولاية، ومنه يمكن استخراج وتحليل فئات صافي الهجرة عبر المراحل التالية:

5-1- الفترة 1987-1998:

في هذه الفترة عرفت جميع التجمعات الرئيسية هجرة وافدة أي أكثر من 12 تجمع رئيسي من أصل 21 تجمع و صافي الهجرة سجل أعلى قيمة في كل من ششار بـ6264 نسمة و المحمل بـ5919 نسمة، فيما عرفت أربع (04) تجمعات هجرة طاردة وهي قايس، خنشلة، بغاي و الرميلة، ويرجع سبب هجرة السكان منها الاتجاه نحو مدينة باتنة بالنسبة لكل من قايس و خنشلة بسبب العامل الأمني و أما بالنسبة لكل من بغاي والرميلة فيفسر بالقرب من الخدمات التي توفرها المدن الصغيرة وكذا مقر الولاية بالإضافة إلى غياب عنصر الأمن.

5-2- الفترة 1998-2008:

في هذه الفترة أيضا نلاحظ بقاء بعض التجمعات كمناطق جذب للسكان أي(كانت تستقبل السكان الوافدين خلال 21 سنة) وهي زوي ،المحمل، ششار و يابوس، النسيغة، الحامة ، تامزة.

كما نلاحظ انخفاضا في عدد التجمعات الجاذبة من 16 تجمع إلى 7 تجمعات حضرية، في حين إن مدن الدراسة شهدت تغيرات خلال الفترتين ششار حافظت على جاذبيتها ، وبابار تحولت من قطب حضري جاذبة على قطب طارد للسكان ، وقايس كانت طاردة وسجلت ارتفاع في عدد المغادرين من -341 نسمة إلى -2645 نسمة، و زوي بقت جاذبة وانخفضت جاذبيتها من 4313 نسمة إلى 87 نسمة والمحمل شهدت نفس الظاهرة .

استنتاج:

إن إقليم ولاية خنشلة شهد حركة سكانية غير مستقرة خلال فترة (87-2008) جمعت بين الهجرة والنزوح، ساهمت في إحداثها الظروف الاقتصادية والأمنية التي عرفها الإقليم والوطن بصفة عامة، أين ظهرت التجمعات الطاردة لسكانها وانتقال السكان إلى مراكز بها أكثر فرص من الناحية الاقتصادية والخدمات والأمن، كما اعتبرت بعض التجمعات ومن بينها مدن الدراسة(ششار، الحمل ،زوي) محطات جذب السكان، كما أشار مخطط التهيئة والتنمية المستدامة للولاية حسب معطيات التعداد الأخير 2008 أن 7 بلديات تعتبر طاردة للسكان (أولاد رشاش ، متوسة ، الوجلة جلال طامزة، يابوس وشليا، أما 14 بلدية الباقية، منها 8 جاذبة (قايس، بغاي، الحامة، عين طويلة، بابار، انسيغة، المحمل) و 6 بلديات اعتبرت متوازنة من حيث صافي الهجرة (خنشلة، تاوزيانت، بوحمامة، الرميلة، ششار، خيران).

خريطة رقم(20) مؤشر صافي الهجرة عبر التجمعات العمرانية الرئيسية لبلديات الولاية خلال الفترتين 87-98 و 2008-98

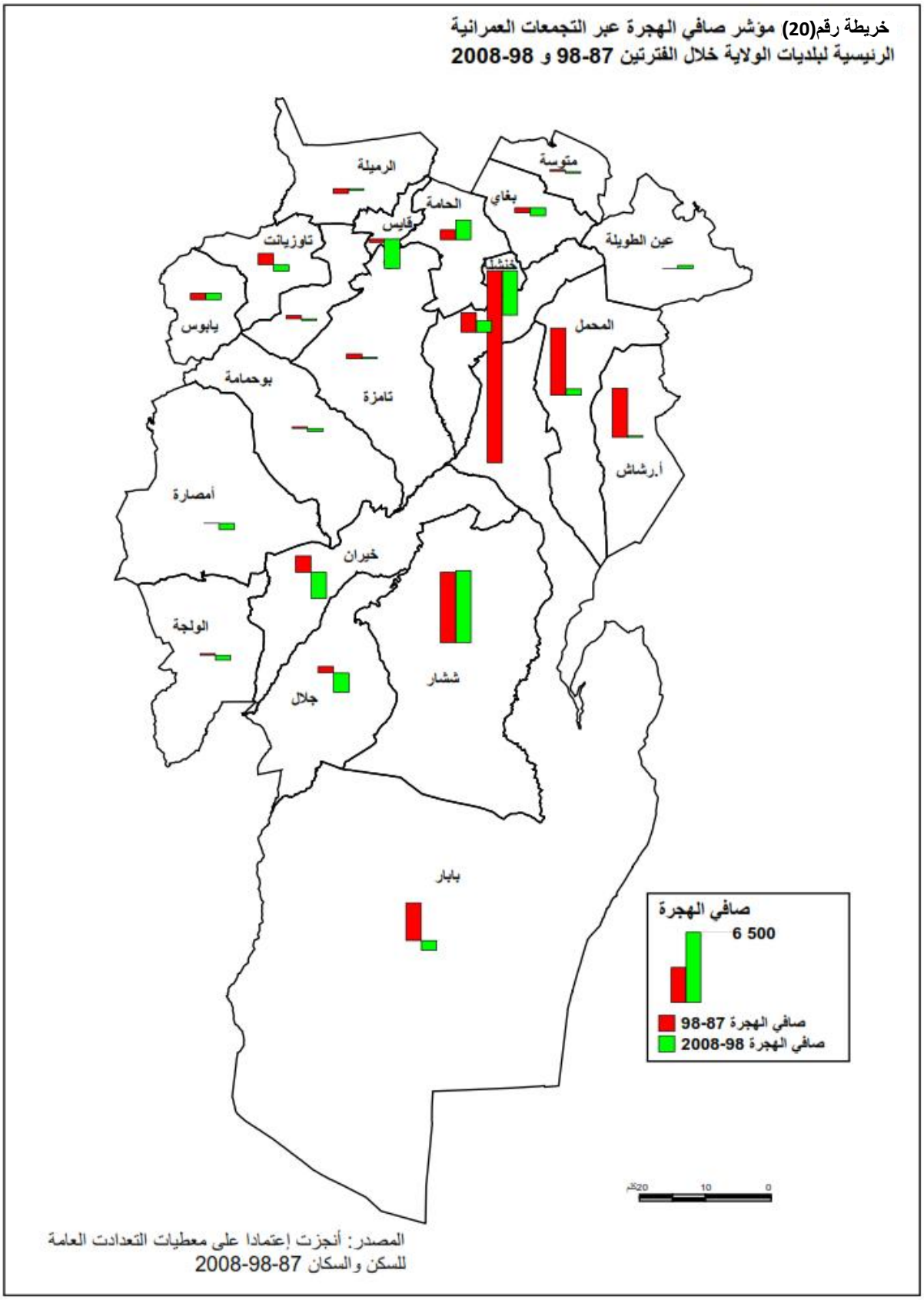

المصدر: أنجزت إعتمادا على معطيات التعدادت العامة للسكن والسكان 87-98-2008

6- علاقة حجم السكان بعدد المحلات التجارية

باعتبار أن التجارة من أهم العوامل التي تساعد على توطن السكان و كيفية تنظيم المجال لذلك ارتأينا التطرق لهذا العنصر و معرفة توزيع مختلف الأنشطة التجارية على المقرات الرئيسية لبلديات الولاية و تطبيق بعض المؤشرات للفهم الجيد للدور الذي يلعبه هذا العنصر في التوزيع السكاني عبر المجال، كما سيسمح لنا معرفة وزن المدن الصغيرة من الناحية التجارية ضمن الإقليم الولائي.

6-1- توزيع المحلات التجارية وعلاقتها بالأحجام السكانية:

إن الهدف من دراسة علاقة الحجم السكاني بعدد المحلات التجارية هو ومعرفة دور هذه العناصر في هيكلة للمجال و تنظيمه، حيث أن كل تجمع لا يتميز فقط بخدماته التجارية لعدد معين من السكان.

و من خلال الشكل رقم (25) يتبين لنا جليا كيف أنه كلما زاد حجم السكان زاد عدد المحلات التجارية حيث بلغ معامل الارتباط R =0,86 هذا يفسر أن هناك علاقة طردية بين حجم السكان و عدد المحلات، فكلما زاد حجم السكان زادت عدد المحلات التجارية. و لكن هذه العلاقة لا تنطبق على كل المراكز و نذكر على سبيل المثال مدينة المحمل وششار وخاصة المحمل لقربها الشديد من مقر الولاية مما جعلها تبتعد عن المستقيم النظري الذي يعبر عن حالة التوازن، وهي تتاج على دعم تجاري لخدمة جيدة لسكانها، هذا لا يمنع أن هناك ارتباط قوي بين حجم السكان و المحلات التجارية على مستوى الولاية بمعدل ارتباط يقدر بـ R =0.82

جدول رقم(25): العلاقة بين عدد المحلات و عدد السكان في 2014

المدينة	عدد التجار	عدد السكان	نصيب الفرد من عدد المحلات (محل لكل/ نسمة)	الرتبة
قايس	1148	37309	32	**1**
ششار	477	23429	49	**2**
المحمل	527	31690	60	**3**
زوي	335	22501	67	**4**
بابار	117	18209	156	**5**

المصدر: مديرية التجارة لولاية خشلة 2016

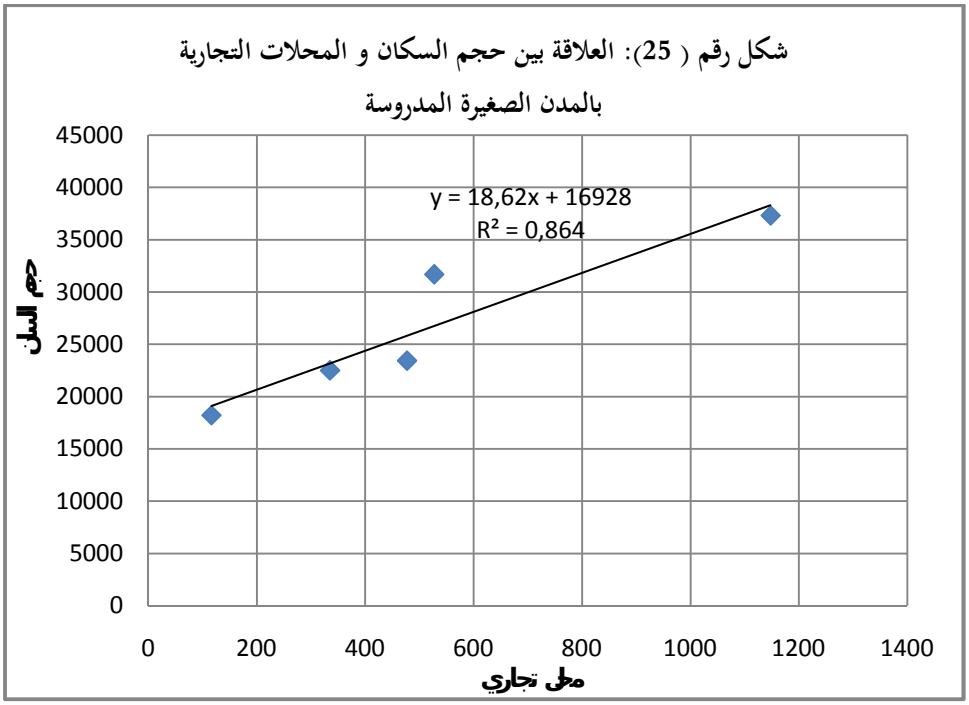

جدول رقم(26): توزيع التجار عبر التجمعات الحضرية الولاية

التجمع الحضري	عدد تجار التجزئة والجملة	عدد السكان	التجمع الحضري	عدد تجار التجزئة والجملة	عدد السكان
عين الطويلة	116	16845	قايس	587	34383
بابار	158	34844	خنشلة	4493	108580
بغاي	37	6676	خيران	13	5752
بوحمامة	116	10614	أمصارة	28	4104
شلية	20	4953	متوسة	53	5981
ششار	377	27428	زوي	282	24923
جلال	10	3089	الرميلة	23	5606
الحامة	97	12051	تامزة	23	8617
المحمل	255	38706	تاوزيانت	87	10748
الولجة	6	3124	يابوس	57	10402
انسيغة	60	9257			

من أجل الفهم الجيد للدور الذي يلعبه عنصر التجارة في التوزيع السكاني عبر المجال قمنا بإنجاز الجدول أعلاه و الذي يبين توزيع تجارة التجزئة والجملة عبر التجمعات الحضرية للولاية، أين نلاحظ تربع مركز الولاية على المستوى الأول و استحواذها على 65.13% من التجار باعتبارها مقر الولاية، بالإضافة إلى استحواذ المدن الصغيرة المدروسة على 24% على غرار ذلك باقي التجمعات والتي عددها 15 تجمع والتي تساهم بـ 10.80% و هي بحاجة لتطوير مجالها وضمان عدم نزوح سكانها للمراكز الكبيرة و يقدر نصيب السكان من التجار بـ 01 تاجر/56ساكن وهذا يؤكد أن التمركز السكاني يرافقه التمركز التجاري.

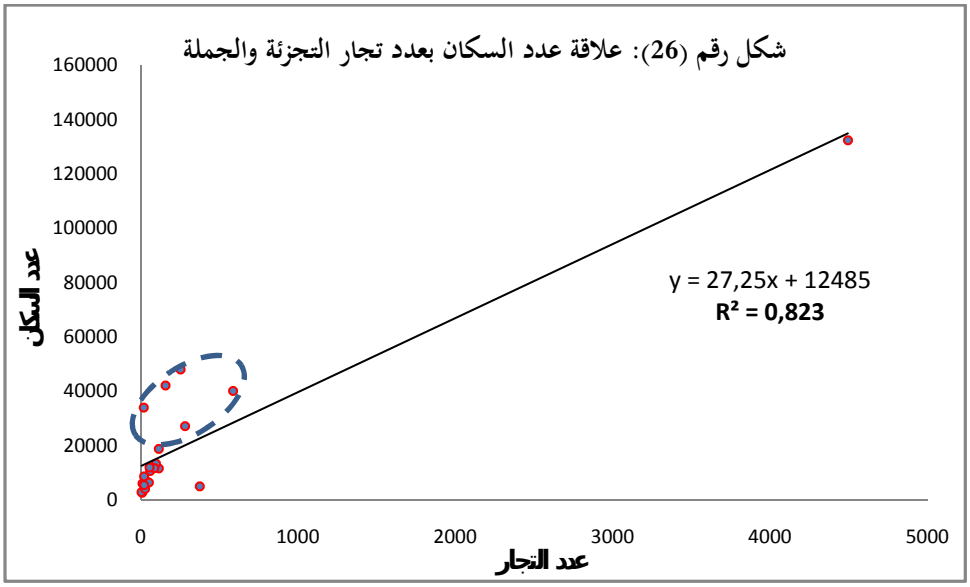

من خلال معطيات الجدول رقم (26) و الشكل أعلاه يتبين بصفة عامة أن هناك تناسب طردي بين عدد السكان و عدد تجار التجزئة والجملة على مستوى الولاية، وهذا من خلال معامل الارتباط المقدر بـ 0.90، كما يتبين من خلال الشكل أعلاه أن مقر عاصمة الولاية خنشلة و مدينة عين الطويلة هي التي حققت توازنا من حيث خدمة التجار لسكانها حيث ينفرد مقر الولاية بهذه العلاقة، في حين تعتبر عين الطويلة مقر لدائرة، أما المدن الصغيرة فهي فوق خط الانحدار الذي يعبر عن العلاقة التوازنية ما يعني أن المدن الصغيرة قد حققت فائضا في التجارة يخدم سكانها وسكان التجمعات الثانوية و المبعثرة و نظرا لموقعها جميعا على محاور نقل مهمة و بمسافات متقاربة مع مقر الولاية مما جعلها تحقق هذا الاكتفاء، أما باقي التجمعات فهي في أغلبها ذات صفة ريفية أو لم تخرج بعد من الشبكة الريفية حسب تقديراتنا للعام 2016 و بالتالي تقع أسفل الخط، و هذا يعني أنها لم تحقق الاكتفاء التجاري وبالتالي ستحتاج إلى مد علاقات مع مدن أكثر أهمية وهي بطبيعة الحال إما مع المدن الصغيرة مجال الدراسة أو مع مقر الولاية.

6-2- الجاذبية التجارية:

بعد أن رأينا في العنصر السابق علاقة السكان بالعدد المحلات التجارية نتطرق الآن على دور المدن المدروسة مجاليا من خلال معرفة قوة جذبها و ذلك بالاعتماد على مؤشر كمي يستند إلى عدد المحلات التجارية مصنفة على قسمين الأول يضم المحلات الغذائية و الصنف الثاني يضم المحلات غير الغذائية و يحسب من خلال الصيغة البسيطة التالية: المحلات التجارية للمواد غير الغذائية / المحلات التجارية للمواد غذائية، و بالتطبيق تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول أدناه.

جدول رقم (27): الجذب التجاري للمدن الصغيرة

المدينة	قايس	ششار	المحمل	أولاد رشاش	بابار
قوة الجذب	1.50	1.12	1.02	1.08	2.16

المصدر: مديرية التجارية لولاية خنشلة (CNRS) 2016

استنتاج

هذا المؤشر يوضح جاذبية المدن المدروسة، فكلما كان أكبر بكثير من الواحد 1 دل ذالك على مدى جاذبية المدينة واتساع مجال نفوذها، حيث تأتي مدينة بابار في المرتبة الأولى من حيث قوة الجذب بـ 2.16 تليها مدينة قايس بـ 1.50 ثم تأتي باقي المدن بمؤشرات أقل وعلى العموم فجميع المدن تمارس نوع من الجذب النظري على مجالها المجاور (المراكز الثانوية المجاورة و المجالات الريفية التابعة و كذا المدن أقل حجما و التي تدخل في مصاف التجمعات العمرانية أقل من 20000 نسمة) و هذا طبيعي كونه يخص فئة حجمية مهمة من المدن و ذات رتبة إدارية أيضا مهمة كمقرات دوائر.

7- ترتيب التجمعات الرئيسية في البلديات ورتبة المدن الصغيرة:

إذا كانت الإمكانيات الطبيعية والمؤهلات الاقتصادية والهيكلة تختلف من مركز لآخر بحكم تداخل عوامل متعددة ومختلفة، فان مؤشر التباين هذا يعني وجود مستويات متفاوتة بين التجمعات مفادها يعود إلى فوارق في النمو والتجهيزات والقدرة على تقديم الخدمات كذلك الدرجة الإدارية لكل مركز ، فمجال دراستنا يتكون من 01 مدينة كبيرة، خمس 5 مدن صغرى و فئة تمثل خمسة عشر 15 تجمع رئيسي مختلفة المستويات السكانية، على اعتبار أن بابار ، ششار ، المحمل ، قايس، زوي هي المدن الصغرى ذات درجة مراكز بلديات أثناء الفترة الاستعمارية، وبرتبة مقرات دوائر أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 و 1984 باستثناء المحمل، ما جعلها تحضا بارتفاع عدد التجهيزات و كذا نوعها من حيث الأهمية الخدمية ، كل مركز منها يلعب دور مهم في تنظيم المجال الريفي المحيط به، حيث انه يقوم بخدمته وهيكلته عن طريق الخدمات والتجهيزات التي يضمها .

ومن اجل تحديد الفوارق بين التجمعات العمرانية على مستوى منطقة الدراسة وأسباب تلك الاختلافات التي تعمل على تنظيم المجال، اعتمدنا على طريقة بحث استعملنا فيها عدد من المؤشرات المختلفة التي تسمح لنا بتصنيف تلك التجمعات، وإجراء مقارنة فيما بينهما.

7-1 – مؤشرات التصنيف:

قمنا بتصنيفها إلى 3 معايير وكل معيار بدوره مقسم إلى مجموعة من المتغيرات وهي كما يلي:

1- معايير البعد الديمغرافي :

1- عدد السكان حسب إحصائيات 2008

1- معدل النمو السنوي للسكان بين 2008/98

2- معدل إشغال المسكن

3- معدل الشباب ضمن هرم الأعمار

2- معايير البعد الاجتماعي:

4- معدل البطالة

5- معدل إشغال الغرفة

3- معايير البعد الاقتصادي:

6- نسبة المشتغلين فعلا من إجمالي السكان سنة 2008

7- انترنات لكل 1000 نسمة

8- عدد المشتغلين في الصناعة

9- تاجر لكل 1000 نسمة

10- عدد المحلات التجارية لكل 1000 نسمة

11- عدد المشتغلين

12- نصيب الفرد من مداخيل البلدية

13- معدل الشغل.

7-2- منهجية العمل:

بعد أن تم تجميع المعطيات السابقة في جدول واحد ، الذي أنجز على مبدأ رتبة التجمعات وفقا لكل مؤشر كل على حدا، نقوم بالمرحلة الثانية المعقدة على جمع الرتب لكل تجمع على حدا ، ثم المرحلة الثالثة والتي يتم فيها ترتيب التجمعات وفقا للمجموع المتحصل عليه من النقاط ترتيبا تصاعديا من 1 على 21 ، أي من اقل مجموع إلى أكبره، فكلما قل المجموع كلما اتجه التجمع نحو وضعية تنموية جيدة ، بينما كلما كبر وازداد المجموع كلما اتجه

المركز أو التجمع نحو وضعية سيئة، والجدول رقم (10) في الملحق يوضح ذلك ، والذي أنجز وفقا لتقنية المصفوفة والتي تظهر فارق حساس في التنمية بين التجمعات وذلك من مجموع 56 (سجل لصالح مدينة خنشلة) إلى 275 نقطة (لصالح المركز الحضري الوجلة) أما المدن الصغرى فاحتلت مراتب جيدة حيث قايس تحتل المرتبة 2 بـ86 نقطة تليها كل من بابار، ششار، المحمل، زوي و مراتبها: 4،5،6،11 على الترتيب .

عموما يمكننا القول بان المدن الصغرى عبارة عن انويه استعمارية أغلبها حظيت في الفترة (1984) بالترقية الإدارية كدوائر والبعض الآخر رقي خلال التقسيم 1974، أي إمكانيات اكبر وتجهيزات أكثر، إضافة إلى موقعها الإداري بالنسبة للولاية، مما مكنها من أن تصبح أقطاب محلية قوية تتحكم في مجالها ليس البلدي فقط بل يتعدى حتى إلى خارج مجالها الإداري كدوائر وهذا ما سنلاحظه في مجالات النفوذ التي سندرسها لاحقا.

7-3- تحليل نتائج مصفوفة الرتب

حسب المنهجية السابقة تم استخراج أربع(04) فئات من مؤشرات التنمية المحلية (من أحسن تنمية إلى أسوء تنمية):

الفئة الأولى (تنمية جيدة):

تشمل هذه الفئة مدينة خنشلة مقر الولاية وهي المدينة الأكثر غنا وتجهيزا في الولاية حيث نجدها في تحتل المراتب لأولى في جميع المجالات تقريبا فهي تضم عدد سكاني كبير والذي قدره سنة 2008 بـ108580 نسمة وهي كذلك تعتبر القطب الاقتصادي للولاية باستحواذها على اكبر عدد من الوظائف الخدماتية والتجارية والنشاطات الاقتصادية ، وهذا ما يفسر التركيز جاذبية هذه التجمعات وتليها مدينة قايس في بالمرتبة الثانية من حيث المؤشرات ثم التجمع الحضري الحامة ما بين تجمعين سكانيين هامين.

الفئة الثانية (تنمية متوسطة):

وتضم 6 تجمعات من بينها 3 مدن الدراسة (المحمل، بابار، ششار و عين الطويلة، بوحمامة، بغاي) وهي اغلبها مراكز دوائر ما عدى بغاي يعزى وجودها في هذه الفئة إلى الجانب التاريخي وقربها من القطب الولائي مما حسن من وظائف سكانها.

الفئة الثالثة (تنمية ضعيفة):

وتضم هذه الفئة 08 تجمعات عمرانية هي انسيغة، تامزة، زوي، جلال، شلية ، تاوزيانت، الرميلة، متوسة، وكلها مراكز بلديات، ما عدا زوي فهي مركز دائرة وقد يعود سبب ضعف التنمية بها لموقعها الحدودي مع ولاية تبسة.

الفئة الرابعة (تنمية ضعيفة جدا):

وتضم المراكز: خيران، الولجة، امصارة، يابوس. وهي تشرف على بلديات فقيرة من حيث التجهيز وهذا يرجع إلى وقوعها في مناطق جبلية والى ضعفها السكاني و إلى ضعف و انعدام الاستثمار فيها وربما إلى ضعف تعداد سكانها حيث يتراوح بين 1000 و 5000 نسمة خلال التعداد الأخير .

جدول رقم(28): ترتيب التجمعات حسب فئات انطلاقا من مصفوفة الفوارق (جدول رقم05 في الملحق)

التجمعات	مجموع المؤشرات	رتبة التجمع حسب المؤشرات	الفئات
خنشلة	56	1	I
قايس	84	2	
الحامة	110	3	
بابار	111	4	II
ششار	122	5	
المحمل	134	6	
بوحمامة	138	7	
عين الطويلة	143	8	
بغاى	154	9	
انسيغة	167	10	III
زوي	176	11	
تاوزيانت	193	12	
جلال	214	13	
متوسة	215	14	
شلية	216	15	
الرميلة	216	16	
تامزة	216	17	
يابوس	235	18	IV
أمصارة	249	19	
خيران	272	20	
الولجة	275	21	

المصدر: أنجزت اعتمادا على معطيات التعداد السكاني 2008 و مونوغرافية الولاية + مخطط التهيئة والتنمية المستدامة (PAW)

خريطة رقم(21): تصنيف التجمعات الحضرية حسب مؤشرات التنمية

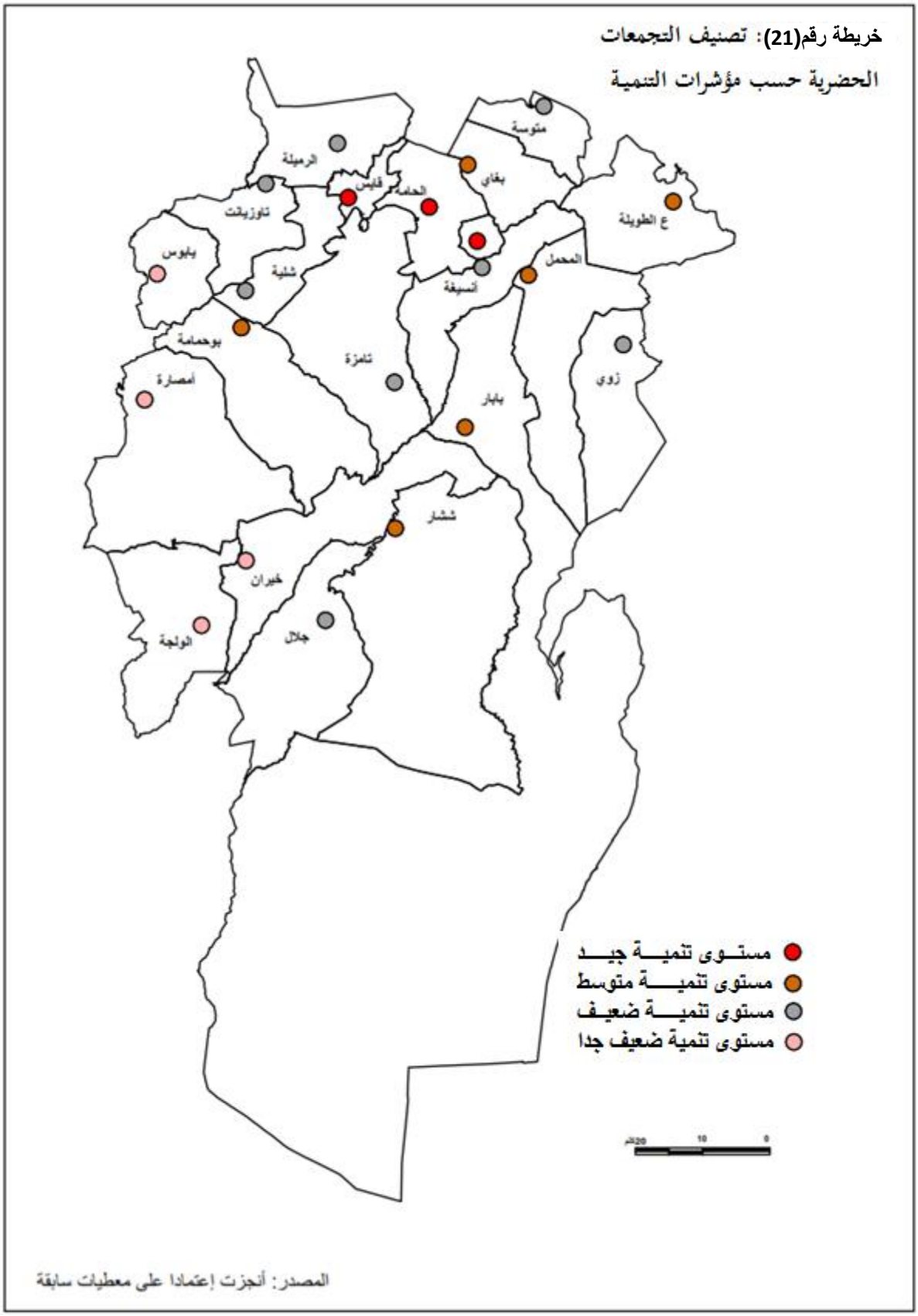

المصدر: أنجزت إعتمادا على معطيات سابقة

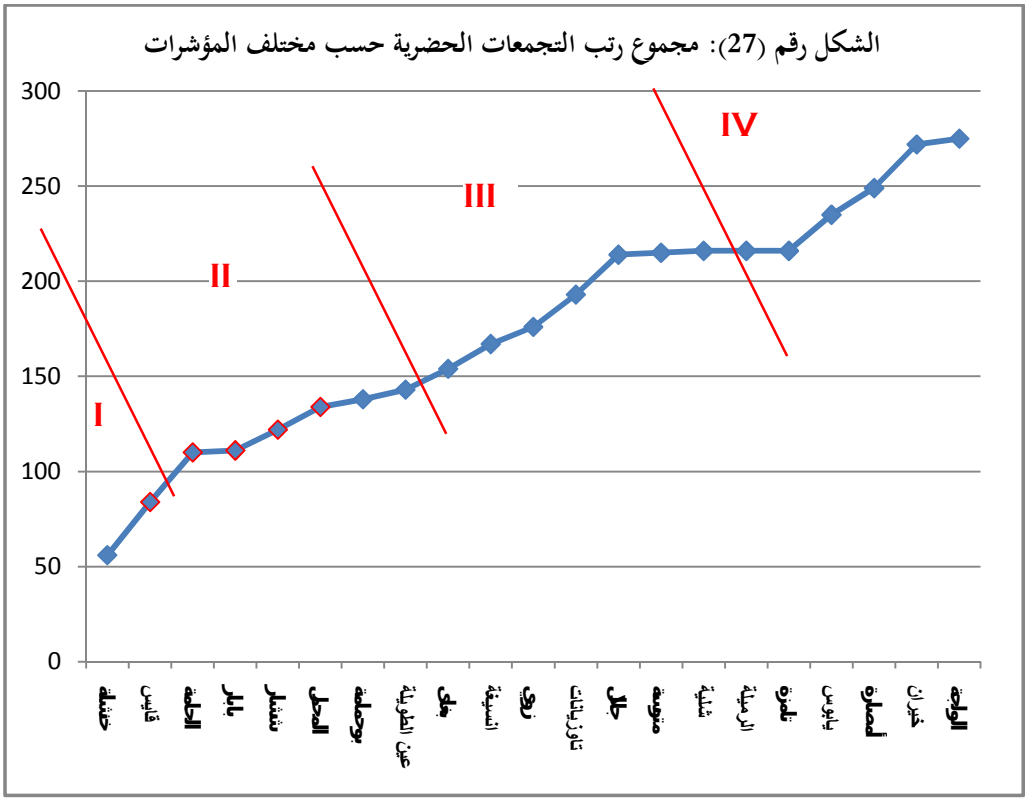

المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات مصفوفة الرتب المدونة في الملحق.

إذا التجمعات التي تأتي في المراتب الأولى هي التي تشرف على بلديات مصنفة ذات طابع حضري أو شبه حضري، و التجمعات التي تأتي في المراتب الأخيرة تشرف على بلديات ذات طابع جبلي أو ريفي أو شبه ريفي، و هذا نتيجة ضعف الاستثمار و قلة السكان فيها.

7-4- تحليل بعض العلاقات المؤثرة في مستويات التنمية:

لغرض إضفاء صفة تفسيرية وتحليلية عن وجود الفوارق المجالية و التنموية بين البلديات والتجمعات العمرانية لابد من التطرق إلى أهم العلاقات بين بعض المؤشرات التي لها تأثير واضح على الترتيب السابق من خلال مقارنة رتبة التجمع برتبة البلديات من حيث المستويات التنموية و كذا الاستعانة بعلاقة هذه المستويات التنموية بالخصائص الطبيعية و التضاريسية و المناخية للبلدية ومعرفة مدى تأثيرها في حدوث الاختلالات المجالية والتنموية بين التجمعات العمرانية، ثم الإشارة إلى مكانة مؤشر الغنى أو الثراء ضمن هذه العلاقات وتأثيره بدوره على المستويات التنموية.

7-4-1- العلاقة بين مجموع رتب التجمعات الحضرية و مجموع رتب البلديات:

هناك علاقة قوية بين رتبة ديناميكية التجمعات العمرانية ورتبة البلديات حسب مستوى التنمية و هذا ما يؤكده معامل الارتباط بين الرتب و المقدر بـ R=0.96 و هذا يعني ارتباط قوي جدا حيث كلما كانت البلدية في مستوى تنموي جيد كانت المدينة او التجمع الحضري في مستوى ديناميكية مجالية جيدة .

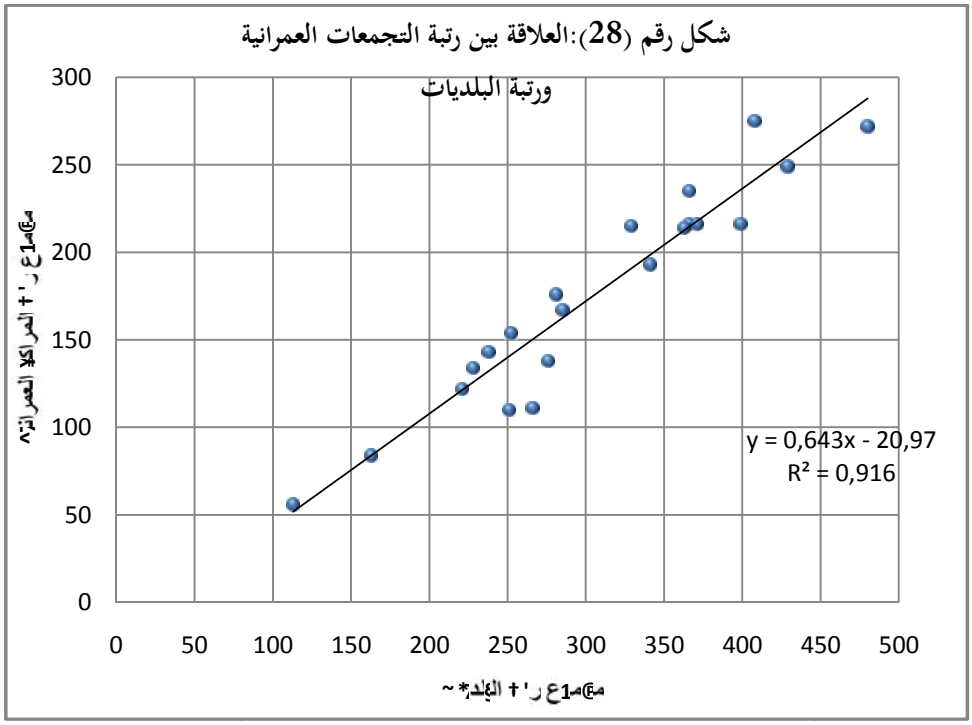

شكل رقم (28):العلاقة بين رتبة التجمعات العمرانية

المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات مصفوفة رتب المراكز العمرانية ومصفوفة رتب البلديات

7-4-2- العلاقة بين رتبة التجمعات والوسط الطبيعي

يتدخل العامل الطبيعي في التأثير على مستوى التنمية بالتجمعات الحضرية من خلال الحوافز التي تساعد على توطين التجهيزات والاستثمارات أو التي تعيق نشاط الإنسان ومن أقوى العناصر نجد التربة والماء، حيث وبالنسبة لولاية خنشلة تتباين التساقطات من الشمال نحو الجنوب، حيث تنخفض كلما اتجهنا جنوبا نحو بابار، ونفس الشيء بالنسبة لطبيعة التربة، حيث نتجه من السهول شمالا نحو المناطق ذات الطبيعة السهبية والصحراوية في جنوب الولاية، وهذا ما يؤكد شبه الفراغ السكاني و غياب التجمعات السكانية في هذه المنطقة، وهي المنطقة ذات تجمعات حضرية اقل ديناميكة، وقد اتضح أن البلديات ذات الطبيعة السهبية هي التي تأتي في المراتب الأخيرة، تليها البلديات ذات الطبيعة الجبلية، في حين البلديات ذات الطبيعة السهلية أو التي تميزها الهضاب تأتي في المراتب المتقدمة بالإضافة إلى البلديات التي مقراتها ذات رتبة إدارية مهمة أو تخترقها محاور مواصلات مهمة.

7-4-3- العلاقة بين مؤشر الغنى والمستوى التنموي للتجمعات الحضرية

صنف المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية (CENEAP)[1] من خلال مخطط التهيئة والتنمية المستدامة لولاية خنشلة والمنجز خلال عام 2009 للبلديات حسب مؤشر الغنى أو الثراء والذي تراه بأنه يساهم في تحديد مستويات الفقر أو الغنى للبلديات، وبالرغم من أن أهميته ليست فعالة جدا في مستوى الكشف عن الفوارق بين السكان، إلا أنه أصبح يستخدم كمتغيرة مرجعية في التحقيقات الميدانية من طرف الإدارة لإظهار مدى الفوارق بين الأقاليم و البلديات و يحسب هذا المؤشر بحاصل قسمة قيمة العائد الكلي لنصيب التجمعات من البلديات ممثلا في قيمة الممتلكات ويضاف لها التحصيل الضريبي و يقارن ذلك بعدد السكان بيانات الجدول رقم (29) و الشكل رقم (29).

و يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات وذلك بالمقارنة مع مؤشر الغنى على المستوى الوطني والمقدر بـ 400 دج/فرد.

الفئة الأولى: مؤشر غنى هام

وتضم 07 بلديات مؤشرها اكبر من مؤشر الغنى على المستوى الوطني، في مقدمتها التجمع الحضري الحامة بـ 2819 دج/فرد كونها تمتلك حمام معدنيا و فندقا مرموقا وجامعة، و في آخر هذه الفئة التجمع الرئيسي لبلدية الرميلة بـ 585 دج/فرد، حيث إقليمها البلدي نشيط فلاحيا، كما تضم هذه الفئة 04 تجمعات منها 03 من فئة المدن الصغيرة(قايس، ششار، بيار) وهي مقرات دوائر و مدينة تمثل مقر الولاية الذي يدخل في فئة المدن الكبرى.

الفئة الثانية : مؤشر غنى متوسط

ويضم 05 تجمعات بوحمامة شلية، تاوزيانت، جلال، وزوي بقيم مؤشر غنى تقترب من المؤشر الوطني بقيم تتراوح بين 466دج/فرد و382 دج/فرد، ولكن تبقى بعيدة عن المتوسط الولائي المقدر بـ 562 دج/فرد ربما يعزى ذلك لغياب مقومات ومؤهلات تنموية محلية.

الفئة الثالثة: مؤشر غنى ضعيف

تتكون هذه الفئة من 09 تجمعات من بينها مدينة المحمل التي تنتمي على فئة المدن الصغرى، مؤشرات هذه الفئة أقل من مؤشر الغنى الوطني و مؤشر الغنى الولائي و تتراوح بين 354دج/فرد (خيران) و 132 دج/فرد (يابوس).

[1] CENEAP : *Centre National des Etudes des Analyses et de la Population*

وهي في معظمها بلديات يغلب عليها الطابع الجبلي أو تغيب عنها مقومات تنموية (مصادر المياه، التربة، المقومات السياحية عكس المجموعات الأولى التي لا توجد بها عوائق طبيعية.

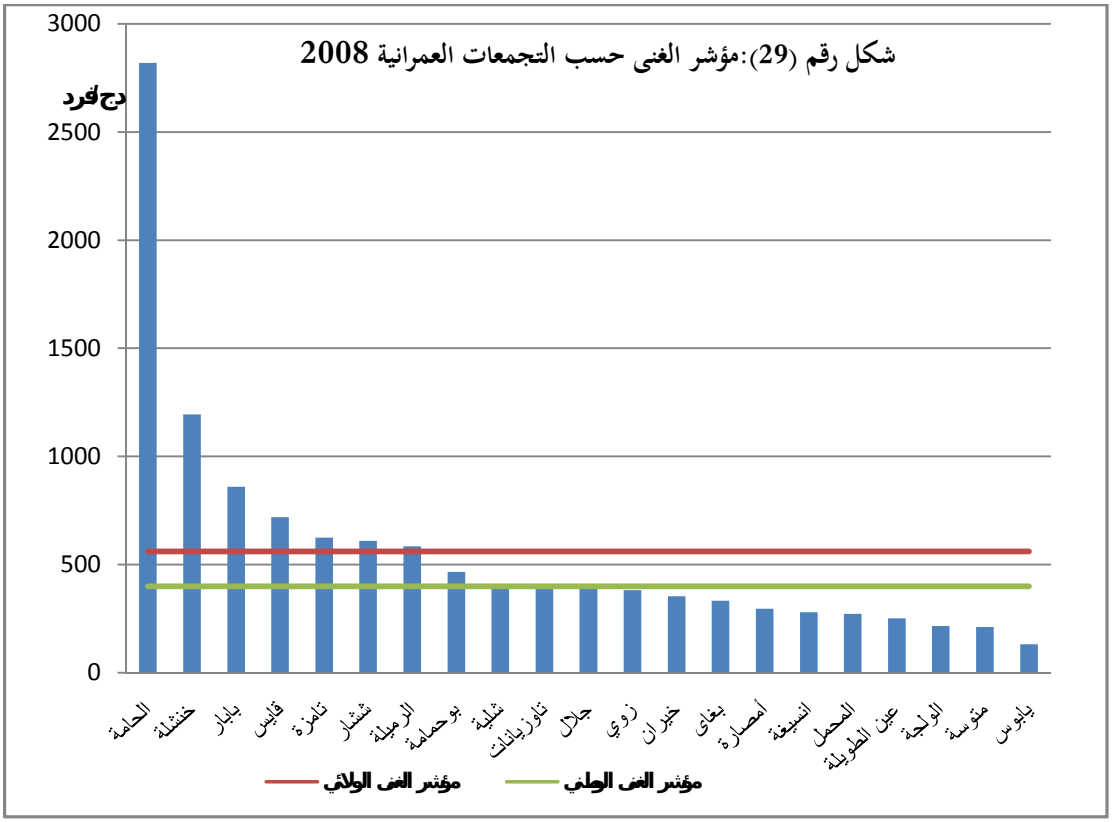

المصدر: CENEAP، مخطط التهيئة والتنمية المستدامة لولاية خنشلة 2009

جدول رقم(29): نصيب التجمعات من مؤشر الغنى لعام 2008

التجمعات	مؤشر الغنى دج/فرد	الفئة	التجمعات	مؤشر الغنى دج/فرد	الفئة
الحامة	2819	I	خيران	354	III
خنشلة	1195		بغاى	334	
بابار	859		أمصارة	295	
قايس	719		انسيغة	280	
تامزة	625		المحمل	272	
ششار	609		عين الطويلة	252	
الرميلة	585		الوجانة	216	
بوحمامة	466	II	متوسة	212	
شلية	405		يابوس	132	
تاوزيانت	394	II	مؤشر الغنى الولائي	562	
جلال	390		مؤشر الغنى الوطني	400	
زوي	382				

المصدر: CENEAP، مخطط التهيئة والتنمية المستدامة لولاية خنشلة 2009

من خلال الشكل أدناه نجد أن هذا المؤشر لا يكشف حقيقة على مستوى الفوارق بين التجمعات أو البلديات و هذا من خلال معامل الارتباط المقدر بـ 0.56 و هو ارتباط متوسط بين رتبة التجمع من حيث مؤشر الغنى و رتبة التجمع من حيث المستوى التنموي، ودليل ذلك وجود تجمعات تحتل رتب جيدة في مؤشر الغنى ولكن تحتل مراتب أخيرة في المستوى التنموي، وبالتالي هناك عوامل أخرى نراها أساسية في تفسير الفوارق تم ذكرها في العناصر السابقة و أهمها الجانب الطبيعي والتاريخي و الإداري (تاريخ الترقية إلى مصاف مقر بلدية أو دائرة)، و كذا الموقع الجغرافي للتجمع.

الشكل رقم (30): علاقة رتبة مؤشر الغنى دج/فرد بالفوارق التنموية للتجمعات

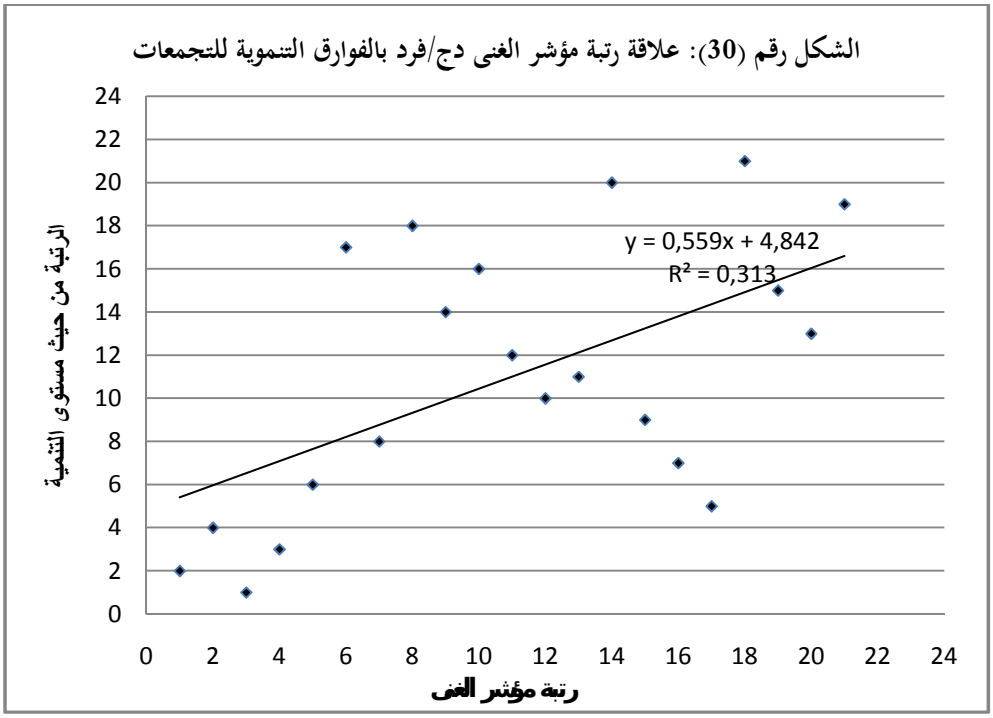

8- مؤشر الرفاهية: (تجهيز المسكن):

إن التجهيزات و الرفاه المنزلي يلعب دورا أساسيا في نوعية حياة سكان التجمعات الحضرية وسنحاول تحديد درجة توفر المساكن بالتجهيزات الأساسية و الثانوية المتمثلة في شبكة تزويد بالمياه الصالحة للشرب، الكهرباء، شبكة الصرف الصحي، ، الغاز ، الهاتف،..... و هذا اعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2008.

و هو مؤشر جيد يعبر عن مدى توفر المساكن على مختلف التجهيزات الداخلية الضرورية بالعلاقة:

$$IC = \frac{\sum(L1 + L2 + L3 + \cdots\cdots + Ln)}{N * H} * 100$$

حيث أن IC: مؤشر الإسكانية. L: عدد المباني المجهزة بتجهيز معيّن.

N: عدد المؤشرات. H: إجمالي السكنات.

وكخلاصة للعناصر و المؤشرات السابقة, وبهدف معرفة الفوارق الموجودة بين مختلف التجمعات العمرانية و رتبة المدن الصغيرة قيد الدراسة، من ناحية تجهيزها بمختلف الشبكات، إعتمدنا على " مؤشر الرفاه " أو مؤشر الإسكانية , والذي كان متفاوتا بين التجمعات العمرانية وهو بعيد من مؤشر التجهيز على المستوى الوطني، 71.50% [1]، باستثناء عاصمة الولاية كما كانت المؤشرات أيضا في غالبيتها بعيدة عن مؤشر التجهيز المسجل على مستوى الولاية و المقدر بـ 61.07% [2],الجدول رقم(09) بالملحق، والشكل (31)،

الشكل رقم (31): مؤشر الإسكانية عبر التجمعات العمرانية للولاية

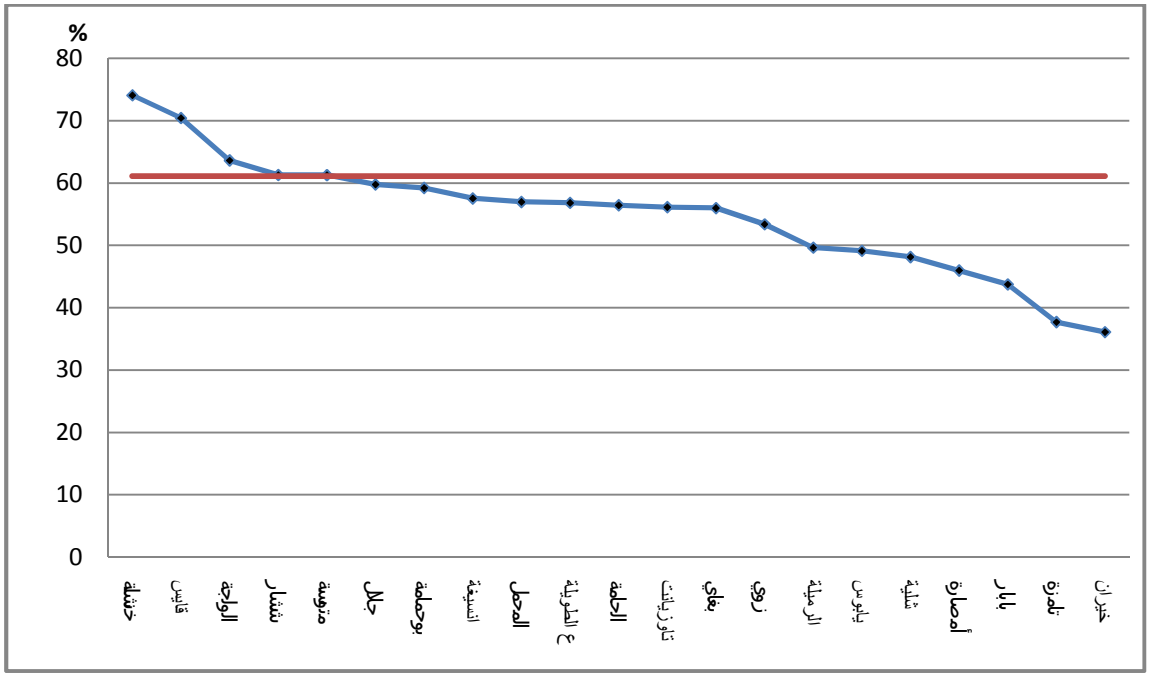

المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2008.

يبرز المنحنى أعلاه والمنجز انطلاقا من الجدول رقم (09) الخاص بمؤشر الرفاهية (درجة تجهيز المساكن) عبر التجمعات الحضرية، يتضح جليا ريادة مدينة خنشلة تليها المدينة الثانية قايس و كحالة استثنائية التجمع العمراني جلال وهي التجمعات الثلاث من أصل 21 تجمع التي تتجاوز المؤشر الولائي المقدر بـ 61.07%، و انطلاقا من ذلك نميز وجود ثلاث فئات رئيسية من التجمعات الرئيسة من ناحية تجهيز مساكنها:

[2+1] سليم براقدي: مدينة عين البيضاء، النمو الحضري، إشكالية التوسع و المشكلات المتعددة، تشخيص، تحليل و معالجة، ماجستير، معهد علم الأرض، جامعة قسنطينة، 2005.ص 126.

خريطة رقم (22)): مؤشر الاسكانيــة عبر التجمعات الرئيسية لولاية خنشلة

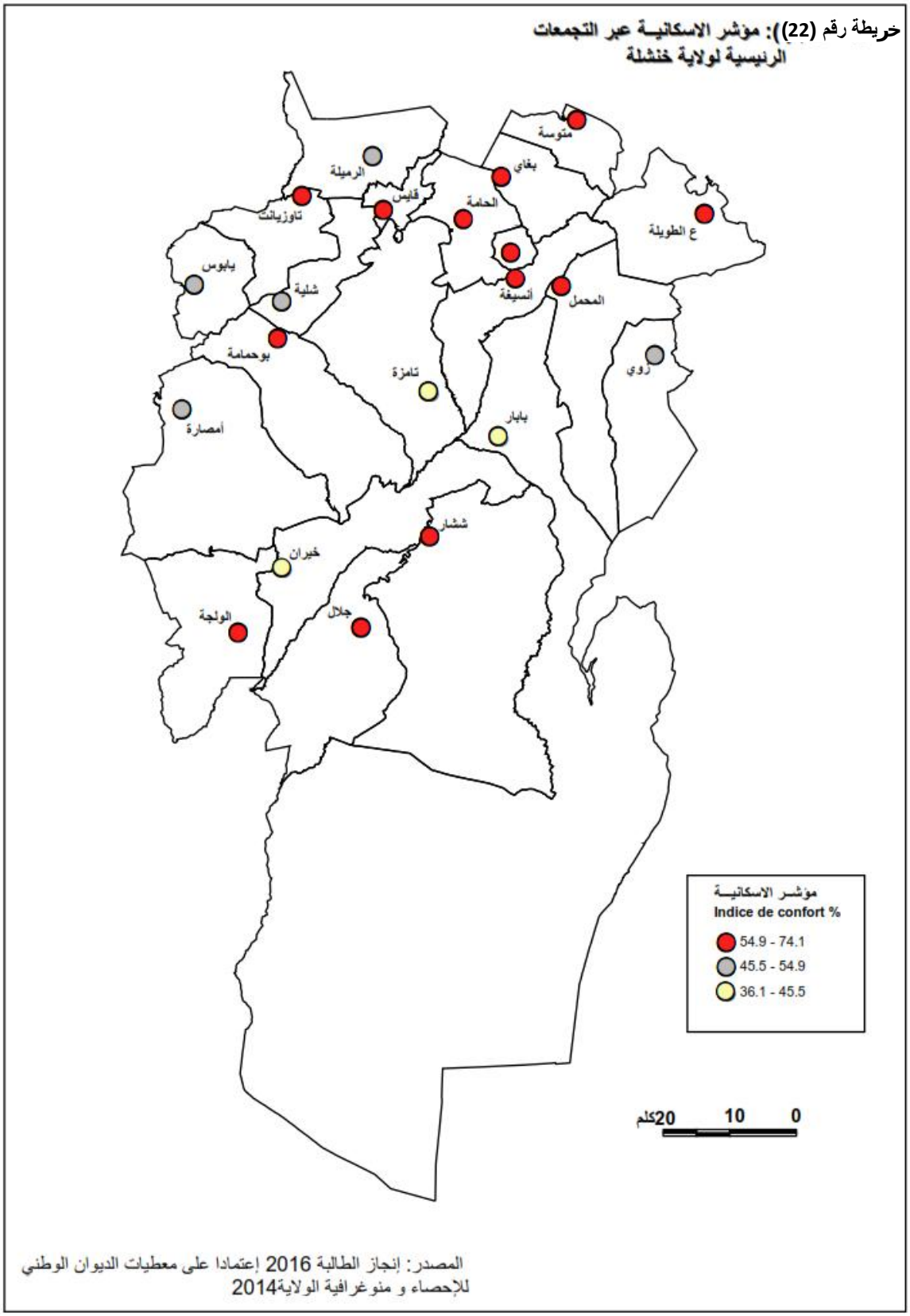

المصدر: إنجاز الطالبة 2016 إعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء و منوغرافية الولاية2014

– الفئة الأولى: تجمعات عمرانية ذات تجهيز داخلي جيد لمساكنها

وتضم هذه الفئة 13 تجمعا والتي معامل الإسكانية لها يتراوح بين54.9–74.1%, وهو يفوق قيمة معامل الإسكانية المسجل على مستوى الولاية ككل والمقدر بـ 61% مما يدل على درجة التجهيز الجيدة. وهي تضم مقر العاصمة و المدن الصغيرة مجال الدراسة باستثناء بابار ربما يعود السبب في ذلك إلى موقعها و تراب إقليمها البلدي الشاسع و بالتالي توزيع التنمية ومن بينها المشاريع السكنية العمومية لم تكن في صالح مدينة بابار كي تسمح لها بالارتقاء إلى المجموعة الأولى فيما يخص مؤشر الإسكانية.

الفئة الثانية: تجمعات ذات تجهيز متوسط لمساكنها

يتراوح مؤشر إسكانية هذه الفئة ما بين 45.5–54.8% و تضم 04 تجمعات من بينها مدينة زوي رغم كونها من فئة المدن الصغيرة وهذه التجمعات هي شلية، الرميلة، يابوس، أمصارة و هي بلديات استفادت وبشكل تدريجي من مشاريع الربط بالشبكات .

الفئة الثالثة: تجمعات لها مؤشر إسكانية ضعيف

و تضم 03 تجمعات هي خيران، تامزة ،بابار هذه الأخيرة رغم كونها من فئة المدن الصغيرة و مقر دائرة إلا أنها لم تستفد بدرجة كبيرة من تجهيزات الربط بالشبكات و ربما نضيف لها عامل الدخل الفردي على مستوى هذه المنطقة و تتراوح مؤشراتها بين 36.1– 45.4% و هي أقل من المعدل الولائي المقدر بـ 61% .

استنتاج:

من خلال الجداول السابقة وخريطتي مستوى التنمية والديناميكية على مستوى التجمعات الحضرية والخريطة الخاصة بمؤشر الإسكانية عبر التجمعات الحضرية ,ومن خلال اعتماد مختلف المعطيات التي لها دلالة جيدة على المستوى التنموي للبلديات و هي نفسها التي استخدمناها على التجمعات الحضرية وأضفنا لها بعض المؤشرات التي تدل على تنوع استخدامات الأرض في البلديات و تساهم في الرفع من المستوى التنموي للبلدية، كطبيعة البلدية من حيث التضاريس، والمساحة الزراعية الكلية والنافعة (SA,SAU)، ....، حيث تبين أن رتبة المدينة من المستوى الإداري (مقر ولاية، مقر دائرة، مقر بلدي) أو الحجمي (مدينة كبيرة، مدينة صغيرة، مركز حضري) يلعب دورا رئيسيا في تأكيد الفوارق بين بلديات الولاية مع بعض الاستثناءات تعود للموقع الجغرافي للمدينة الصغيرة وكذا مستوى الاستثمار و التجهيز بها. وهذا ما توضحه الخريطة التركيبية (رقم 23) المبينة لفوارق التنمية والديناميكية المجالية بين بلديات الولاية.

و تشير نتائج المعايير المستخدمة لاستخراج مصفوفة الفوارق إلى وجود إختلالات واضحة في مستويات التنمية ببلديات الولاية وقمنا بمطابقتها مع خريطة مستويات التنمية والديناميكية المجالية عبر التجمعات حيث سجلنا وجود 03 فئات:

الفئة الأولى: مستوى تنمية مقبول

ينفرد بهذا المستوى التنموي كل من بلديتي خنشلة وقايس كون الأولى مقر ولاية،وهي البلدية الأكثر غنى وتجهيزا في الولاية حيث نجدها في الزيادة في جميع المجالات تقريبا، وهي كذلك تعتبر القطب الاقتصادي للولاية باستحواذها على اكبر عدد من النشاطات والخدمات.والثانية تضم ثاني تجمع سكاني و ثاني تجمع من حيث التجهيز حيث تعتبر مقر دائرة منذ 1974 (تابعة لولاية باتنة)،وهذا ما سمح لها ببلوغ مستوى مقبول في سلم التنمية، زيادة على استفادتها من موقعها الجغرافي أي القرب من مقر عاصمة الولاية ويمر بها طريق الوطني الرابط بين تبسة وباتنة رقم 88.

الفئة الثانية: مستوى تنمية متوسط

و تضم 08 بلديات تمتز بقربها من المدينة الكبيرة أو المحور قايس – الحامة– خنشلة المستحوذ على اغلب مناصب الشغل في الولاية وكذا لها نسب مهمة في الاستثمار، ورغم كون معظم تجمعات هذه البلديات هي مقرات دوائر باستثناء دائرة ششار ونلاحظ أن بلدية انسيغة تعتبر امتداد لمدينة خنشلة من خلال توجيه مشاريع بها خاصة الإسكان بالإضافة إلى توفر بعض البلديات على مقومات سياحية كالحامة، بغاي، أما فيما يخص بلدية بوحمامة بها مقر دائرة و تقع في منطقة جبلية فالتنمية بها متوسطة وقد يرجع هذا إلي إنتاج الفلاحي المعتبر وبها و والثراء السياحي ببلدية شليا من خلال التجهيزات الفندقية واحتواء غاباتها على أشجار الأرز.

الفئة الثالثة: مستوى تنمية ضعيف

وتشمل هذه الفئة 11بلدية في معظمها تمتاز بالطابع الريفي والموقع الحدودي كبلدية متوسة ، الرميلة،يابوس، امصارة والولجة وكونها ذات عدد سكاني ضعيف إضافة إلى الخصائص التضاريسية الصعبة وعامل التشتت الذي يزيد من صعوبة التحكم في المجال مما يضعف الدور المجالي لهذه التجمعات إضافة إلى انعدام الاستثمار بها في جميع المستويات .

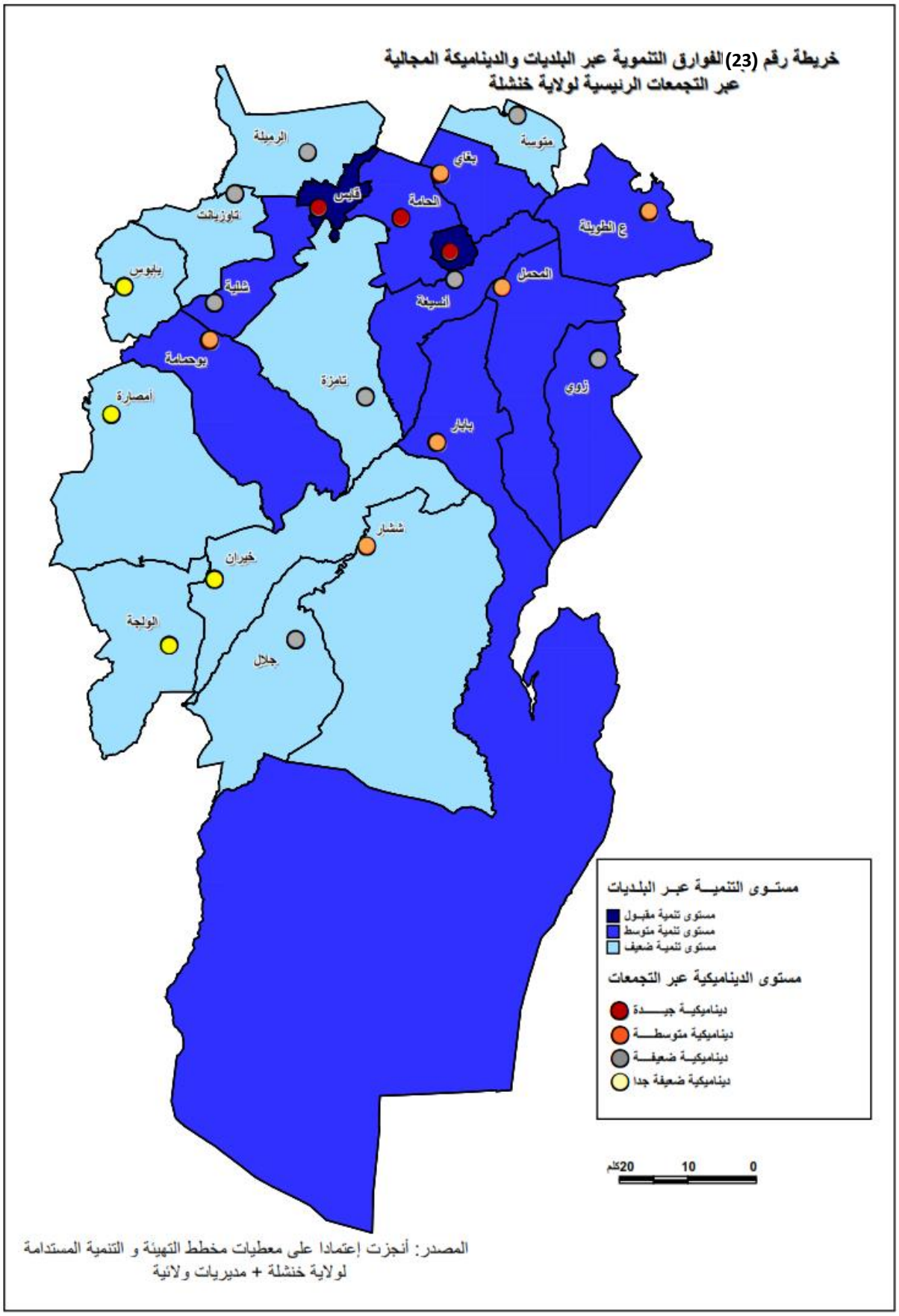

المصدر: أنجزت إعتمادا على معطيات مخطط التهيئة و التنمية المستدامة لولاية خنشلة + مديريات ولائية

خلاصة الفصل:

تبين من خلال دراسة عناصر الفصل الثالث ارتقاء مدينة بابار إلى مصاف المدن الصغيرة و اندماجها في هذه الفئة الحجمية (20000–50000) و كذلك الاتجاه السكاني لمدينة قايس للدخول في فئة المدن المتوسطة (50000–100000) و هذا ما سيعزز الشبكة الحضرية لولاية خنشلة و لربما يعيد توازنها.

من خلال دراسة الوزن الوظيفي(التجاري والخدمي) والوزن الديموغرافي للمدن الصغيرة ضمن الشبكة العمرانية لولاية خنشلة من خلال القياس والتحليل الذي ضم جميع التجمعات العمرانية الرئيسية أقل من 20000 نسمة

- خلال إحصاء 2008: تبين فعلا أن للمدن الصغيرة وزن ديموغرافي و ذلك بتكتلها في مجموعة واحدة باستثناء مدينة بابار و زوي التي كانت خارج المجموعة والتي تبقى مساهمتها أقل من المتوسط المقدر بـ 51.1% و تسجل قيمة اكبر من متوسط المساهمة السكانية على مستوى الولاية .
- حسب تقديرات 2016 : اتضح أن زوي قد التحقت بكل من قايس المحمل وششار، في حين تبقى بابار تسجل نفس الملاحظة السابقة من حيث المساهمة الديموغرافية ربما بسبب أتساع مساحتها و كونها تمثل تقريبا نصف سكان البلدية بـ 48%.

ومن خلال دراسة التخصص الوظيفي لمدن الدراسة تبين أن:

مجال بلديات التي تنتمي إليه مدن الدراسة الخمس متباين من حيث التخصص الوظيفي حيث نجد بلديتي قايس وششار ذات تخصص خدماتي صناعي حيث سجل مؤشرهما قيمة اكبر من 1، أما زوي، المحمل، بابار فتخصصها فلاحي صناعي، حيث تسجل المحمل أكبر قيمة للمؤشر تقدر بـ 2.86 في التخصص الصناعي.

أما فيما يتعلق بمدى مساهمة المدن في ما يخص الشغل بالنسبة لإجمالي المشتغلين في الولاية تبين مساهمة المدن الصغيرة بـ 25.29% من إجمالي المشتغلين و تساهم بفئة نسبية تتراوح بين 5-9% وباقي التجمعات العمرانية تساهم بـ 14.37%، وتظل اكبر قيمة تمثلها مدينة خنشلة بأكثر من 30% من أجمالي المشتغلين.

أما مؤشر الجذب التجاري فبين أن جميع المدن تمارس نوع من الجذب التجاري النظري على مجالها المجاور (المراكز الثانوية المجاورة و المجالات الريفية التابعة و كذا المدن أقل حجما و التي تدخل في مصاف التجمعات العمرانية أفل من 20000 نسمة).

وفي آخر عناصر الفصل أكدنا وجود فوارق صارخة في المستويات التنموية سواء على مستوى التجمعات العمرانية أو البلديات وكانت الرتبة الإدارية عاملا مهما في تأكيد هذه الفوارق بالإضافة إلى الطبيعة التضاريسية والموقع الجغرافي للتجمع أو البلدية التابعة له.

الفصل الرابع

علاقة المدن الصغيرة بالتنظيم المجالي في الإقليم الولائي الخنشلي

الفصل الرابع: علاقة المدن الصغيرة بالتنظيم المجالي في الإقليم الولائي الخنشلي

مقدمة الفصل:

إن العلاقة بين المدينة وإقليمها المجاور لا يمكن الفصل بينهما من الناحية الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية إلى درجة انه لا يمكن أن تظهر أي مدينة إلا بعد أن يدعوها المجال المجاور للظهور ،ثم لا يمكن أن تتطور بدون إقليم يتبعها ويتفاعل معها بغض النظر عن سعة وطبيعة ذلك المجال المجاور المتمثل في مجموعة من القرى الريفية والأراضي الزراعية وعدد من التجمعات الثانوية الصغيرة.

فالمدينة داخل إقليمها تمارس نوعا من النفوذ والسيطرة على المناطق المجاورة لها.

و المدن الصغيرة كغيرها من المدن لها إشعاع على المجال محليا أو جهويا و قد يكون وطنيا، يمكن قياسه نظريا أو بفضل الخدمات الإدارية والصحية و الوظيفية، هذه الوظائف سمحت لهذه المدن أن تكون كوسيط بين الإقليم و المدن الصغرى، **فما هي مظاهر هذا النفوذ و السيطرة وأين يصل إشعاع المدن الصغيرة قيد الدراسة؟ أي كيف تساهم في تنظيم مجالها؟**

1- مجالات النفوذ النظرية والواقعية:

1- 1- مجالات النفوذ النظرية :

لكل من تجارة التجزئة، التجهيزات و عدد السكان دور مهم في تحديد مجالات النفوذ كل مركز. لكن العنصر الأكثر أهمية و فعالية في تغيير حركية السكان هو تجارة التجزئة و لذلك سنعتمد عليه في تحديد مجالات النفوذ النظرية لكل تجمع حضري، و هذا باستخدام مؤشر رايلي[1].

حيث تعد مجالات النفوذ من أهم العوامل المتحكمة في التنظيم المجالي، فهي تعطي و تكسب أي مركز قدرة التحكم في المجال و يمكن تقسيم مجالات النفوذ إلى قسمين:

- مجالات نفوذ إدارية ناتجة عن التقسيمات الإدارية و هذه المجالات لا تمثل حقيقة نفوذ المراكز الموجودة بالواقع لكن رغم هذا تبقى الصفة الإدارية للمركز عاملا مهما في إعطائه قيمة داخل مجاله.
- مجالات نفوذ تفرضها حقيقة الحركات اليومية للسكان و بالتالي ديناميكية و درجة نشاط المراكز و المتوقفة أساسا على درجة التجهيز بها.

[1] Djamel Raham, Réseaux de services et hiérarchie urbaine étude de la partie central du tell et des hautes plaines de l'Est Algérien, Doctorat de 3eme cycle, Strasbourg,1982,p273.

سنعتمد في تحديد مجالات النفوذ النظرية لكل تجمع عمراني على تطبيق مؤشر رايلي، والذي يعطى بالصيغة التالية:

$$C = \frac{D_{A-B}}{1+\frac{T_A}{T_B}}$$

حيث:

C: حدود مجال نفوذ التجمع.

D_{A-B} : المسافة بين التجمعين العمرانيين A و B.

T_A : عدد المحلات التجارية للتجمع A.

T_B: عدد المحلات التجارية للتجمع B.

و تم حساب الحدود التجارية بين التجمعات العمرانية حسب الطريقة التالية

مثال: حساب الحد التجاري بين تجمع عين الطويلة A و مقر الولاية خنشلة B لدينا: $D_{A-B} = 29.2$

$T_A = 116$ محل تجاري $T_B = 4493$ محل تجاري

1-1-1- تطبيق قانون رايلي على التجمعات الرئيسية لبلديات الولاية

$$C = \frac{29.2}{1+\frac{116}{4493}} = 25.2 \text{ كلم}$$

لتمثيل هذه النتيجة على الخريطة قمنا بتحويل القيم المتحصل عليها إلى مقياس الخريطة بالطريقة الثلاثية حيث المسافة بين التجمعين على الخريطة هي 4.28 سم و منه :

29.2 km ⟶ 4,28 Cm

25.2 km ⟶ س س= $\frac{4.28\times 25.2}{29.2} = 3.7$ سم و بهذا نتحصل على القيمة 3.7 سم و هي قيمة نقطة القطع الفاصلة بين المركزين انطلاقا من مدينة خنشلة و الشكل المقابل يشرح كيفية رسم الحدود الوظيفية،بتطبيق القانون نحصل على الجدول رقم (11) في الملحق و الخريطة رقم (24) و (25).

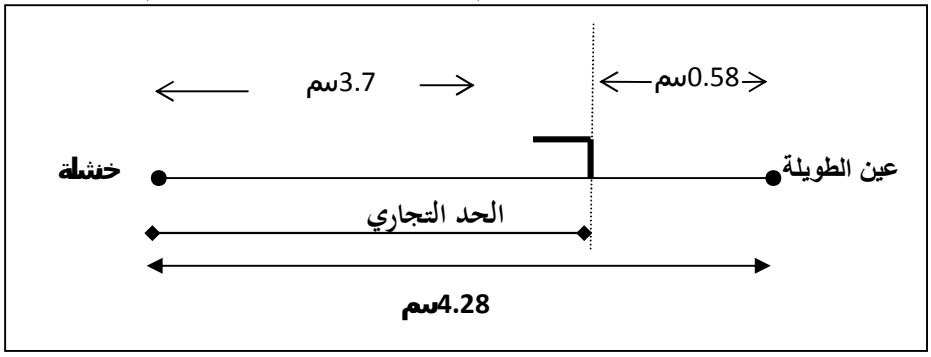

خريطة رقم(24): مجالات النفوذ النظرية لمراكز البلديات حسب قانون رايلي

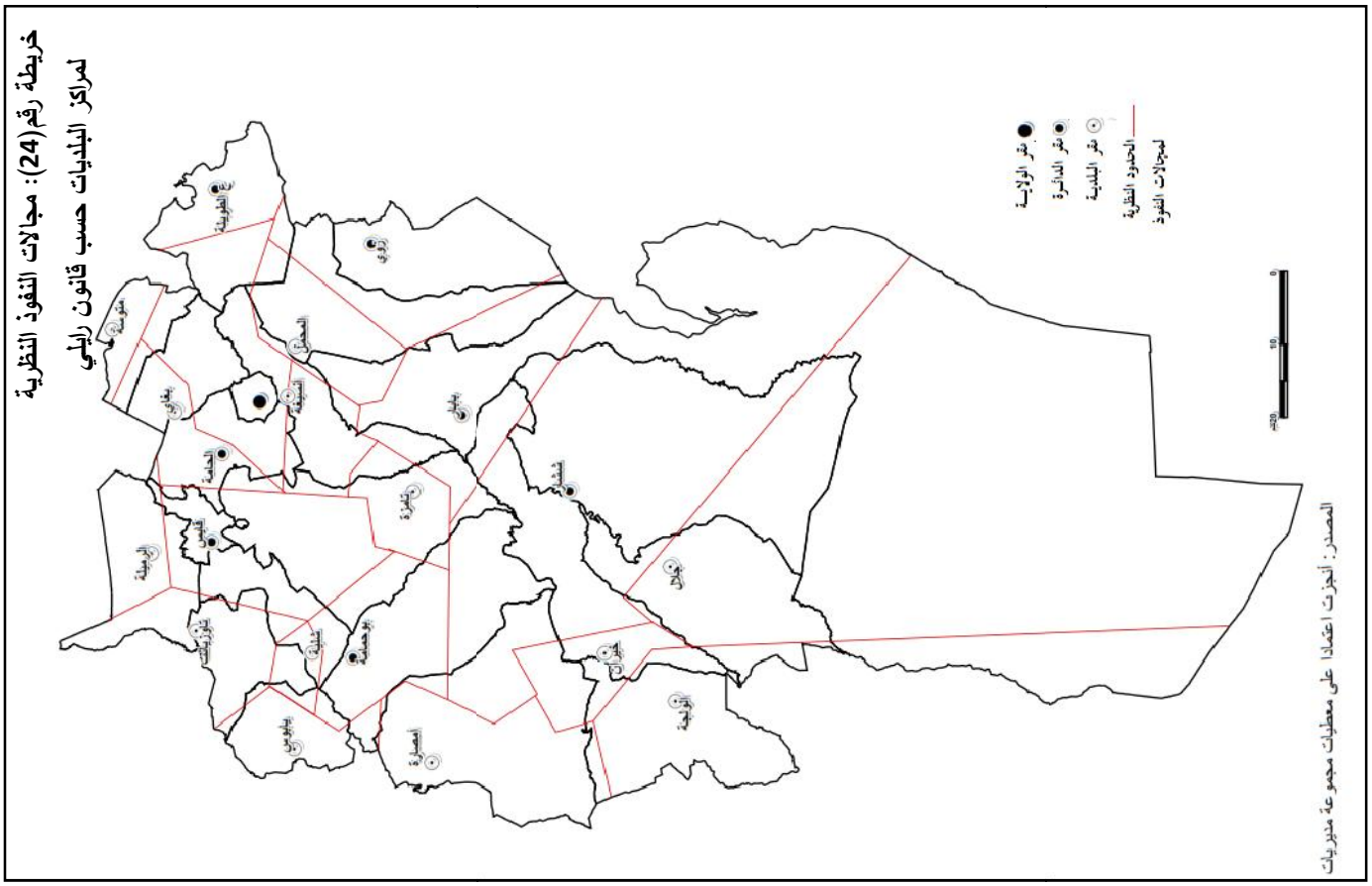

خريطة رقم(25): مجالات المختلة وظيفيا – قانون رايلي –

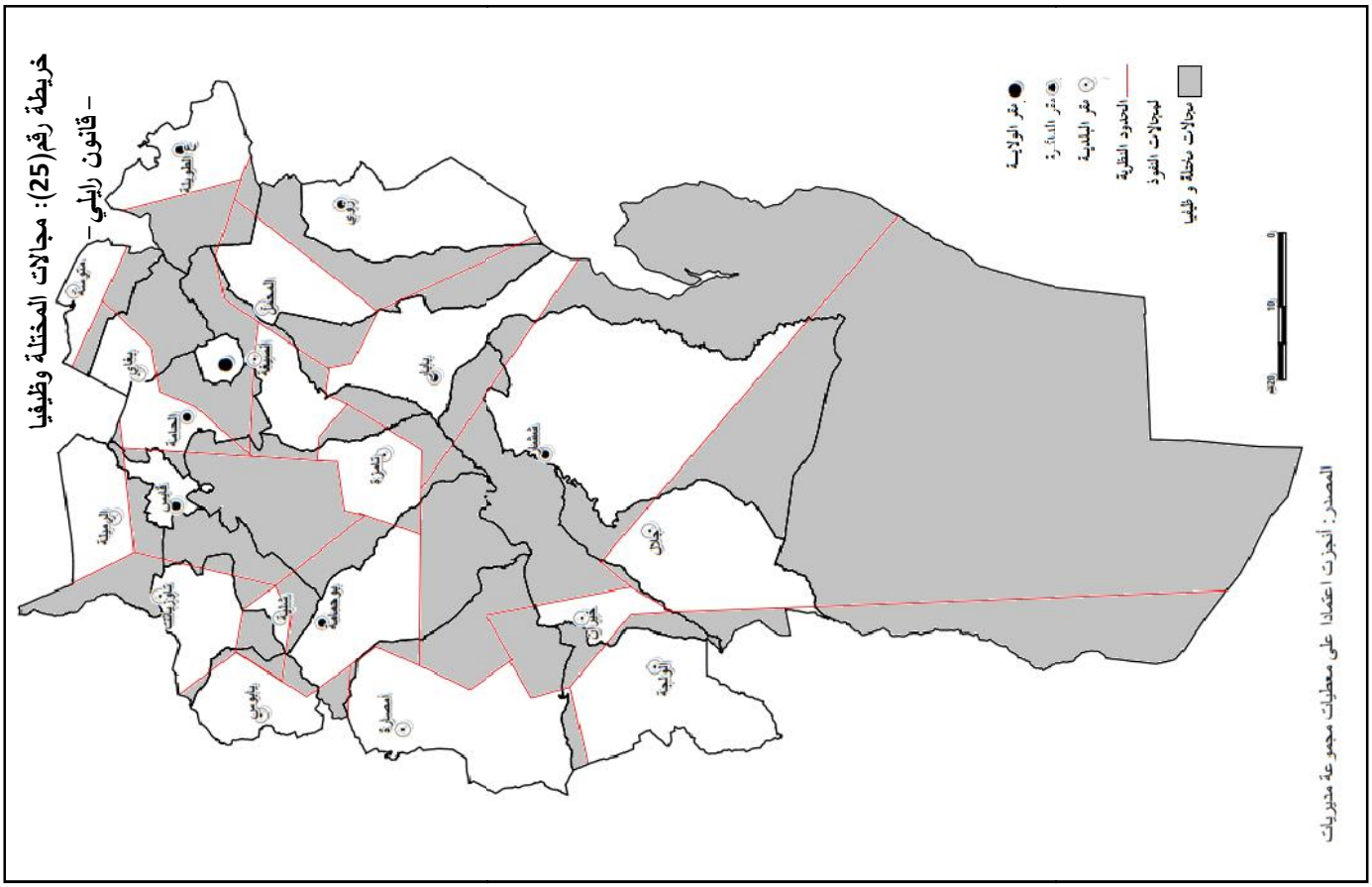

بعد الحصول على النتائج في الجدول رقم (11) المرفق بالملحق، تم تمثيلها على الخريطة الإدارية للولاية لسنة 1984 باعتباره آخر تقسيم للولاية و تحصلنا على الخريطة رقم (24 و26) الخاصة بمجالات النفوذ النظرية لمراكز البلديات وخريطة رقم (25) تبين المجالات المختلة وظيفيا أي التي لا تصلها الخدمة التجارية حسب قانون رايلي، و من خلالها أمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- اقتراب الحدود النظرية لمراكز الدوائر نحو مراكز بلدياتها و هذا في كل الدوائر و هذا راجع إلى كون هذه المراكز أقوى وزنا تجاريا و بالتالي تمتد مجالاتها النظرية إلى أكبر حد ممكن، مما أدى إلى تقليص مجالات بعض البلديات مثل انسيغة التي تكاد تنعدم مجالات نفوذها و كذلك متوسة.
- نلاحظ كذلك أن جل المدن الصغيرة تمتلك مجالات نفوذ هامة تصل إلى حدود المركز وليس الحدود الإدارية فقط، بحيث تكاد تندمج ضمن مجالات نفوذها باستثناء مدينة المحمل التي تعد من المدن الصغرى ولكن نظرا لكونها مقر بلدية و قربها من مدينة خنشلة لذا بقيت خاضعة تحت سيطرة مجال نفوذها.
- مجالات نفوذ معظم مقرات البلديات ضعيفة جدا من حيث الوزن التجاري بالإضافة إلى عامل العزلة، بحيث لا تتوفر بها في كثير من الأحيان شبكة طرق هامة، بالإضافة إلى الطبيعة الريفية والجبلية لمعظمها مثلا الرميلة، يابوس، أمصارة.
- مجال نفوذ مدينة بابار لا يغطي سوى 6/1 تراب البلدية بحيث لا يصل تأثيرها إلى التجمعات الثانوية التابعة لها الواقعة في أقصى جنوب الولاية(الميتة، العقلة البعرة)

1-1-2-استخراج مجال النفوذ للمدن الصغيرة بتطبيق قانون رايلي: تم اعتماد قانون رايلي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (30): ولاية خنشلة تطبيق قانون رايلي على المدن الصغيرة و مقر الولاية

التجمع B	عدد تجار التجزئة والجملة TB	التجمع A	المسافة A-B كلم	عدد تجار التجزئة والجملة TB	الحد التجاري بالـ :كلم	الحد التجاري بسم	المسافة بين A B بـ السنتيمتر
خنشلة	4493	قايس	21,76	587	**16,0**	2,4	3,26
		المحمل	10	255	**8,1**	1,2	1,50
		بابار	30,5	158	**15,3**	2,3	4,58
بابار	158	**المحمل**	31,5	255	**17,6**	2,6	4,73
		ششار	22	377	**13,4**	2,0	3,30
		زوي	34,24	282	**19,6**	2,9	5,14
		قايس	37,8	587	**24,9**	3,7	5,67
المحمل	255	**زوي**	17,8	282	**9,1**	1,4	2,67
ششار	377	قايس	49,12	287	**27,3**	4,1	7,37
		زوي	56,3	282	**30,2**	4,5	8,45

المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات مديرية التجارة لولاية خنشلة(معطيات 2015)

خريطة رقم(26): مجالات النفوذ النظرية للمدن الصغيرة حسب قانون رايلي

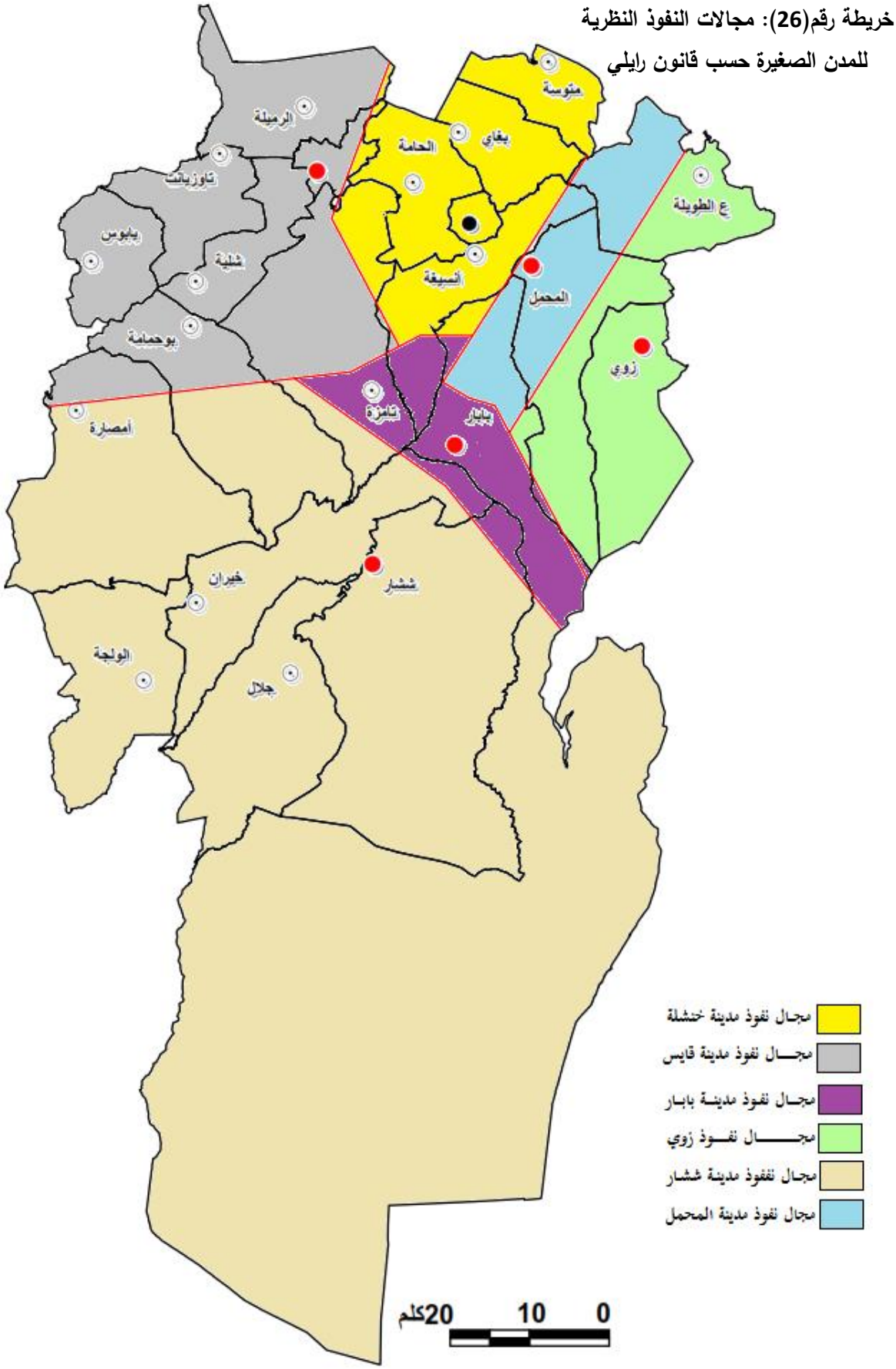

المصدر: أنجزت اعتمادا على معطيات مجموعة مديريات

بعد حساب مؤشرات رايلي للمدن الصغيرة أين أضفنا إليها مدينة خنشلة كمقر ولاية لأهمية مجال نفوذها و الممثلة في الجدول رقم (26) باعتماد المسافات الحقيقية الموجودة بين هذه المدن، تم إنجاز خريطة خاصة بمجالات نفوذ كل مدينة حسب الخريطة رقم (26) أعلاه، و التي سمحت لنا بدورها بتدوين النتائج والملاحظات التالية:

- مجالات نفوذ كل من المحمل، و بابار يمتد بشكل طولي حيث مجال نفوذ مدينة المحمل يمتد من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي بسبب انحصار المدينة بين مدينتين إحداهما صغيرة وهي زوي والأخرى مقر الولاية مما ساهم في منح هذا الشكل لمجال النفوذ بالإضافة إلى كونها مقر بلدية تابعة لدائرة أولاد رشاش التي مقرها مدينة زوي حيث تغطي جزء من بلديتي عين الطولية وأنسيغة ولا يصل نفوذها إلى أي مقر إداري سواء بلدية أو دائرة، أما مدينة بابار فمجال نفوذها النظري يمتد من الشمال الغربي نحو الشمال الشرقي حيث يغطي جزء صغير من بلدية تامزة (بما فيها مقر البلدية) و يغطي الجزء الجنوبي لبلدية انسيغة، هذه الأخيرة واقعة تحت سيطرة مدينة كبيرة، في حين الشيء الملاحظ هو أن مجال نفوذ مدينة بابار لا يغطي باقي تراب البلدية أي ما يقدر بـ79.74% من إجمالي مساحة البلدية أي ما يعادل 3138كلم^2 وهو المجال الأكثر تهميشا على مستوى الولاية
- مجال نفوذ قايس وخنشلة يضم مقري دائرة وبالتالي هي مجالات ديناميكة من الناحية التجارية و يغطي كل واحدة منهما عدد كبير من البلديات 04 مقرات بلديات واقعة تحت سيطرة خنشلة وجزء من بلدية طامزة، بالنسبة لقايس 05 مقرات بلدية من بينها مقر دائرة بوحمامة ببلدياتها الثلاث (يابوس، شلية، أمصارة) و جزء كبير من مساحة بلدية طامزة، مجال نفوذ قايس يتسع في الجهة الغربية كون المراكز الأخرى صغيرة وريفية وينتهي من الجهة الشرقية عند الحدود الإدارية لبلدية الحامة نتيجة وجود مقر ولاية خنشلة على مسافة 24 كلم، وله حجم سكاني معتبر.
- مجال نفوذ زوي بشكل مثلث محصور بمدينتين صغيرتين هما المحمل وبابار و يغطي كامل تراب بلدية أولاد رشاش و جزء من بلدية عين الطولية، حيث يصل إلى مقرها (مقر دائرة) و جزء من بلدية المحمل، مجال النفوذ بالنسبة لمدينة زوي المثلث الشكل كان بسبب حتمية الموقع الحدودي مع ولاية تبسة.
- أما مجال نفوذ مدينة ششار فيشمل تراب بلديتها التابعة لها و إقليم أربع بلديات بمقراتها 03 تابعة لها إداريا (خيران، جلال ، الولجة و بلدية أمصارة التابعة إداريا لدائرة بوحمامة و تسيطر على باقي تراب بلدية بابار والمقدر بـ 79 %، حيث يصل مجال نفوذها إلى التجمعين الثانويين عقلة البعرة، العقلة الميتة. وبالتالي يسيطر مجال نفوذ مدينة ششار على حوالي 62% من مساحة الولاية، ولكن على مجال ذو طبيعة صحراوية سهبوية

يوجد بها فقط تجمعين ثانويين، وبالتالي تعتبر المجال الأقل دينامكية و الأكثر تدهورا على مستوى إقليم الولاية بسبب غياب شبكة الربط بالمواصلات

نتيجة:

بعد تحديد مجال نفوذ المدن المدروسة من خلال تطبيق قانون رايلي يتضح جليا الاختلال بين الوظيفة أو الرتبة الإدارية التي تحملها كل مدينة و مجالات نفوذها النظرية، حيث نجد مدينة قايس ذو الرتبة الإدارية دائرة تسيطر على مجال أكبر من مجال نفوذ مدينة خنشلة (مقر الولاية) ،

و بمطابقة خريطة شبكة الطرق بخريطة مجالات النفوذ نجد أن المنطقة الأكثر كثافة طرقية هي الأكثر ديناميكة وتعاملات، و هذا ما جعل جنوب الولاية من المناطق المختلة و غير المغطاة تجاريا، والمنطقة الشمالية من الولاية هي الأكثر تنمية ودناميكية بسب تغطية هذا الجزء بشكل أفضل بشبكة الطرق و وجود أقطاب حضرية مهمة ممثلة في مدينة كبيرة ومجموعة من المدن الصغيرة وثاني تجمع حضري ممثلا بمدينة قايس.

يمكن ان نلاحظ من خلال مجالات النفوذ أن مدينة ششار لوحدها يمتد مجال نفوذها على حوالي 50% من مساحة إقليم الولاية وهو مجال غير ديناميكي يضم 04 تجمعات لبلديات ذات طبيعة ريفية، في حين 04 مدن صغيرة بالإضافة إلى مقر الولاية تمارس نفوذها على 11 تجمعا عمرانيا و مجال يعادل 50% من الولاية وهو المجال الأكثر ديناميكية، و هذا كله تأكيد على مدى الاختلال المجالي الصارخ الذي يسود الولاية

1-1-3- طريقة تيسان و استخراج مجالات النفوذ:

تتمثل نظرية مضلعات تيسان التي هدفها الرئيسي الوصول إلى تقسيم مثالي للمجال يرتكز أساسا على إمكانية الحصول على مسافات مثالية بين المراكز. فهذه النظرية تمكننا من تقسيم المجال اعتمادا على أقصر مسافة انطلاقا من نقطة أو تجمع سكاني بالنسبة لكل التجمعات السكانية المحيطة بها، المناطق المبعثرة و كل الإقليم. و بالتالي فهي طريقة شاملة نستطيع تطبيقها على كافة التوزيعات النقطية كذلك نوعية المراكز كالدوائر مثلا.

إن هذه الطريقة التمثيلية هدفها هو مقارنة الحدود النظرية مع الحدود الإدارية الحقيقية و رسم المضلعات انطلاقا من مقرات المراكز. و تعد نظرية مضلعات تيسان و التي تتماشى مع نظرية الأماكن المركزية (théorie des places centrales) التي تفترض أنه لكل مركز أو مقر (بلدية، دائرة، ولاية) يجب أن تتوافق مع الوضعية المركزية بالنسبة لمجاله الإداري[1].

[1] RAHAM Djamel: Les structures spatiales de l'Est Algérien, les maillages territoriaux urbains et routiers, Thèse de Doctorat d'Etat, Constantine 2000, pp.93, 94.

إن هذه الطريقة استعملت من قبل D.J.Bogue في العام 1949 على 67 مركز ميتروبليتاني في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل حساب مجالات النفوذ، و كيفية إنشاء المضلعات سهلة حيث أنها تعتمد على مد خط مستقيم بين مركزين متجاورين، ثم بعد ذلك نقوم برسم المنصف الذي يعمل على تقسيم المسافة بين المركزين إلى مسافتين متساويتين و في الأخير نحصل على مضلع يحيط بكل مركز من خلال رسم جميع المنصفات بين هذا المركز و المراكز المحيطة به. و الشكل الموالي يوضح لنا جليا كيفية رسم مضلعات تيسان.

شكل رقم (32): كيفية رسم مضلعات تيسان

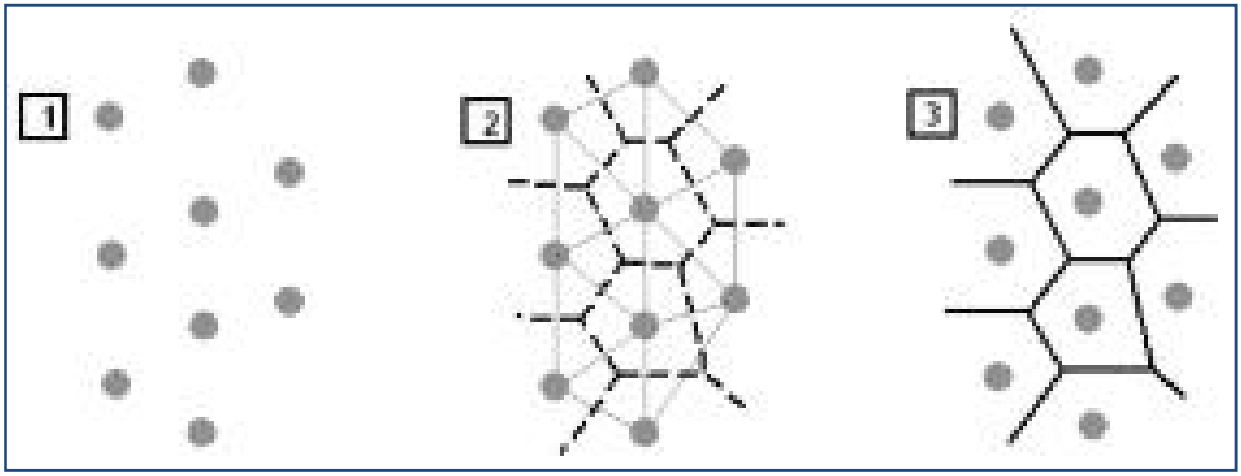

المصدر: HAGGETT P: *L'analyse spatiale en géographie humaine.* Armand Colin, Paris, 1971.

و منه فكل مضلع يكون قريب من الشكل المثالي. إن مضلعات تيسان تقسم المجال حيث كل منها يرتبط بالمركز الأقرب، فهو يعمل على التقسيم انطلاقا من أقرب مسافة بين مركزين، و يبين لنا المراكز القريبة من بعضها البعض، أما المناطق التي لا تنتمي للمضلعات و تنتمي للمجال الإداري تعتبر كمناطق مهمشة و بالتالي يبقى اقتراح دمجها للتجمعات العمرانية القريبة منها مطروحا وقد يكون مفروضا وذلك من أجل تحسين خدمة سكان هذه المناطق و خاصة من حيث الخدمات.

و قد أخذنا بعين الاعتبار التقسيم الحالي للولاية و طبقنا عليه نظرية تيسان و تسمى أيضا بنظرية أقل طاقة بالنسبة للحدود الإدارية البلدية، و القيام بمقارنتها مع الحدود النظرية و معرفة مدى التطابق أو الاختلال الذي يعرفه مجال الولاية بالنسبة للتقسيم الإداري ومجال التغطية النظري لكل تجمع عمراني.

خريطة رقم(27): مجالات النفوذ النظرية
حسب طريقة تيسان

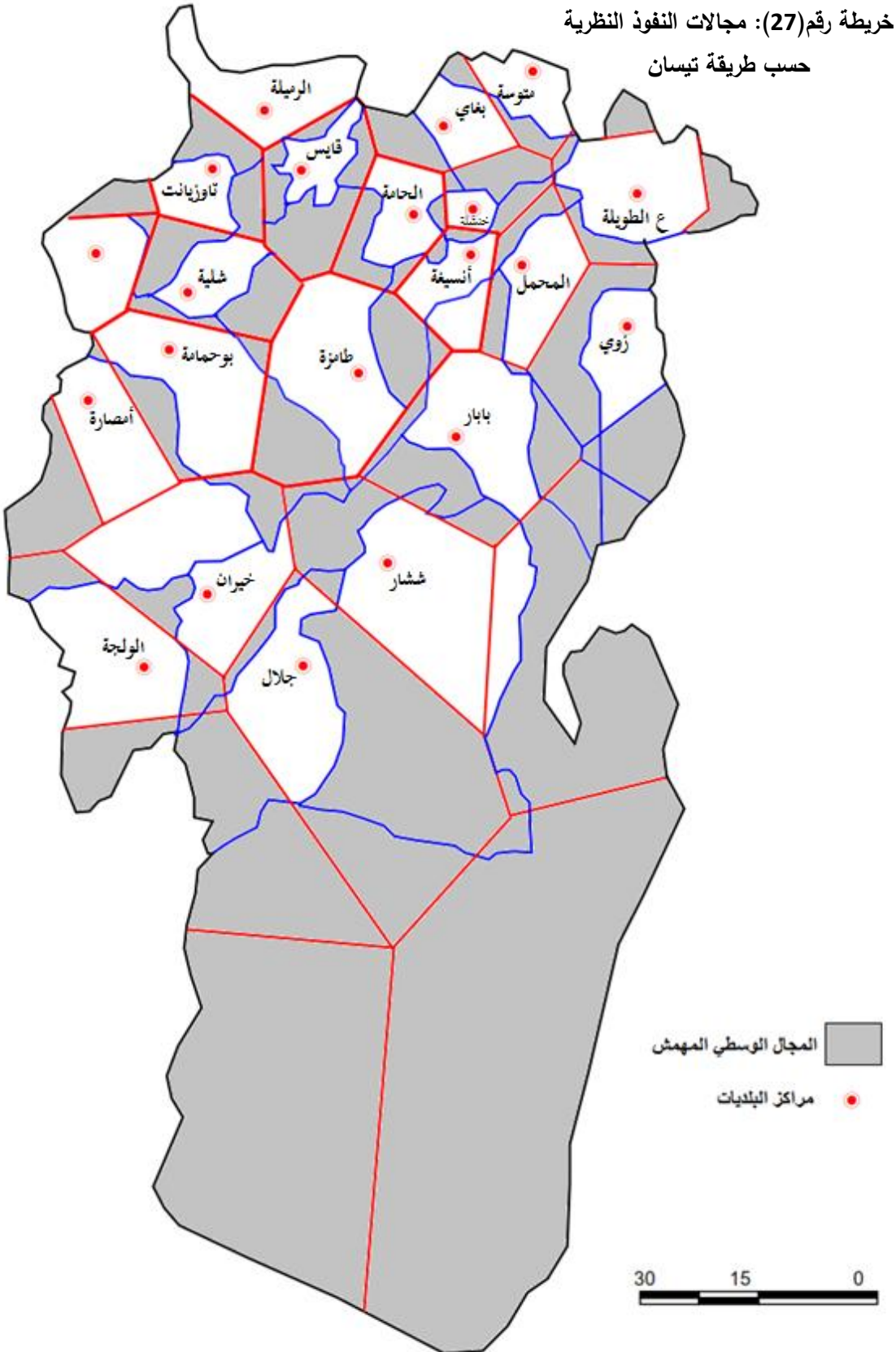

المصدر: أنجزت اعتمادا على معطيات مجموعة مديريات

1-1-4- تطبيق النظرية على المقرات الرئيسية للبلديات:

طبقنا النظرية على مجموع البلديات بالولاية التي عددها 21 بلدية بالنسبة للتقسيم الحالي و مثلناها على الخريطة رقم (27) ومن خلالها تمكنا من الحصول على النتائج التالية و الملاحظات التي يمكن تلخيصها في عدة نقاط هي:

البلديات التي تتقارب الحدود النظرية مع الحدود الإدارية للبلديات:

و تشمل06 بلديات هي خنشلة، الحامة، قايس، عين الطويلة، يابوس، الولجة.

و يرجع هذا لكون هذه البلديات شكلها يقترب للدائرة و المربع و مراكزها تقريبا تقع في مركز مجالها الإداري و طابعها السهلي أي لا توجد عوائق طبيعية كالكتل الجبلية و هو الأمر الذي سهل استقرار السكان بها.

البلديات التي تبتعد قليلا عن مجالها الإداري:

وتضم 08 بلديات: هي شلية، ، تاوزيانت، الرميلة، بوحمامة، امصارة، زوي، المحمل، تامزة، متوسة، بغاي.

هذا ما جعلها بلديات تعاني التهميش رغم محاولات الدولة التخفيف منها زد على هذا اعتبارها بلديات تقع أغلبها على حدود الولاية، كذلك هذا راجع لكون مراكزها لا تقع في المنطقة الوسطية لمجال البلدية مما عرقل عملية نشر التنمية بشكل عادل عبر مجالها.

البلديات التي تبتعد كثيرا عن مجالها الإداري:

نجدها خاصة بالمنطقة الجنوبية من الولاية حيث تتباعد الحدود الإدارية على الحدود النظرية تباعدا كبيرا، و هذا راجع بالأساس لكون هذه البلديات شكلها المتطاول و كبر مساحاتها مقارنة مع البلديات الأخرى كما هو الحال بالنسبة بلدية بابار، ششار، خيران، جلال و انسيغة مراكزها تقع بعيدا على عن مركز مجالها مما يعيق وصول التنمية والخدمات إلى سكان المناطق المجاورة، وبالتالي نشوء مجالات هامشية كبيرة المساحة بين التجمعات العمرانية الرئيسية.

استنتاج:

من خلال مطابقة الحدود الإدارية و النظرية و استخراج مجالات النفوذ باستخدام قانون رايلي و طريقة مضلعات تيسان توصلنا إلى حقيقة مفادها أن جنوب ولاية خنشلة من المناطق الأكثر عزلة وتهميشا حيث لا يخضع لاي مجال نفوذ تجاري وهذا ما يسترعي الانتباه له و ذلك من خلال ترقية بعض التجمعات الثانوية إلى رتبة أعلى أو القيام بتجهيزها بالمرافق الضرورية لخدمة سكان المنطقة المختلة.

1-1-5- سهولة الدخول إلى المدن (l'indice d'accessibilité routière):

يبرز مؤشر سهولة الدخول إلى المدن المستوحى من طرف (E.julliard) سنة 1971 والمطبق في فرنسا عن الأهمية الكبرى لشبكة الطرق بالنسبة للتنظيم المجالى، وتم حساب هذا المؤشر بالطريقة التالية والمعتمدة على خريطة شبكة الطرق للولاية:

جدول رقم(31):تنقيط الطرق حسب الأهمية

نوع الطريق	النقطة
طريق وطني	6
طريق ولائي	4
طريق بلدي	3
طريق فرعي	2
مسالك ودروب	1

المصدر: لكحل عبد الوهاب،مصدر سابق ص 221

حيث و بالاعتماد على خريطة شبكة الطرق المنجزة من طرف مديرية الأشغال العمومية يتم إعطاء عدد مختلف من النقاط لكل نوع من الطرق التي تدخل المركز وتبدأ بأعلاها للطريق الوطني لتنخفض لتصل إلى نقطة واحدة بالنسبة للمسالك والدروب، مع العلم انه إذا كان أي طريق يمر داخل المركز فانه يحسب مرتين في عدد النقاط فهو يعتبر ذو مدخلين لهذا المركز (كما هو مبين في الخريطة رقم 28) ومجموع هذه النقاط لكل مركز يمثل مؤشر سهولة الدخول إلى المدينة، و لفهم ذلك نعطي مثال لثلاث أنواع من الطرق تخترق مدينة ما، طريق رئيسي، ولائي، مسلك أو درب فإن مؤشر سهولة الوصول يساوي 6+3+1=10، وبذلك فان المدن الصغرى لمجال الدراسة تصنف كما يلي:

جدول رقم(32): مؤشر سهولة الدخول الى المدينة

المدينة	قيمة المؤشر	مؤشر سهولة الدخول إلى المدينة	نوعية الدخول
/	/	32-30	جيد جدا
المحمل – قايس	22-24	29-21	جيد
زوي- ششار- بابار	17-17-19	20-15	متوسط
/	/	14-07	ضعيف
/	/	06-03	ضعيف جدا

المصدر: LEKHAL A, base économique et rôle spatial des petites villes dans l'est algérien essai de typologie Thèse de doctorat 1996,page 221.

خريطة رقم (28): سهولة الدخول إلى المدن حسب نوعية الطريق

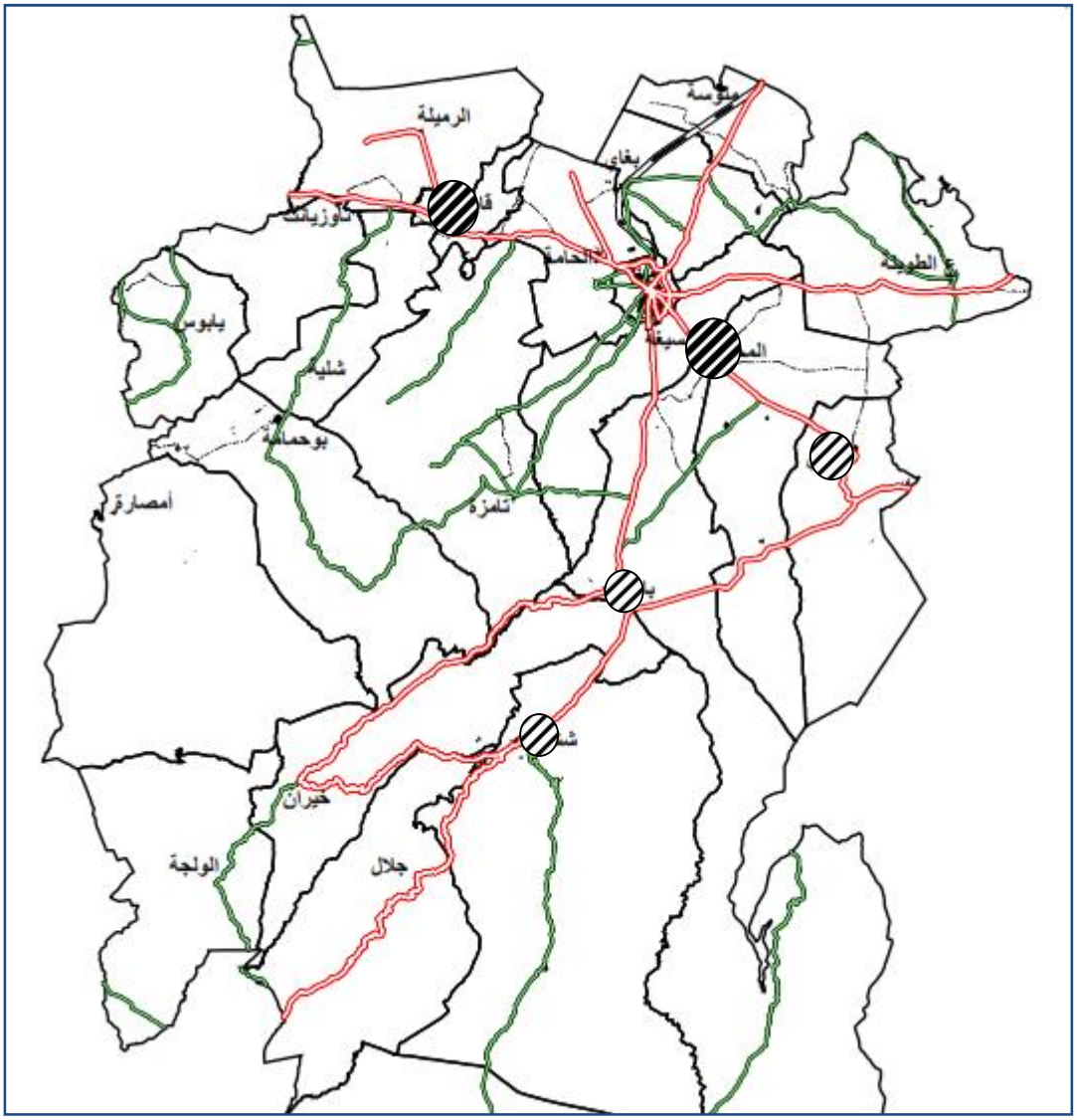

المدينة	مؤشر السهولة	نوعية الدخول	عدد المدن
	29-21	جيد	20
	20-15	متوسط	03

المصدر: أنجزت اعتمادا على رسالة لكحل عبد الوهاب، مصدر سابق، ص 221 +خريطة شبكة الطرق لولاية خنشلة

1-2- مجالات النفوذ الواقعية للمدن الصغيرة

سنهتم في هذا العنصر بدراسة إشعاع مدن الدراسة وتقييم جاذبيتها من خلال عنصر الخدمات الصحية التي يوفرها المستشفى، والتعليم الثانوي ووسائل النقل بالنسبة لكل من قايس وششار و سنعتمد على عنصر التدفقات بالنسبة لباقي المدن زوي، لمحمل، بابار هذا لكون الشبكات تلعب دور مهم بالنسبة لأي مجال في حركيته ومدى اتصاله بمختلف الأقاليم، سواء كانت العلاقة محلية أو بين مناطق الإقليم.

1- مجال نفوذ مدينة قايس (إشعاع وسيطرة على الجهة الغربية)

أ – جاذبية التجهيزات الصحية: " علاقات تتماشى مع القطاع الصحي الإداري "

يعد القطاع الصحي لمدينة قايس، من أهم القطاعات الصحية على مستوى الولاية، وهذا لكونه مجهز بمستشفى ذو سعة 240 سرير وعيادة توليد مندمجة ، يقدمان خدمات متنوعة لسكان المدينة بنسبة 69% بعدد مرضى يقدر بـ .3962 مريض، و النسبة الباقية و المقدرة بـ 31% وافدين من المجال المجاور(البلديات) التي يشرف عليه: تاوزيانت، الرميلة، يابوس، بوحمامة، تامزة وعدد المترددين مسجل في الجدول رقم (33) أدناه و الخريطة رقم(29).

– وبهدف معرفة مجال نفوذ القطاع الصحي لمدينة قايس، تم اعتماد الترددات على المستشفى، والذين يعتبر عنصر مهم، لنتمكن من توضيح امتداد هذا المجال أو إشعاع و جاذبية المدينة في ميدان الصحة. مع العلم أن معدل التغطية الصحية الولائي يقدر بعيادة متعددة الخدمات لكل 67862 نسمة، وهو بعيد عن الرقم المنشود حسب أفاق 2025 التي أعتمدها مخطط التهيئة والتنمية المستدامة بـ 01 عيادة لكل 2500 نسمة، وهذا ما يشكل فارق يقدر بحوالي 27 مرة بين الموجود والمأمول.

وقبل البدء في معرفة مجالات النفوذ في ميدان الصحة، نقوم بتقديم مختصر لأهم الهياكل الصحية بالمدينة

جدول رقم(33): الهياكل الصحية بمدينة قايس

المدينة	المستشفى		عيادة متعددة الخدمات	قاعة علاج	عيادة ولادة
	العدد	طاقة الاستيعاب			
قايس	1	304	1	3	1

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية ششار 2010

يتبين مما سبق الإشارة إليه من حيث عدد المرضى و عدد البلديات المغطاة صحيا أهمية الخدمات الصحية في مدينة قايس، و امتداد مجال نفوذها حيث يغطي سبع بلديات بعدد سكاني قدره 132710 نسمة.

جدول رقم (34) مدينة قايس: عدد المترددين على المستشفى من مختلف المناطق المجاورة حسب معطيات 2008

البلدية	عدد المترددين	النسبة (%)
تاوزيانت	574	10,0
بوحمامة	347	6,0
الرميلة	270	4,7
يابوس	238	4,1
شلية	185	3,2
تامزة	166	2,9
المجموع	1780	31,0

من خلال الجدول نلاحظ ان التدفقات سجلت في المرتبة الاولى مع توزيانت بـ 10%، والمرتبة الثانية بوحمامة بـ 6.0%، ثم تليها كل من الرميلة، يابوس، شلية و تامزة بنسب 4.7%، 4.1%، 2.9% على الترتيب بعدد مرض مترديدين على مستشفى قايس قدره 1780 مريض من أصل 5742 متردد على المستشفى و هو رقم يضم سكان المدينة و سكان البلديات التي يغطيها المستشفى أي ما يمثل 31%.

إن قرب مدينة قايس من مدينة خنشلة الأحسن تجهيزا في الميدان الصحي، التي تنافسها على المجال الشرقي مما جعل مدينة قايس تبسط خدماتها الصحية غربا على إمتداد 40كلم، وهذا ما يتضح جليا من خلال الخريطة رقم (29) ادناه التي تبين الاصل الجغرافي للمترددين على مستشفى قايس.

خريطة رقم(29):الاصل الجغرافي للمرضى المترددين على مستشفى قايس

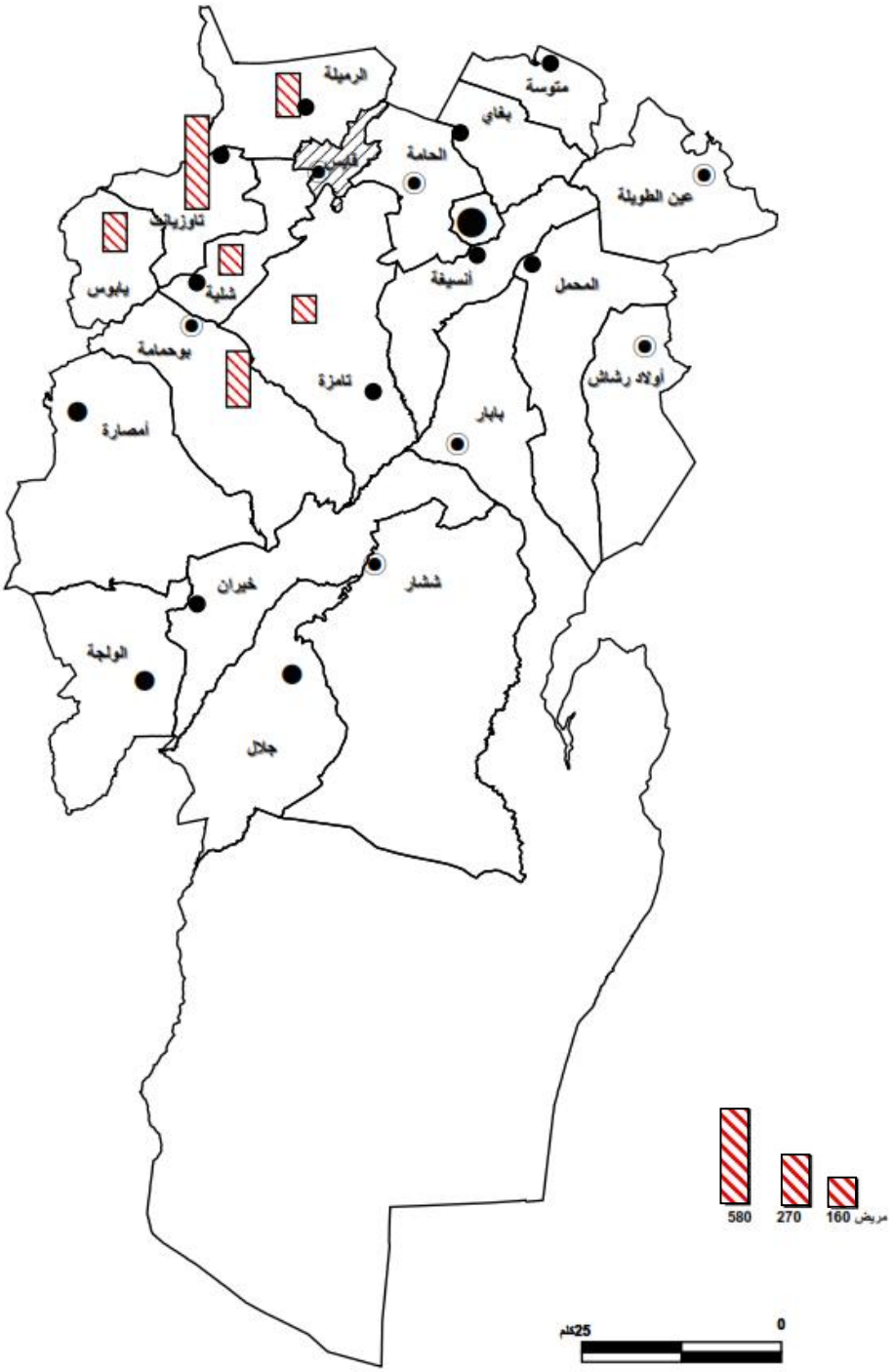

source: Annuaire statistiques 2006 - MSPRH édition 2008

ب- جاذبية التجهيزات التعليمية (الثانويات):

تقدم مؤسسات التعليم الثانوي والتقني، إضافة إلى بعض إكماليات المتواجدة بالمدينة خدمات لتلامذة وافدين من خارج المدينة، حيث تتوفر مدينة قايس على 03 ثانويات بسعة 3717 تلميذ و 07 إكماليات ، أما في الطورين الأول والثاني فالخدمات محلية تكاد تقتصر على تلامذة المراكز الصغيرة و التجمعات الثانوية. و الجدول الموالي يبين عدد المترددين على مخلف ثانويات المدينة.

جدول رقم (35) مدينة قايس: عدد المترددين على الثانويات 2014

البلدية	عدد المتمدرسين	من المركز الحضري قايس
تاوزيانت	74	**3401**
بوحمامة	19	
الرميلة	134	
يابوس	37	
شلية	28	
تامزة	14	
الحامة	9	
المجموع	315	

المصدر: معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2014

إن توزيع المترددين على الثانويات من الإقليم المجاور لقايس يبن أن الرميلة تأتي بالمرتبة الأولى بـ 134 تلميذ وتوزييانت بـ 74 تلميذ وهذا كونهما بلديتين تابعتين لدائرة قايس، أي لهما نصيب قدره 5.6% من مجموع المتمدرسين عبر الثانويات، وبالتالي نسبة 97% من تلاميذ الثانويات أصلهم من داخل حدود الدائرة، أما نسبة 03% فتاتي من خارج حدود دائرة قايس أي من مجالها المجاورة ممثلة في يابوس بـ 37 تلميذ، شلية بـ 28 تلميذ، بوحمامة 19 تلميذ، تامزة 14 تلميذ، وأخيرا بلدية الحامة بـ 09 تلاميذ كون هذه الأخيرة لها علاقات أقوى مع مقر عاصمة الولاية (تبعد عنها بحوالي 07 كلم)

ومنه تتأكد قوة علاقات مدينة قايس مع ظهيرها الريفي المشكل من 07 بلديات الذي هو في تحول مستمر، و امتداد نفوذها في الجهة الغربية تاركة الجهة الشرقية تحت سيطرة مجال نفوذ مقر الولاية.

خريطة رقم(30): الوافدين للمؤسسات التعليمة بمدينة قايس

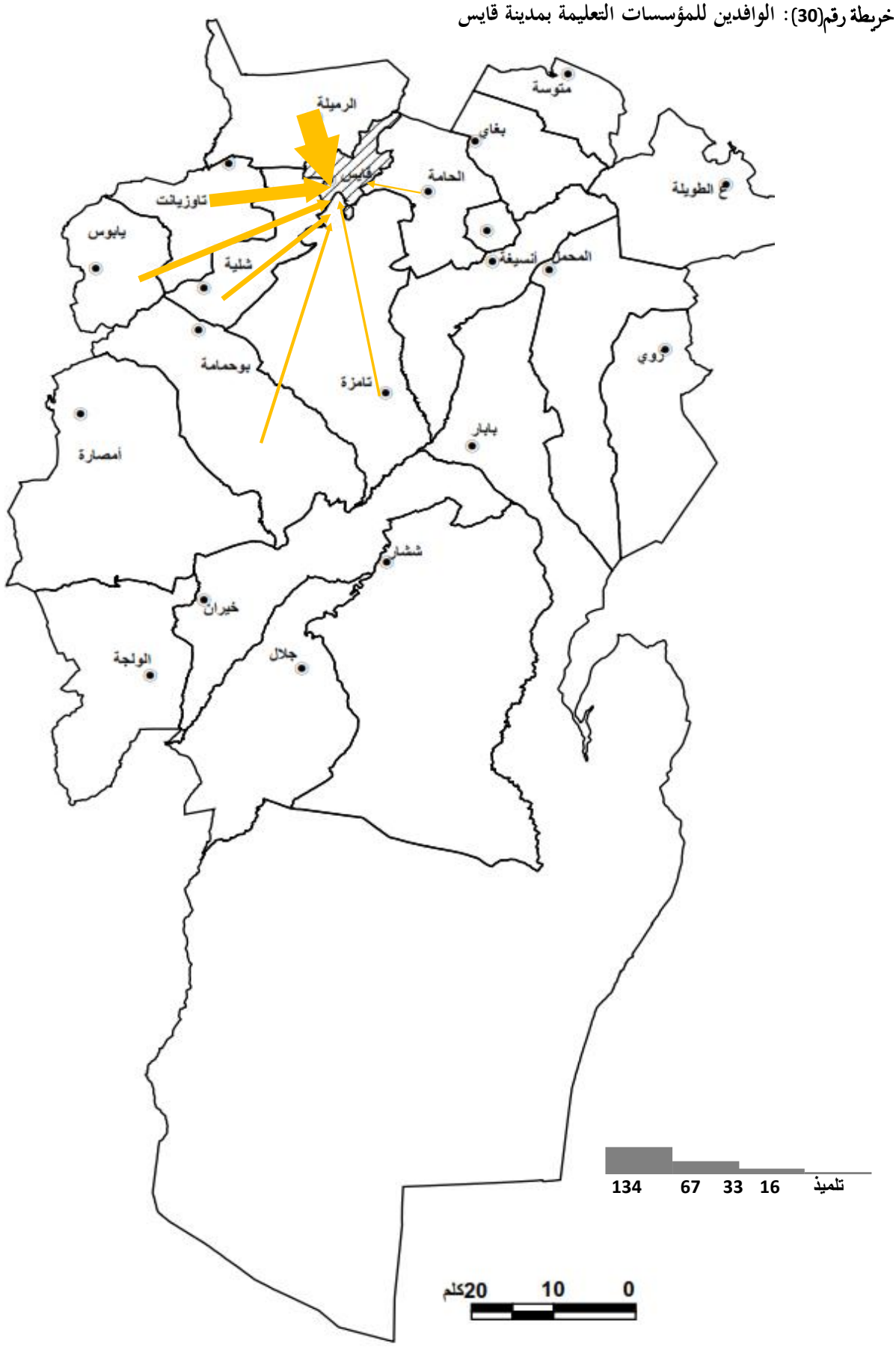

المصدر: أنجزت اعتمادا على معطيات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

ج- إشعاع مدينة قايس حسب وسائل النقل:

للنقل أهمية خاصة في الربط بين المناطق، ويعتمد النقل البري على وجود شبكات الطرق، التي يتوقف عليها دور النقل، ومدى مساهمته في تحقيق التنمية والربط بين مختلف أجزاء المنطقة، والقضاء على العزلة التي تعد مشكلة تخطيطية، لذلك وجدنا من الأهمية قياس عدد الدورات عبر الطرق و أحجامها و من ذلك معرفة المدى الذي يصل إليه إشعاع المدين،ة حيث من خلال هذا العنصر المهم إلى النتائج و العلاقات التالية:

بفضل موقعها الجغرافي على طريق نقل رئيسي تمكنت من الحصول على سهولة وصول جيدة و هذا ما تؤكده العلاقة مع خنشلة بـ 105 دورة/اليوم و هذا ما يؤكد عمق العلاقات الاقتصادية والإدارية مع مقر الولاية، مع تدفقات اقل مع مدينة باتنة بـ 16 دورة/اليوم و هو قيمة مهمة تفسر الجانب التاريخي و الارتباط الإداري قبل التقسيم الجديد بولاية باتنة وكذلك يمكن ترجمة هذه العلاقة بالمستوى الخدمي والصحي المقدم على مستوى مقر هذه الولاية (مستشفى جامعي، جامعة بمختلف التخصصات، .

في حين العلاقات مع المناطق المجاورة (الرميلة، يابوس، بوحمامة، تاوزيانت) تعتبر متوازنة وهي تخص الجانب الصحي والتعليمي وقضاء الحاجيات اليومية.

جدول رقم (36) مدينة قايس: عدد الرحلات اليومية للمسافرين عبر مختلف الخطوط

البلدية	عدد الدورات	عدد المسافرين
خنشلة	105	4219
بوحمامة	39	566
الرميلة	20	219
يابوس	30	263
تاوزيانت	30	**555**
باتنة	16	158
المجموع	240	5980

المصدر: معطيات مديرية النقل و مونوغرافية ولاية خنشلة 2014

إذا نسجل إجمالي عدد الدورات التي تنطلق من و على مدينة قايس قدر بـ 240 دورة يوميا بإجمالي عدد مسافرين يقدر بـ 5980 مسافر يوميا و يضمن استقبال هذا الكم من المسافرين وجود محطتين لنقل المسافرين على مستوى المدينة، حيث المحطة القديمة متواجدة بوسط المدينة خصصت للنقل الحضري، والمحطة الجديدة متواجدة بجانب لطريق الاجتنابي وموجهة للنقل الحضري بين داخل الولاية.

خريطة رقم(31): جاذبية مدينة قايس حسب وسائل النقل

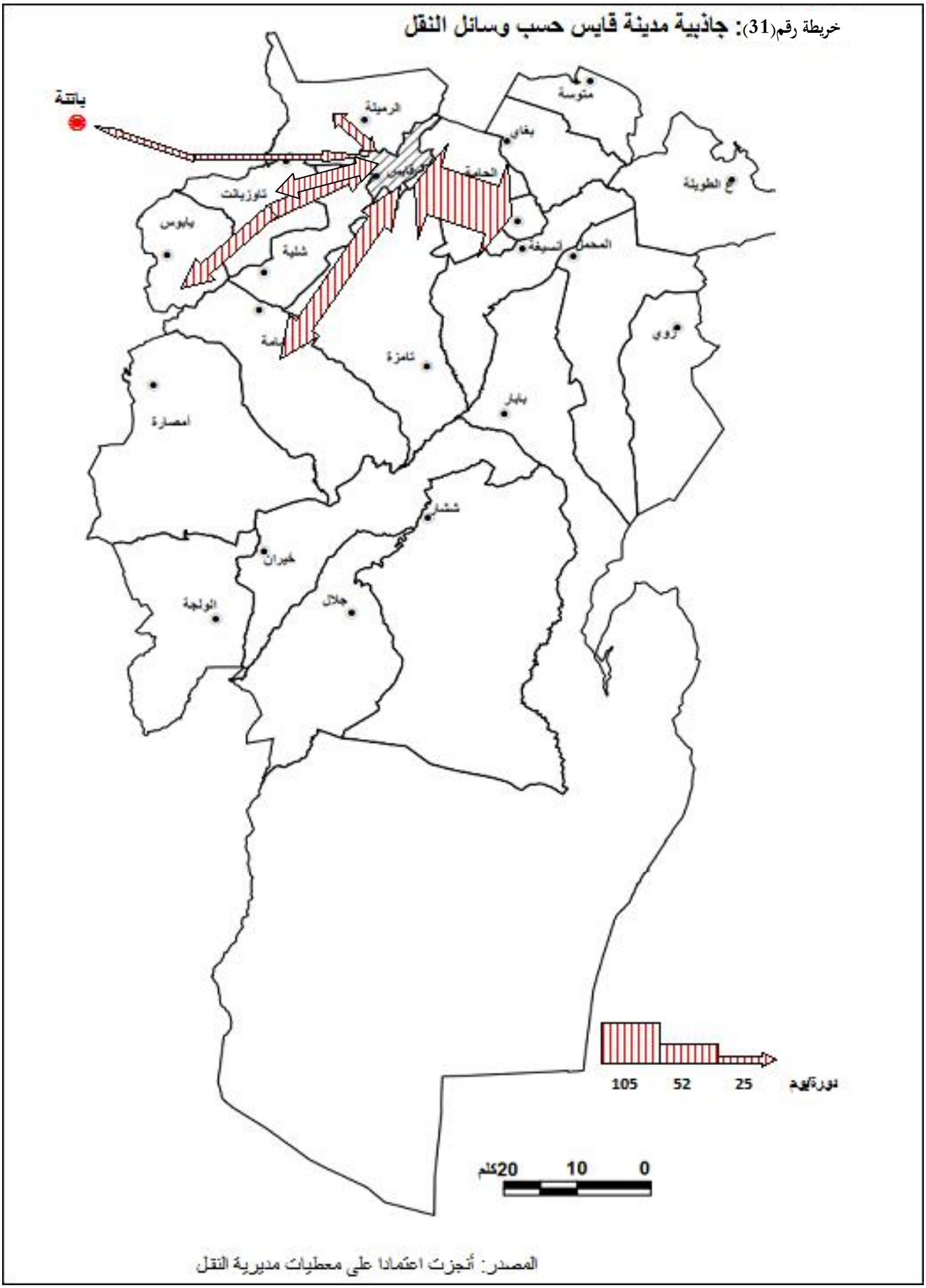

المصدر: أنجزت اعتمادا على معطيات مديرية النقل

شكل رقم(33): علاقات أحادية التوجه لمدينة قايس مع المراكز الحضرية و التجمعات الثانوية

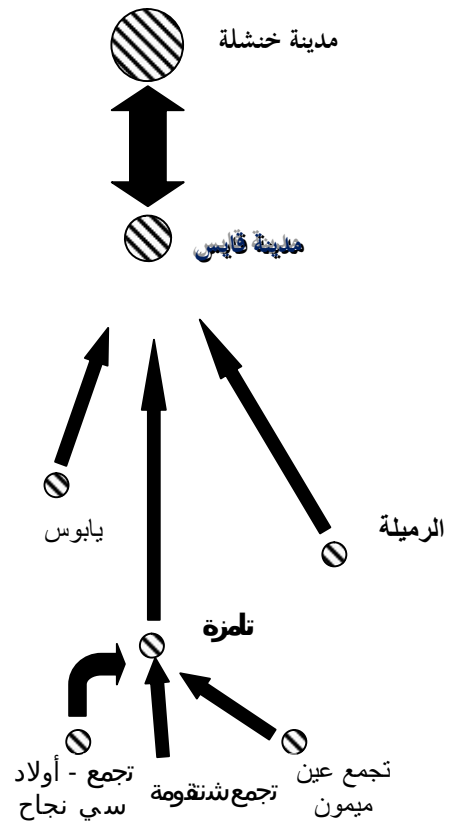

مركز حضر رئيسي
مصدر توزيع الاستثمارات
المسافة تقدر بـ 24 كلم
علاقات في الاتجاهين (نحو خنشلة و ظهير ذو طبيعة زراعية)

مدينة تفصل مقر الولاية عن التجمعات الثانوية وشبه الحضرية وتستقبل مختلف العلاقات السلبية والإيجابية.
حجم سكانها يشكل 3/1 سكان مقر الولاية خنشلة

07 مراكز أغلبها حديثة النشأة, هجرة جماعية من الأرياف, محدودية الاستثمارات, ظهير ريفي رعوي, حركة شبه يومية نحو المركز الأم، و المدن الصغيرة

من خلال الشكل رقم (33) نستنتج أن طبيعة العلاقات الوظيفية هي ثنائية التوجه للمدينة الصغيرة، بنسبة كبيرة مع مقر ولاية الذي يعد مدينة كبيرة (خنشلة) و بنسب اقل مع مقرات البلديات و تجمعاتها الثانوية و المبعثرة،في حين نلاحظ غياب علاقات مع مدن صغرى في الإقليم الولائي، و يمكن القول من خلال التحليلات السابقة أن مدينة قايس وبفضل تجهيزات امتصت طاقات ريفها المجاور كما أشار مارك كوت (1996) إلى ذلك في عبارته: "la petite ville grâce a sa gamme d'équipement a mangé sa compagne".

2- إشعاع مدينة ششار

أ- إشعاع مدينة ششار حسب وسائل النقل

بفضل موقعها الجغرافي على محور ثانوي شمال جنوب تمكنت من الحصول على سهولة وصول جيدة و هذا ما تؤكده العلاقة مع خنشلة بـ 1700 مسافر يوميا بـ 29 حافلة صغيرة و هذا ما يؤكد عمق العلاقات الاقتصادية والإدارية مع مقر الولاية بالرغم من بعدها بـ50كلم، يمكن ترجمة هذه العلاقة بالمستوى الخدمي والصحي المقدم على مستوى مقر هذه الولاية.

في حين علاقات متوازنة مع كل من بابار، جلال، خيران، بعدد مسافرين يقدر بـ 154، 116، 102 مسافر على الترتيب، و هي علاقات تشمل الجانب الصحي والتعليمي بحيث تتوفر على مستشفى، ويمتد مجال نفوذها حسب الحراك التنقلي إلى أقصى الجنوب لخدمة سكان التجمع الثانوي العقلة الميتة رغم كونها تنتمي إلى بلدية بابار مرورا بكل من التجمعين الثانويين تابردقة وسيار بـ45 و25 مسافر على التوالي.

و علاقات تنقلية أقوى مع مدينة صغيرة وهي زوي بـ 256 مسافر

أما شرقا فتمتد علاقاتها مع المجالات الريفية إلى غاية التجمع الثانوي فريجو على بعد حوالي 07كلم

وبالتالي نلاحظ أن العلاقات مع مقر الولاية تعادل ضعف العلاقات مع باقي التجمعات الحضرية الرئيسية والتجمعات الثانوية،

كما نلاحظ أن هناك نوع من العلاقات بين ششار والمدن الصغرى ممثلة في بابار و زوي.

جدول رقم (37) مدينة ششار: عدد الرحلات اليومية للمسافرين عبر مختلف الخطوط

	البلدية	عدد المسافرين	عدد المركبات	عدد الدورات
تنقلات	بابار	154	01	04
حضرية	جلال	116	03	04
	خيران	102	01	04
	زوي	256	03	3
	خنشلة	1780	29	04
ريفية	فريجو	68	03	03
	تابردقة	45	1	03
	سيار	25	1	03

المصدر: معطيات مديرية النقل و مونوغرافية ولاية خنشلة 2014

هذه العلاقة يؤكدها معدل النمو الذي سجل قيمة أكبر من المعدل الوطني لنمو السكان و قدر بـ 2.54% خلال الفترة 98- 2008، من بالإضافة إلى رتبتها الإدارية و قدم نشأتها حيث تمتد إلى العهد الاستعماري كما تمتد إلى فترة ما قبل الرومان.

خريطة رقم (32): جاذبية مدينة ششار حسب وسائل النقل

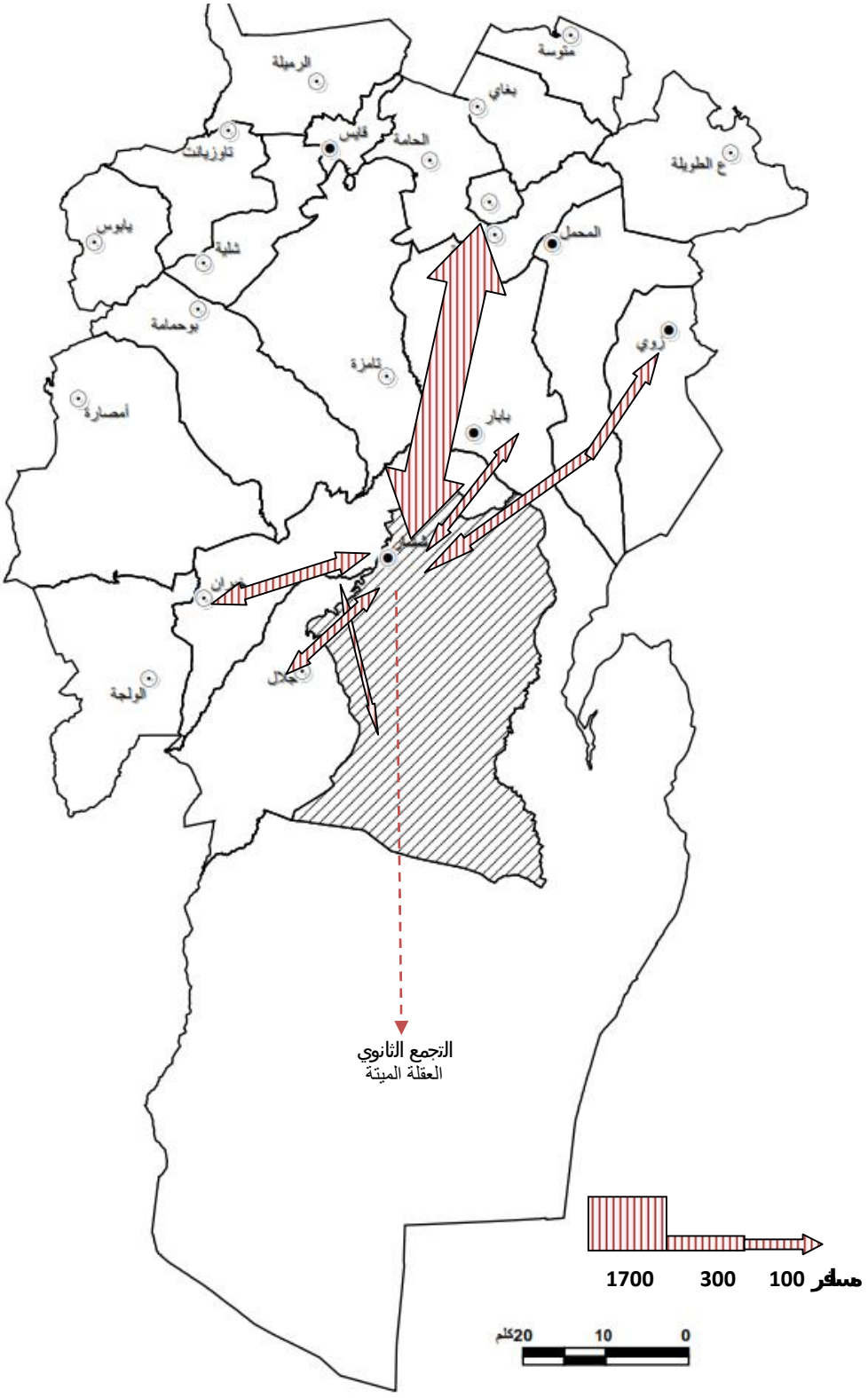

المصدر: أنجزت اعتمادا على معطيات مديرية النقل

ب– مدينة ششار جاذبية التجهيزات الصحية:

يحتل التجهيز الصحي لمدينة ششار المرتبة الثالثة بعد كل من خنشلة وقايس بمستشفى سعته 116 سرير ويغطي 07 بلديات، من أهم القطاعات الصحية على مستوى الولاية، وهذا لكونه مجهز بمستشفى ذو سعة 240 سرير وعيادة توليد مندمجة ، يقدمان خدمات متنوعة لسكان المدينة بنسبة 65% بعدد مرضى يقدر بـ1467، و النسبة الباقية و المقدرة بـ 25% وافدين من المجال المجاور(البلديات) التي يشرف عليها:بابار، جلال، خيران، زوي وعدد المترددين مسجل في (الجدول رقم 39) و (الخريطة رقم 33) أدناه.

وقبل البدء في معرفة مجالات النفوذ في ميدان الصحة، نقوم بتقديم مختصر لأهم الهياكل الصحية بالمدينة،

جدول رقم(38): ششار أهم الهياكل الصحية بالمدينة

المدينة	المستشفى		عيادة متعددة الخدمات	قاعة علاج
	العدد	طاقة الاستيعاب		
ششار	**1**	**106**	**1**	**02**

تتضح مما سبق أهمية الخدمات الصحية الخاصة بمستشفى مدينة ششار، و امتداد مجال نفوذها حيث يغطي سبع بلديات بمقراتها وتجمعاتها الثانوية والمبعثرة بعدد سكاني قدره 132710نسمة[1].

جدول رقم (39): مدينة ششار، عدد المترددين على المستشفى من مختلف المناطق المجاورة حسب معطيات 2008

البلدية	عدد المترددين	النسبة
المدينة	1467	%65
بابار	225	%9,97
جلال	150	%6,65
خيران	112	%4,96
الولجة	75	%3,32
أمصارة	58	%2,57
التجمعات الثانوية	170	%7,53

نلاحظ من الجدول أن قوة ششار هي مع مدينة صغيرة وهي بابار نظرا لغياب المستشفى على مستوى المنطقة، تليها التجمعات الثانوية بنسبة 7.53% ثم تأتي بلدية جلال في المرتبة الثالثة بـ 150 متردد و بنسبة 6.25%، وهذا لعامل القرب و تأتي في الأخير بلدية امصارة بـ 2.57% وهي تقع في منطقة جبلية بعيدة عن مدينة ششار مما يؤكد توجه سكانها نحو مدينة صغيرة أخرى هي مدينة قايس.

[1] مخطط التهيئة والتنمية المستدامة لولاية خنشلة 2009

خريطة رقم (33): المترددين على مستشفى ششار

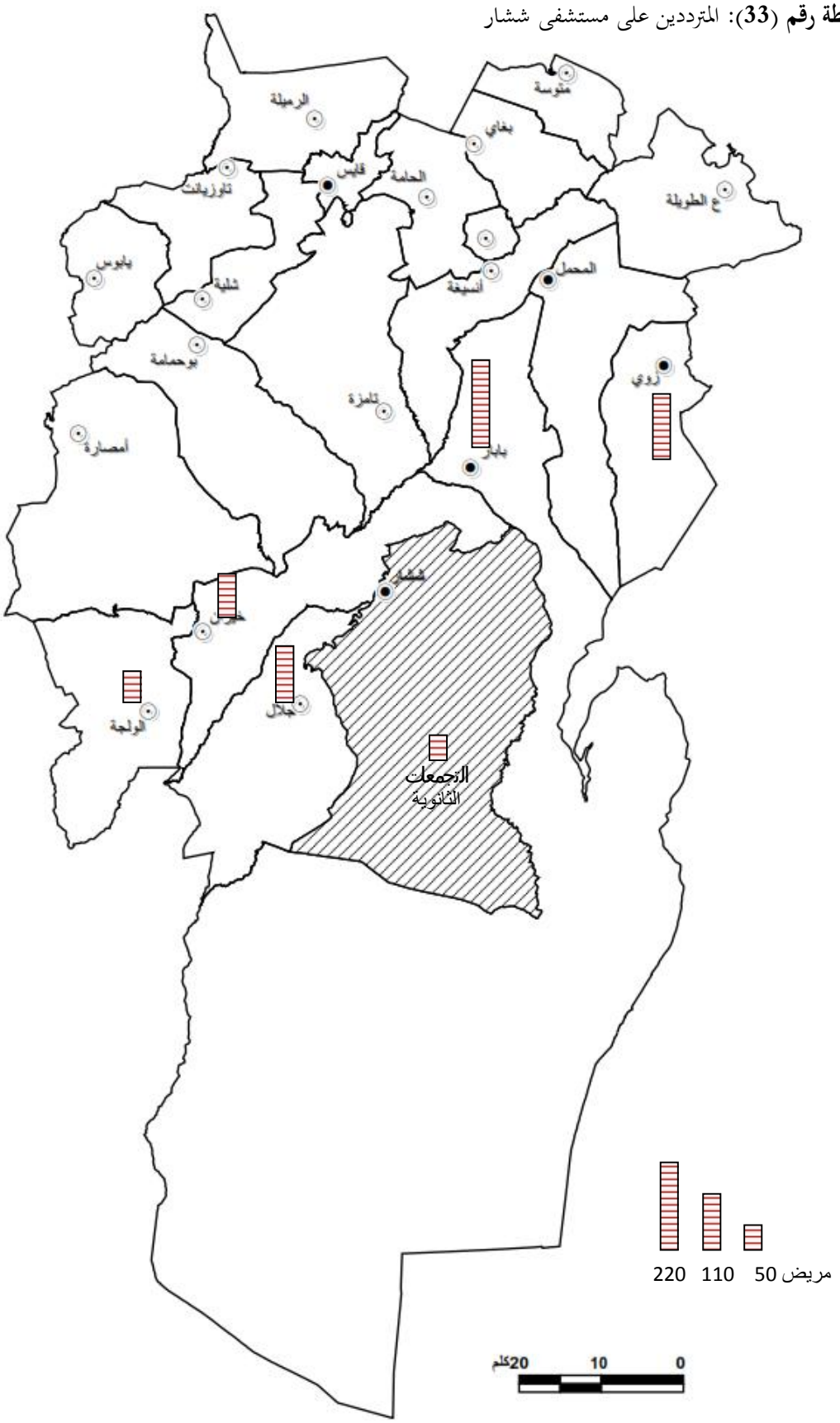

المصدر: أنجزت إعتمادا على معطيات مونوغرافية الولاية 2014

3- إشعاع مدينة زوي، المحمل، بابار حسب وسائل النقل

ملاحظة:

نظرا لغياب مستشفيات على مستوى المدن الثلاثة الباقية و صعوبة الحصول على المعطيات كافية لأجراء تحليل دقيق لمجالات نفوذ المدن المذكورة أعلاه، اكتفينا ببيانات مديرية النقل التي استندت عليها لإنجاز مخطط النقل الحضري لمدينة خنشلة عام 2009 الخاصة بعدد المركبات والدورات اليومية و عدد المسافرين من وإلى كل من المحمل، زوي، بابار، بالإضافة إلى كون هذا العنصر من الدراسة يعطي الصورة الفعلية عن مختلف العلاقات القائمة بين مختلف مكونات المجال المدروس.

أ- إشعاع مدينة زوي حسب وسائل النقل:

بفضل موقعها الجغرافي على محور رئيسي تمكنت من فرض علاقة قوية مع خنشلة وهي اقل من سابقتها بـ 1545 مسافر يوميا بـ 15 حافلة صغيرة وهذا ما يؤكد عمق العلاقات الاقتصادية والإدارية مع مقر الولاية، ويمكن ترجمة هذه العلاقة بالمستوى الخدمي والصحي المقدم على مستوى مقر هذه الولاية.

في حين علاقات جيدة مع ششار وقد يعود إلى كونها تابعة لها من حيث التغطية الصحية، كون مدينة ششار تتوفر على مستشفى وأيضا من حيث الجانب الخدماتي والتجاري في حين نجد أن لها علاقات أقل مع كل من بابار والمحمل كونهما مدينتين صغيرتين تتوفر فيهما نفس الخدمات. كما نلاحظ وجود علاقات ريفية في اتجاه الجنوب بخط واحد ريفي ذو مسافة كبيرة وهو العقلة الميتة حوالي 90 كلم، وهو تجمع ثانوي تابع لمدينة بابار، ومع قرية بوفيسان.

وبالتالي نلاحظ أن العلاقات مع مقر الولاية قوية جدا .

جدول رقم (40) مدينة زوي: عدد الرحلات اليومية للمسافرين عبر مختلف الخطوط

	البلدية	عدد المسافرين	عدد المركبات	عدد الدورات
تنقلات حضرية	بابار	153	02	04
	ششار	256	3	04
	المحمل	192	1	3
	خنشلة	1545	15	04
ريفية	الميتة(بابار)	30	01	02

المصدر: معطيات مديرية النقل و مونوغرافية ولاية خنشلة 2014

خريطة رقم (34): جاذبية مدينة زوي حسب وسائل النقل

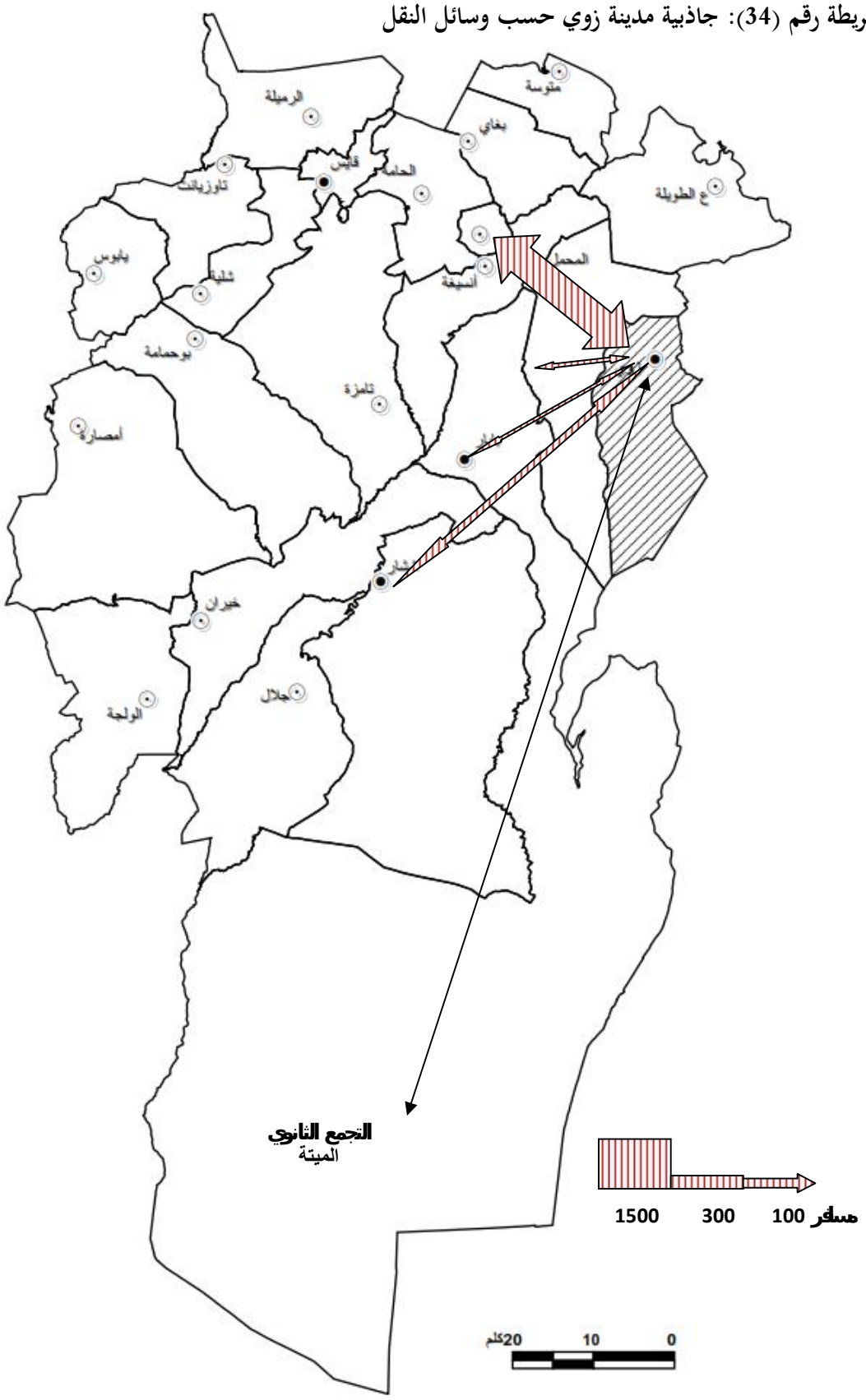

المصدر: أنجزت اعتمادا على معطيات مديرية النقل

ب- إشعاع مدينة المحمل حسب وسائل النقل:

من خلال موقعها الوسطي بين مدينة كبيرة هي خنشلة ومدينة صغيرة هي زوي، استطاعت مدينة المحمل أن تنشا علاقات قوية شرق- غرب المجال الولائي وهي علاقات ثنائية الاتجاه، مع علاقات ضعيفة مع التجمع الثانوي أولاد عز الدين و غياب العلاقة مع التجمع الثانوي إيشرتيتن.

إذا مجال النفوذ لمدينة المحمل ثلاثي الاتجاه: نحو مدينة كبيرة ب900 مسافر يوميا ومع مدينة صغيرة ب 192 مسافر و مع تجمع ثانوي تابع لها ب71 مسافر ، هذه العلاقات الضيقة يحكمها الموقع الجغرافي للمدينة المحصور بين مدينتين ، خنشلة كمقر الولاية ذات أكبر عدد من الوظائف الحضرية ومدينة زوي باعتبارها مقر دائرة، ويمكن أن يفسر أيضا برتبتها الإدارية كونها مقر بلدية، مما انعكس ذلك على عدد وأهمية العلاقات مع مجالها المجاور.

جدول رقم (41) مدينة المحمل: عدد الرحلات اليومية للمسافرين عبر مختلف الخطوط

	البلدية	عدد المسافرين	عدد المركبات	عدد الدورات
تنقلات حضرية	زوي	192	04	04
	خنشلة	901	7	4
ريفية	اولاد عز الدين	71	03	04

المصدر: معطيات مديرية النقل و مونوغرافية ولاية خنشلة 2014

إذا قوة إشعاع مدينة المحمل ثنائية الاتجاه تحكمه وضعيتها الجغرافية، أي وقوعها بين مدينتين من فئتين حجميتين مختلفتين، إحداهما مدينة كبيرة والأخرى تعتبر مدينة صغيرة بالتالي انحصرت علاقاتها في اتجاهين بالإضافة إلى امتداد خدماتها نحو تجمعها الثانوي أولاد عز الدين في حين تكاد تنعدم العلاقات مع التجمع الثانوي إشرتيتن التابع لمدينة المحمل.

خريطة رقم (35): جاذبية مدينة المحمل حسب وسائل النقل

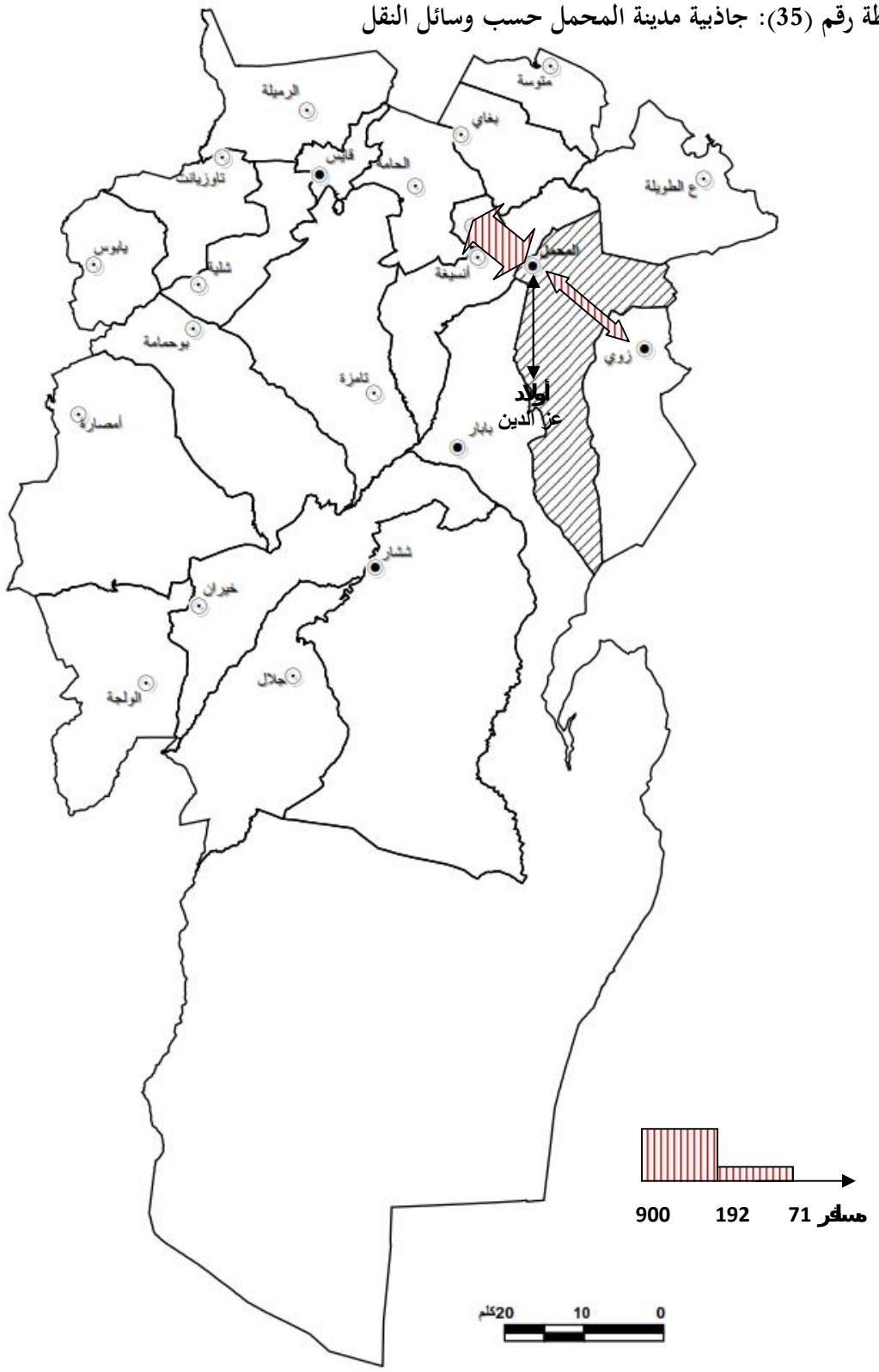

المصدر: أنجزت اعتمادا على معطيات مديرية النقل

ج– إشعاع مدينة بابار حسب وسائل النقل:

كباقي المدن تبقى جاذبية مقر الولاية على مدنها الصغيرة بأكبر عدد المسافرين بـ 571 مسافر يوميا، كما نلاحظ أن علاقتها بتجمعاتها الثانوية بالجهة الجنوبية منعدمة نظرا لشكل البلدية المتطاول وموقع مركزها باقصى الشمال، كما أن لها علاقات متساوية في كل من زوي وششار وتامزة بعدد مسافرين يقدر بمتوسط قدره 153 مسافر.
ونستنتج من هنا انه كلما تكون حدود البلدية متطاولة (باتجاه طولي من الشمال نحو الجنوب) والمراكز باتجاه الولاية تكون العلاقات منعدمة رغم التجاور الحدودي كمثال بابار و المحمل لا توجد علاقات على العكس في زوي هناك علاقات.

جدول رقم (42) مدينة بابار: عدد الرحلات اليومية للمسافرين عبر مختلف الخطوط

	البلدية	عدد المسافرين	عدد المركبات	عدد الدورات
تنقلات حضرية	زوي	153	02	04
	تامزة	153	02	03
	ششار	154	1	04
	خنشلة	571	7	05

المصدر: معطيات مديرية النقل و مونوغرافية ولاية خنشلة 2014

تبين خريطة شبكة النقل بالولاية و كذا معطيات الجدول السابق غياب خطوط الربط بين بابار وباقي الإقليم البلدي خصوصا المشاتي والقرى التابعة لها، مما كان السبب وراء نقص الديناميكة في هذه الجهة، فالمدن الصغيرة من أدوارها تنشيط و تحريك التنمية حول مجالها المجاور و هذا يتضح جليا من خلال غياب العلاقات التي تربط مقر البلدية و جنوبها ممثلا في تجمعي العقلة البعرة والميتة والتي أنشأت بدورها علاقات مع مدينة صغيرة أخرى وهي ششار، باستثناء النقل الريفي ممثلا في خط بابار – عين جربوعة، و قد أكدنا نظريا و تطبيقيا أن هذا الجزء يعاني إختلالات وظيفية ومجالية.

بالتالي نستنتج من خلال دراسة مجال إشعاع المدن الصغرى من حيث الخدمات الصحية والتعليمة بالنسبة لكل من قايس و ششار و الخدمات التعليمية بالنسبة لباقي المدن الصغيرة، أن هذه المدن تمارس نوع من الاحتكار للوظائف لصالح سكانها المحليين، في حين تبقى مجالاتها المجاورة مجرد وعاءا إنتاجيا و خاصة في ما يخص اليد العاملة والمنتوجات الفلاحية لصالح سكانها وكذا سكان المدن الصغيرة التابعة لها

خريطة رقم (36): جاذبية مدينة باباز حسب وسائل النقل

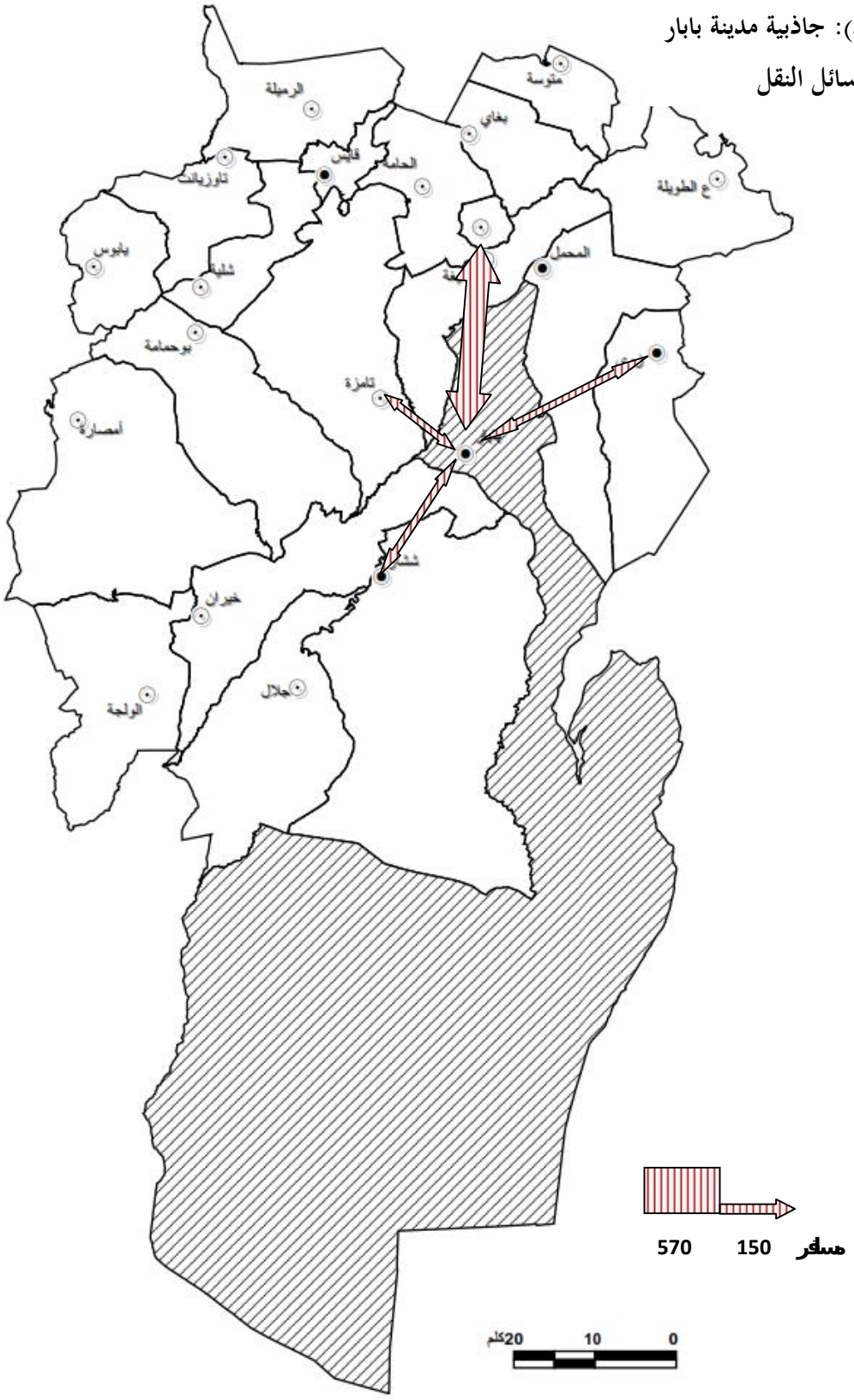

المصدر: أنجزت اعتمادا على معطيات مديرية النقل

شكل رقم (34): العلاقات الترابطية بين المدن الصغيرة ومجالها المجاور

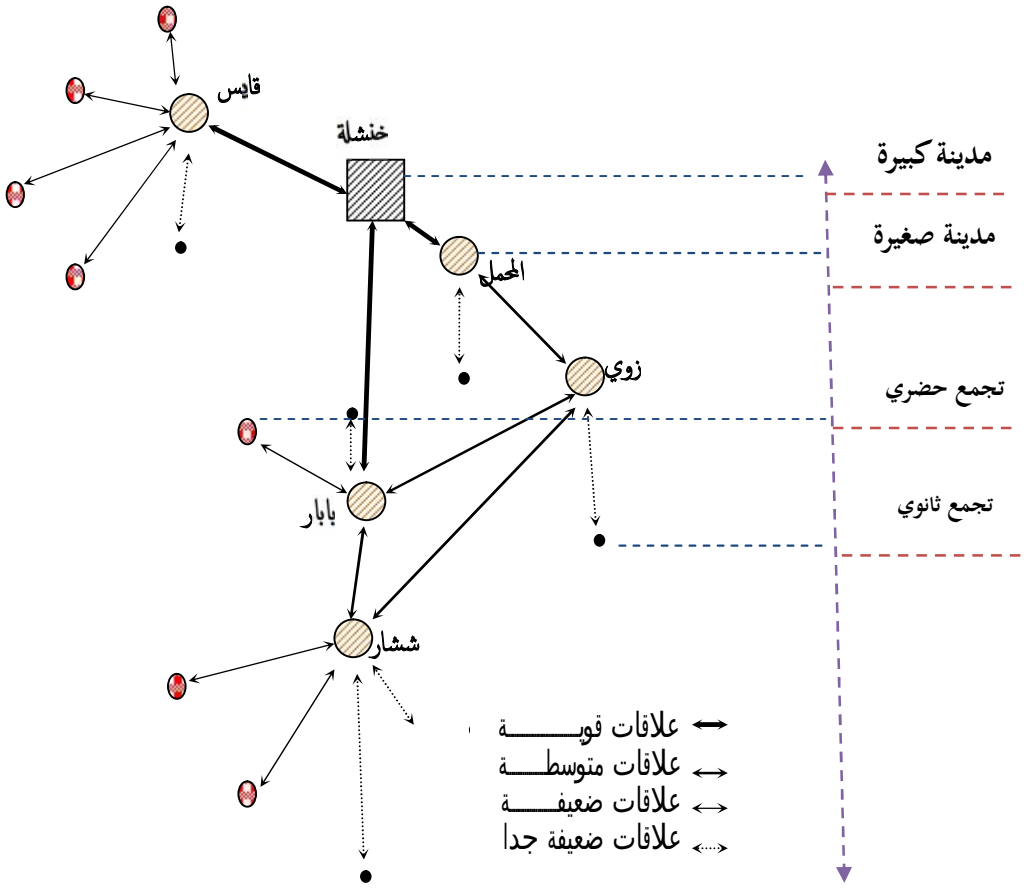

المصدر: أنجزت اعتمادا على معطيات مخطط التهيئة والتنمية المستدامة لولاية خنشلة

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الذي تم إنجازه انطلاقا من معطيات التنقلات الحركية داخل المجال الولائي:

- **العلاقات القوية موجودة بين** المدن الصغيرة و المدن الكبيرة
- **العلاقات المتوسطة موجودة بين** المدن الصغيرة المتجاورة و غيابها أو ضعفها بين المدن غير المتجاورة.
- العلاقات الضعيفة موجودة بين المدن الصغيرة وظهيرها الريفي.
- **العلاقات الضعيفة جدا ونسجلها على مستوى أقصى جنوب الولاية**، بين مدن صغيرة وتجمعات ثانوية موجودة في المنطقة الجنوبية.

هذه العلاقات تحكمها مكانة المدينة في الرتبة **الإدارية وكذا تاريخ نشأتها، وبالتالي فهي** تخضع لمقولة جمال حمدان **" كلما كانت المدينة قديمة زاد حجمها، وكلما زاد حجمها زادت وظائفها وعلاقاتها"**

استنتاج:

إن هراركية التدفقات تعكسها هراركية التجمعات العمرانية و أهمية محاور النقل المهيكلة لمجال الولاية، حيث نجد حسب الشكل أعلاه وجود 04 أنواع من العلاقات: علاقات بين مدينة كبيرة ومدن صغرى، وبين المدن الصغرى فيما بينها، وبين المدن الصغرى والتجمعات الحضرية الرئيسية، و علاقات قائمة بين المدن الصغرى والتجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة، كما نلاحظ حدوث العلاقات بفعل تجاور الحدود و غياب علاقات بن مدينة قايس وباقي المدن الصغرى بسبب وجود فاصل يتمثل في مدينة كبيرة، كما نلاحظ تأثير واضح لمركز الولاية خنشلة على المدن الصغرى ككل ومع تجمعات ثانوية غير تابعة لها.

2- النتائج والاقتراحات:

أولا: النتائج:

1- تبين من خلال استخدام كاي تربيع، أن نمط توزيع المدن الصغيرة في ولاية خنشلة بعيد عن نمط التوزيع منتظم وهذا من خلال توزعها في ½ مساحة إقليم الولاية.

2- أسهمت الخصائص الطبيعية المعقدة(صحراء، سهوب، جبال) في عدم استقرار سكان المراكز والمناطق المبعثرة وخاصة الجهة الجنوبية من الولاية ذات الطابع السهبوي الصحراوي.

3- العمق التاريخي للمدن الصغيرة ساهم في تأكيد النمو السكاني لهذه المدن.

4- أبرزت نتائج تحليل البيانات للتعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008 تسارع وتيرة النمو، ولوحظ أن هناك تباينا في معدلات النمو في مدن مجال الدراسة تتراوح بين 1.04 و 2.52٪.

5- دخول التجمع الحضري بابار إلى مصاف المدن الصغيرة(حسب تقديرات 2016) مما جعلنا نقدر أهميتها و نلحقها إلى باقي المدن الصغيرة في الفئة 20-50 ألف نسمة

6- احتمال ارتفاع عدد المدن الصغيرة من 03 إلى 05 مدن حسب تقديرات 2016 باعتماد معيار الديواني الوطني للإحصاء ف التصنيف الحجمي للمدن، وبالتالي إمكانية تعزيز الشبكة الحضرية للولاية بعدة مدن صغيرة من 20000 نسمة الى 50000 نسمة.

7- لعبت العوامل الاقتصادية والطبيعية والإدارية دورا هاما في الزيادة السكانية والنمو السكاني في المدن الصغيرة لأن المدن الأكثر ديناميكية هي التي تقع بالقرب من مقر ولاية خنشلة كمدينة قايس والتي تبعد عن الولاية بـ 24كلم.

8- سجلت المدن الصغيرة (**ششار، قايس، بابار، المحمل،زوي**) خلال الفترة 1998-2008 **تراجعا** في **معدلات النمو، حيث بالنسبة لكل من : زوي، بابار** انخفض المعدل بما يقارب الضعف، **حيث انتقل من** 5.5%، 4.9 % إلى 1.04%، 2.18% على التوالي، **وهي معدلات اقل من معدل النمو السنوي للمدن الصغرى الذي يعادل**2.77% المسجل خلال هذه الفترة.

9- **يتوقع أن** يبلغ عدد سكان المدن الصغيرة في ولاية خنشلة حسب تقديرات 2016 إلى 140690 **نسمة.**

10- **تفوق النشاطات الاقتصادية والنشطات الإنتاجية، وبالذات الوظائف الزراعية،** حيث سجلت في 18 **بلدية من أصل** 21 **بلدية.**

11- **أظهرت** نتائج التحليل المعتمد على مجموع العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة **أن** المدن الصغيرة تمارس تخصصا وظيفيا **متباينا بالنسبة لسكانها، فتارة نجد النشاط الخدمي البحت** بكل من مدينتي **قايس و ششار،** و تارة نجد نشاط مختلط بين المشتغلين في الصناعة والفلاحة بال**نسبة لكل من المحمل، زوي، بابار.**

12- **أدت العلا**قة الجيدة بين المدن الصغيرة والمناطق المحيطة بها إلى **توافر الخدمات التعليمية والصحية بشكل جيد ولو أن هناك بعض المدن تفتقر** إلى هذه الخدمات **أو يزيد الضغط عليها.**

13- تمتلك الولاية مؤهلات سياحية معتبرة **و أغلبها على مستوى نماذج الدراسة** ولكن غير مستغلة في **معظمها**

14- غياب أي بوادر للصناعة وتراجع سريع في القطاع الفلاحي بسبب الجفاف ومشاكل العقار.

15- **رغم الوضعية الجغرافية الصعبة والمعقدة** (مناطق جبلية وسهبية، مناخ شبه جاف، ملوحة التربة، عدم كفاية الموارد المائية، مؤهلات وهياكل اقتصادية محدودة) **إلا أن المدن المدروسة و كذا الولاية ككل تسجل معدلات نمو** سكاني الأعلى في منطقة الهضاب العليا **الشرقية.**

16- لوحظ من خلال دراسة توزيع التجمعات العمرانية، أن أهم التجمعات متركزة في الجهة الشمالية من **الولاية وضمن بلديات ذا طبيعة سهلية**

ثانيا: اقتراحات لتعزيز دور ومكانة المدن الصغيرة للإقليم الولائي الخنشلي:

1- **ارتفاع عدد سكان مدن الدراسة** يتطلب من متخذي القرار توفير المرافق والخدمات العامة بحيث يجب **الأخذ بعين الاعتبار عدد السكان عند إقامة أي من** هذه المشاريع في هذه المدن.

2- اخذ المشكلات الناجمة عن التغير في النمو والتوزيع السكاني بعين **الاعتبار عند صياغة خطط التنمية** (مخططات التهيئة، مخططات السياحة،...)

3- التكامل في التخطيط بين المدن الصغيرة **ومستويات المراكز السكانية الأخرى، من حيث النشاط الاقتصادي.**

4- **التخطيط للإسكان** مهم جدا لمستقبل المدن الصغيرة **حيث أن** توافر السكن المريح يجذب السكان وبالتالي **يساعد على النمو الاقتصادي.**

5- **من المهم إعادة تنظيم النشاطات الوظيفية** محاليا في **الولاية** لإيجاد **مراكز نمو قوية تعتمد على البيئة المحيطة** بها **مما يمكن من** إيجاد **شبكة مدن تتفاعل فيما بينها وبين القرى** المحيطة بها بكفاءة عالية ويحد من هجرة **السكان** الكبيرة بين المناطق **المختلفة.**

6- **الأخذ** بعين الاعتبار حاجة المدن الصغيرة إلى **المزيد من التجهيزات الأساسية عند القيام بوضع الخطط التنموية الإقليمية.**

7- **تقليص الفوارق بين التجمعات العمرانية من جهة وبين بلديات الولاية من جهة أخرى من خلال دعم** التجمعات والبلديات التي تأتي في المراتب الأخيرة من حيث التنمية بالتجهيزات و الأنشطة التي تتماشى **وطبيعة كل بلدية أو تجمع**

8- **تشجيع ديناميكية أهم التجمعات(فايس، بابار، ششار، أولاد رشاش، المحمل) كأقطاب ربط. هذا من شأنه أن** يحول التنافس والهيمنة **القائم بين عاصمة الولاية وإقليمها وبين التجمعات الحضرية الصغيرة مما سيؤدي** إلى تكامل في الوظائف.

9- فتح خطوط نقل ريفية جديدة و خاصة في الجهة الجنوبية و هذا من شأنه فك العزلة عن هذه المنطقة

10- **إعادة التوازن تفرض دعم شبكة من التجمعات الريفية مبنية على توزيع مدروس للتجهيزات.**

خلاصة الفصل الرابع:

لقد أوضحت دراسة الفصل الرابع و التي شملت دور المدن الصغيرة وعلاقتها بالتنظيم المجالي بالإقليم الولائي الخنشلي، أن للمدن الصغيرة أدوارا كبيرة وبمستويات مختلفة، فهي تمارس دورها في نطاقها المحلي كما ولها دور في صد حركة الهجرة من إقليمها باتجاه المدن الكبيرة، بالإضافة إلى تحقيق توازن الشبكة الحضرية للولاية.

كما تبين من خلال دراسة العلاقات بأن العقد المهمة حسب خطوط النقل تتمثل في كل من المدن الصغيرة: قايس، المحمل، زوي، ششار، بابار و مقر الولاية، وهذا لكونها تجمعات مهمة بالولاية.

في حين نجد أن جميع التنقلات داخل الولاية مهيكلة على طول المحاور الرئيسية والمتمثلة في الطرق الوطنية التي تخترق مجال الولاية، والتي تقوم على إعطاء حركية أكبر للمناطق التي تخترقها، ، وهذا ما يعطي الأهمية للعقد المارة بها، بينما نجد بأن غياب العقد جنوب الولاية ساهم في تهميش البلديات التابعة لها و ذلك من خلال نقص التنقلات نحوها وانعدامها في بعضها الآخر وهي بلديات في أغلبها سهبية صحراوية ذات طبيعة تضاريسية صعبة، أو هامشية، وتنقصها شبكة طرق جيدة تعمل على بعث الحركية بها، بالإضافة إلى مناخ لا يساعد على الاستقرار.

كما أن مختلف العلاقات بين المدن المدروسة فيما بينها و بين تلك القائمة بينها وبين إقليمها المجاور تحكمها مكانة المدينة في الرتبة الإدارية وكذا تاريخ نشأتها، كما اتضح من خلال دراسة مجال إشعاع المدن الصغرى من حيث الخدمات الصحية والتعليمة بالنسبة لكل من قايس و ششار و والحراك التنقلي بالنسبة لباقي المدن الصغيرة أن هذه المدن تمارس نوع من الاحتكار للوظائف لصالح سكانها المحليين، في حين تبقى مجالاتها المجاورة وعاءا إنتاجيا في ما يخص اليد العاملة والمنتوجات الفلاحية لصالح سكانها المحليين وكذا سكان المدن الصغيرة التابعة لها.

كما ختمنا الفصل الثالث بمجموعة من النتائج العامة التي تبين مدى توازن و هراركية الشبكة العمرانية وثقل المدن الصغيرة ديموغرافيا ووظيفيا ضمن هذه الشبكة.

وقد ختمنا هذا الفصل بمحاولة وضع اقتراحات و توصيات تهدف إلى رفع كفاءة المدن الصغيرة ضمن الإقليم المجاور لمدينة خنشلة وبذلك تحقيق التوازن المجالي الوظيفي و تقليص الجاذبية الممارسة من طرف مقر الولاية.

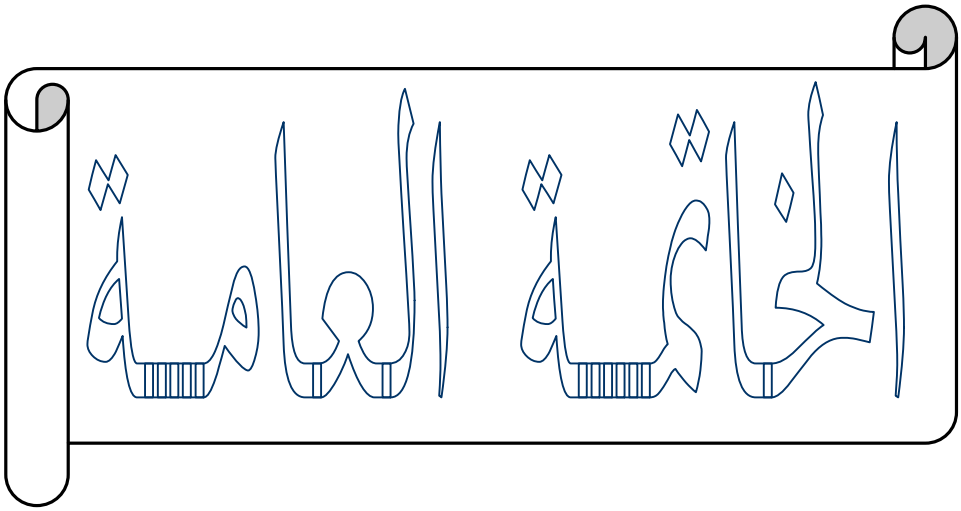
الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

بناء على ما قدم في هذه الدراسة التي تضمنت موضوع دور ومكانة المدن الصغيرة في تنظيم الأقاليم المجاورة لها بولاية خنشلة والتي شملت 5 **مدن** تشترك في عدة عناصر فيما بينها وتختلف في **أخرى، ومن خلال التحليل المفصل لجوانب الموضوع والإلمام** بمجمل محاور البحث الطبيعية، التاريخية، التطور **الإداري، المؤهلات البشرية، العمرانية والاقتصادية..**الخ، وهذا بهدف تشخيص واقع هذه المدن الصغيرة الذي يبين **أن هناك عدة تحولات** وتغيرات عميقة على عدة **أصعدة وميادين أدت** إلى **إعطاء** وزن ودور ونفوذ كل مدينة على مجالها **المجاور** وحتى **على الولاية ككل، كما هو موضح فيما يلي:**

- الجانب الطبيعي سمح بتوضيح عمق الفوارق بين هذه التجمعات .
- الجانب التاريخي بكل أبعاده **(القبلي، الاستعماري، بعد الاستقلال)** لعب دور كبير في **نشأة وتطور** هذه المدن.
- **شهدت مدن الدراسة نموا وحركة ديموغرافية خاصة بعد الاستقلال حيث كانت هناك هجرة وافدة إليها من المناطق الريفية القريبة منها،** هذه الهجرة **عملت على نموها وتضخمها بصورة سريعة، هذا النمو** والزيادة في عدد السكان يختلف من **مدينة لأخرى،** و كان وزنها مرتفعا باستمرار خلال مختلف **التعدادات، و قد قدر وزنها** الديموغرافي في 2016 **بـ** 25% من إجمالي **سكان الولاية و** 40% من إجمالي **التجمعات الرئيسية للولاية**، وبالتالي يتأكد وزنها أكثر فأكثر في سلم الهراركية الحضرية للولاية.
- **أما** فيما يخص الوزن **الوظيفي فتساهم المدن** الصغيرة بـ 25.29% من إجمالي المشتغلين **حيث يعادل** ضعف ما تساهم به باقي التجمعات الصغيرة **بـ** 14.37%، **بالإضافة إلى أن هناك نوع من التوازن الوظيفي ما بين عدد السكان وعدد المحلات،** وهذا ما يؤكده معامل الجذب التجاري الذي يتراوح بين 1.02 **بالمحمل و** 2.16 **بابار وكذا معامل الارتباط بـ** 0.88، **أما الوزن التجاري فيتأكد من خلال** مساهم المدن الصغيرة بـ 33% من إجمالي عدد الوظائف التجارية والخدمية في الولاية والمقدرة بـ 19489 **وظيفة** تجارية.
- **مستوى التجهيز والخدمة متفاوت هو الآخر من تجمع** إلى آ**خر، ويبقى بعيدا نوعا ما عن المستوى المطلوب.**
- في مجال الصحة تتجسد المرافق في شكل قاعات علاج ومستشفى واحد في كل من مدينتي **ششار وقايس، وهي تغطيان** 07 **بلديات لكل مستشفى.**

- **الحركة المجالية لسكان مدن الدراسة قوية** سواء كانت اتجاه القطب الرئيسي في المدينة الكبيرة خنشلة، و **والضعيفة** اتجاه **التجمعات** الثانوية التابعة لها، هذه الحركة متعددة ومختلفة الفروع ، أهمها الصحة، **والتعليم و الخدمات،** وبالتالي يخلق نوع من التنظيم المجالي مما يؤكد فرضية **أن** هذه المدن **تشكل أقطاب** ارتكاز ودعم وتخفيف الضغط عن **مقر الولاية.**
- بعض المدن الصغيرة تشرف على نسبة مهمة من السكان المبعثرين تعادل قيمة سكانها و بالتالي تتطلب توفير عوامل الاستقرار **للقضاء على** النزوح **الريفي، نموذج بابار وششار،** هذه الأخيرة **بسبب** موقعها الجغرافي و مجال تاثيرها الممتد مطالبة بتأطير تجاري، إداري، خدمي في المنطقة الجنوبية.
- المدن الصغيرة تقع على أهم محاور النقل والتي تشكل قاعدة لتطوير **الشبكة الحضرية،** حيث نجد محور **يضم تدفقات هامة مشكل من 03 مدن** هي قايس، المحمل و زوي و هو محور تحضر و تعمير مهم، في انتظار استقبال مشروع طريق الهضاب العليا والذي سيزيد من قوة هذا المحور، **و** رواق تعمير ثانوي شمال جنوب يمر عبر مدينتي **بابار** وششار و هو اقل أهمية من سابقه.
- فارق كبير في التجهيز بين المدن الصغيرة و التجمعات الثانوية و التجمعات الرئيسية للبلديات المجاورة خلق حركة ديناميكية يومية مع مرور الوقت تتحول إلى هجرة ريفية.
- مختلف **العلاقات بين المدن المدروسة فيما بينها و تلك العلاقات القائمة بينها وبين إقليمها المجاور** تحكمها مكانة المدينة في الرتبة الإدارية وكذا تاريخ نشأتها **ودرجة تجهيزها بالمرافق العمومية ذات المستوى السامي.**

لقد تبين من خلال الدراسة أن الدور المجالي و الوظيفي للمدن الصغرى يختلف من مدينة إلى أخرى و ذلك بحسب موقعها الجغرافي **و رتبتها الإدارية الذي يسمح** لها باكتساب **قوة جذب تمكنها من استقطاب سكان المراكز الحضرية الأقل** حجما والتجمعات الثانوية المتواجدة في إقليمها **المجاورة.**

وتعد المدن الصغيرة **المدروسة** وحدة أساسية في **الشبكة الحضرية للإقليم الخنشلي، حيث تقوم بدور ريادي** يكمل ويتابع دور المدن الكبرى في هذه الشبكة، ويتباين دورها فيما بينها من حيث عدد سكانها ودورها **الإداري والوظيفي** الفاعل في مجالها المجاور والمشكل من تجمعات رئيسية للبلديات و تجمعات ثانوية و كذا محيطها الريفي **المباشر.**

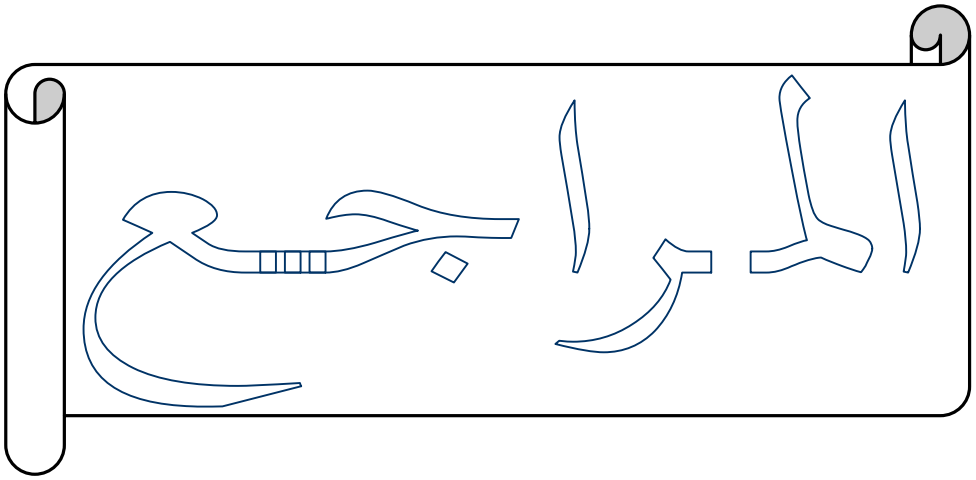
المراجع

الكتب باللغة العربية

- تيجاني بشير، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000.
- جاكلين بوجوقاريني، ترجمة عبد القادر حليمي، الجغرافيا الحضرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
- حبيب عدنان رشيد وآخرون: الشبكة الحضرية في الشرق **الجزائري - دراسة النمو الحضري و تسلسل الحجم و التباعد – معهد علوم الأرض - جامعة قسنطينة – الجزائر** (1985)
- صفوح خير الدين، الجغرافيا موضوعها، ومناهجها، وأهدافها، دار الفكر المعاصر، بيروت، **سنة 2000.**
- **فاعور** علي، آفاق التحضر العربي، نمو المدن والعواصم الكبرى، دراسات وأبحاث،دار النهضة العربية، 612،2004 ص.

الرسائل الجامعية:

1. ازرايب الصالح، التهيئة القديمة والجديدة والفعاليات الاجتماعية الاقتصادية في جبال الاوراس،**رسالة** دكتوراه في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 2011، 272 **صفحة.**
2. الزعبي **إبراهيم.** المدن الصغيرة في محافظة اربد: **الأوزان السكانية والوظائف الحضرية، جامعة الاردن** 2009، 150 **صفحة**
3. **بيدي فاطمة الزهراء،** ولاية ميلة التنظيم الترابي و التنمية المجالية، ماجستير، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 1998.
4. حمزة **ياسين،** التنظيم المجالي حول المدن الصغيرة في **الأوساط السهلية: حالة بن مهيدي- بسباس-** الذرعان في ولاية الطارف، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 2001، 202 **صفحة.**
5. **شواش عبد القادر.** الديناميكية الإقليمية ورهانات التنمية المحلية المندمجة، حالة دراسية لبلديات من الإقليم الشمالي لولاية سطيف، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 2013، 497 **صفحة.**
6. عيون عبد الكريم:**المقومات المحلية والتنمية** الإقليمية في ولاية الطارف، دكتوراه دولة، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة 2003.
7. **عزباوي سهام، دور الشبكات: (الحضرية و الطرق)** في تنظيم مجال ولاية أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية ، جامعة قسنطينة 2005،225ص.
8. **عزيزي عثمان. دور الجماعات** والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 2008، 257 **صفحة.**

9. فـراج، رمضـان محمـود علـي. *دراسـة أسـاليب تنميـة المـدن الصـغيرة والمتوسـطة بصـعيد مصـر*، رسـالة ماجسـتير، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، 2001م.

10. **فيصـل عبـد المقصـود:** المـدن الثانويـة كمحـدد و أسـاس لصـياغة خطـة قوميـة حضـرية في مصـر، رسـالة دكتـوراه ،كلية الهندسة، جامعة القاهرة 1989، 402ص.

11. **لحسـن فرطـاس، الفـوارق الاجتماعيـة الاقتصـادية إشـكالية التنميـة المتوازنـة، حالـة السـهول العليـا لولايـة سـطيف** مذكرة، لنيل شهادة دكتوراه في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 2014، 524 **صفحة.**

12. مهـا سـامي كامـل، مـنهج لتـأثير العناصـر الإقليميـة بالمـدن المتوسـطة علـى توجيـه النمـو العمـراين، رسـالة دكتـوراه في التخطيط الإقليمي،جامعة القاهرة، 2000، 288ص.

13. **هبهـوب نـوال،** التنظـيم المجـالي حـول المـدن الصـغرى لولايـة سـكيكدة، حالـة مـدن عزابـة، الحـروش، القـل، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 2006،241 **صفحة**

14. **فـوزي بودقـة،** أيّ دور للتهيئـة والتخطـيط الإقليمـي في تـوازن الشـبكة العمرانيـة، الجزائـر نموذجـاً، **شـبكة** التخطيط العمراني، مجلة إلكترونية 2008.

إصدارات و تقارير إحصائية رسمية :

1. DPAT : Annuaire statistique de la Wilaya de KHENCHELA 2014
2. DPAT : Monographie de la wilaya de Khenchela, 2008
3. CENEAP : plan d'aménagement et de développement durable de la wilaya de Khenchela, juillet 2008, phase1, phase2, phase3
4. Les Plans Directeurs d'Aménagement et d'Urbanisme (PDAU) des communes : kais , Checher, Ouled Rachache, Babar,El Mahmel, Phase 1.
5. Loi n° 10-02 du 29 juin 2010 portant approbation du Schéma National d'Aménagement du Territoire. JORDP N°61, 21/10/2010
6. ONS : Collections Statistiques N° 163/2011, armature urbaine 2008,213p.
7. ONS : Collections Statistiques N° 97, armature urbaine1998, 95p.

8. **وزارة التجهيز العمرانية: الجزائر غدا، ملفات التهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.** 1994

9. رشيد عدنان حبيب، وآخرون، الشبكة الحضرية في الشرق الجزائري للنمو الحضري، وتسلسل الحجم والتباعد، جامعة قسنطينة، مطبعة النصر الكبرى، 1974.

10. **القانون رقم** 06/06 **المؤرخ** في 20 فبراير 2006 **المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.**جريدة رسمية رقم15 **الصادرة** في 12 **مارس** 2006

11. **القـانون رقـم** 20-01 **المـؤرخ** في 12ديسـمبر2001 **المتعلـق بالتهيئـة والتنميـة المسـتدامة للإقلـيم، ج ر رقـم** 77 المؤرخة في 2001/12/15

12. الإحصاء العام للسان و السكن (R.G.P.H): ولاية خنشلة 1987،1998،2008.

المراجع باللغة الفرنسية: كتب ومقالات

كتب ورسائل:

1. BOUBELLI Salim, identification et mise en évidence des formations hydrogéologiques de la wilaya de Khenchela (nord-est algérien), thèse de magister université de Annaba,2009,133p
2. BOURAOUI Ibtissem, croissance de petites villes algeriennes.cas d'el harrouch, mémoire de magister, université Constantine, 2007,173p
3. CERAMAC. L'avenir des petites villes, actes du colloque international de Clermont-ferrand, 20-21 november2002 325 page.
4. HOSNI Boukerzaza : Maillage territorial et pouvoir dans l'Est Algérie du Nord-Est, Thèse de Doctorat, Montpellier 1995.
5. KASDALLAH Najet, Dynamiques d'urbanisation des villes intermédiaires au Maghreb (Algérie, Maroc et Tunisie)Effet chef-lieu et perspectives de développement, thèse de doctorat de géographie, université de Cergy-pontoise, Ecole Doctorale Droit et Sciences Humaines, 2013,351page.
6. LEKHAL A, base économique et rôle spatial des petites villes dans l'est algérien essai de typologie, Thèse de doctorat 1996, 373 page
7. MARC Cote. L'Algérie ou L'espace retourné .média plus. Algérie.1993
8. MARC COTE, l'espace Algérien, les prémices d'un aménagement, O.P.U, Alger 1983.
9. RAHAM Djamel: Les structures spatiales de l'Est Algérien, les maillages territoriaux urbains et routiers, Thèse de Doctorat d'Etat, Constantine 2000.
10. SALAH CHAOUCHE. Entre spontanéité et volontarisme, Quelle Forme de développement pour la petite ville de l'Est algérien. Université Constantine faculté de l'aménagement du territoire 2004, 342 pages.
11. STEPHANE Milhaud, Les petites villes, de nouveaux centres pour le développement territorial chinois. L'exemple de la province du Zhejiang. thèse de géographie, Université Panthéon-Sorbonne.2015, 358 p.

مقالات:

1. BOUSMAHA Ahmed, le rôle des petites villes dans le mouvement d'urbanisation en Algérie : le cas de la région centrale du tell de l'est algérien, revue Sciences & Technologie D - N°39, Juin (2014). pp.29-44.
2. KDJAR M, Oukaci K, évolution de la hiérarchie urbaine en Algérie : une analyse par la loi de Zipf, article
3. MAACHI Azzedine, le découpage administratif en Algérie entre gestion et spatialité du territoire de la wilaya de khenchela, 2009/2010
4. Michel Michel. Ville moyenne, Annales de Géographie, n°478, 1977. pp. 641-685
5. SELATNIA K, FARHI A, le décongestionnement urbain et le déséquilibre micro-régional. Cas de Biskra, revue courrier du Savoir – N°19, Mars 2015, pp.23-36

الملحق

جدول رقم (01): المتوسطات الشهرية للحرارة بمحطتي بابا ر و خنشلة (1990-2002)

	درجة الحرارة	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت
خنشلة	م الحرارة الدنيا	15.5	11.6	6.4	3.3	2.10	2.8	4.8	7.3	12	16.1	16.1	18.7
	م الحرارة لقصوى	27.8	22.4	16.6	13	11.5	12.9	16.7	19.3	25.8	31	34.5	34.5
	م شهري حرارة	21.6	17	11.5	8.15	6.80	7.85	10.7	13.3	18.9	23.5	26.6	26.6
بابـــار	م الحرارة الدنيا	13.5	5.9	2.5	1	1	1.7	3.3	5.4	19.9	14.1	17	15.1
	م الحرارة لقصوى	29.1	21.8	16.5	11.1	11	12.1	17.1	23.1	30	34.1	35.1	34
	م شهري حرارة	21.3	13.9	9.5	6.1	6	6.9	10.2	14.3	19.5	24.1	26.1	24.6

المصدر: الديوان الوطني للأرصاد الجوي 1990 -2002

جدول رقم (02): المتوسطات الشهرية للتساقط بمحطتي بابار و خنشلة (1990-2002)

التساقط الشهري	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	المجموع
خنشلة	43.3	33.7	45.7	32.5	37.2	27.4	30	31.1	38.3	21.5	31.1	33.9	387.70
بابـــار	35	29	26	29	27	25	37	26	36	23	9	22	324

المصدر: الوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRH) 1969-2005

جدول رقم(03):ولاية خنشلة توزيع السكان حسب نوع التجمع 2008

البلدية	تجمع حضري رئيسي	تجمع حضري ثانوي	المنطقة المبعثرة	المجموع
خنشلة	108580	0	0	108580
متوسة	3548	0	2433	5981
قايس	32668	1227	488	34383
بغاى	4646	0	2030	6676
الحامة	6490	0	5560	12051
عين الطويلة	10169	1962	4713	16845
تاوزيانت	6739	0	4010	10748
بوحمامة	7582	0	3031	10614
الولجة	1839	448	837	3124
الرميلة	2207	0	3399	5606
ششار	20517	3599	3313	27428
جلال	1262	675	1151	3089
بابار	16471	2876	15497	34844
تامزة	2072	0	6545	8617
انسيغة	5892	0	3365	9257
أولاد رشاش	19940	1141	3842	24923
المحمل	28195	2115	8395	38706
أمصارة	2812	0	1292	4104
يابوس	5204	0	5198	10402
خيران	645	2460	2647	5752
شلية	1368	0	3585	4953
المجموع	288849	16503	81332	386683

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء مطيات ت ع س س 2008

جدول رقم(04): تطور معدلات النمو عبر التجمعات الرئيسية لمقرات البلدية

	عدد السكان					**معدلات النمو %**	
التجمعات الرئيسية	**87** إحصاء	**98** إحصاء	**2008** إحصاء	**تقديرات 2016/12/31**	**77-87**	**87-98**	**98-2008**
عين الطويلة	5119	7648	10169	**11424**	2,8	2,1	1,35
بابار	6752	13385	16471	**20250**	1,2	4,9	2,40
بغاي	3030	4123	4646	**4814**	2,6	1,9	0,41
بوحمامة	4001	6020	7582	**8234**	2,9	2,5	0,95
ششار	3097	10863	20517	**25485**	2,8	3,6	2,52
شلية	568	1152	1368	**1393**	1,5	1,3	0,21
جلال	1166	2293	1262	**1092**	0,3	-1,1	-1,65
الحامة	1843	3666	6490	**7209**	0,5	2,2	1,21
المحمل	10382	21335	28195	**34830**	2,9	3,9	2,46
الولجة	1119	1751	1839	**1726**	2,9	4,1	-0,73
انسيغة	1411	3761	5892	**6784**	0,7	3	1,63
قايس	18554	27210	32668	**38304**	4,8	3,5	1,84
خنشلة	69761	86615	108580	**131842**	3,6	1,8	2,25
خيران	557	2246	645	**688**	1,6	1,8	0,74
أمصارة	1756	2609	2812	**2759**	6,9	-2,6	-0,22
متوسة	1803	2794	3548	**3798**	0,7	2,1	0,79
الرميلة	1490	1786	2207	**2161**	0,6	0,5	-0,24
تامزة	679	1439	2072	**2080**	0,4	-0,6	0,04
تاوزيانت	3100	5640	6739	**7317**	0,9	2,5	0,95
يابوس	2026	3582	5204	**5993**	2,1	1,5	1,63
زوي	7398	15298	19940	**21821**	4	5,5	1,04
المجموع	**145613**	**225215**	**288846**	**340006**	**2,22**	**2,11**	

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء مطيات ت ع س س 2008

جدول رقم (05): توزيع الشبكة الطرقية عبر بلديات ولاية خنشلة 2014

البلدية	الطريق الوطني	الطريق الولائي	طرق بلدية				المجموع
			معبد	دروب	غير مصنفة	الاجمالي	
عين الطويلة	25,2	20,0	1,0	39,5	2,7Kms	42,2	**87,4**
بابار	26,4	138,0	74,4	66,7	17,8	179,9	**344,3**
بغاي	6,0	12,0	4,0	41,0	5Kms	50,0	**68,0**
بوحمامة		22,5	23,5	35,5		59,0	**81,5**
ششار	26,0	31,5	9,0	71,0		80,0	**137,5**
شلية		15,0	9,0	2,0		11,0	**26,0**
جلال	38,0	20,4	14,0	28,0		42,0	**100,4**
الحامة	21,5	18,8	22,6	38,5	1,7Kms	62,8	**103,1**
الولجة		19,6		25,0		25,0	**44,6**
قايس	16,0	1,5	12,4	4,3		16,7	**34,2**
خيران	4,0	20,4	40,0	25,0		65,0	**89,4**
خنشلة	9,6	3,5	4,4			4,4	**17,5**
المحمل	23,5	-	24,9	111,4		136,3	**159,8**
أمصارة		10,5	2,0	30,0	3Kms	35,0	**45,5**
متوسة	15,4		9,3	32,5	2,5Kms	44,3	**59,7**
انسيغة	23,9	25,0	8,0	32,6	6Kms	46,6	**95,5**
الولاد رشاش	27,9	3,0	1,0	63,6		64,6	**95,5**
الرميلة		7,5	9,5	62,2		71,7	**79,2**
تامزة		52,0	17,0	36,6		53,6	**105,6**
تاوزيانت	7,2	8,9	23,4	29,0		52,4	**68,5**
يابوس		26,9		19,5		19,5	**46,4**
المجموع	**270,6**	**457,0**	**309,4**	**813,9**	**38,7**	**1162,0**	**1889,6**

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية خنشلة

جدول رقم (06): ولاية خنشلة: توزيع اليد العاملة عبر القطاعات الاقتصادية+ قرينة التخصص الاقتصادي

	عدد المشتغلين				المجموع	مؤشر التخصص الوظيفي				التخصص الوظيفي
البلديات	الفلاحة	ب أ ع	الصناعة	الخدمات		الفلاحة	ب أ ع	الصناعة	الخدمات	
خنشلة	0	11090	4100	15960	31850	0,00	**1,71**	**3,63**	**1,41**	الخدمات+ صناعة BTP+
الحامة	1916	391	106	1142	3555	**1,47**	0,54	**1,31**	0,91	فلاحة + صناعة
انسيغة	1266	436	23	480	2205	**1,56**	0,97	0,68	0,61	فلاحة
بغاي	1342	208	84	411	2045	**1,79**	0,50	**2,88**	0,57	فلاحة + صناعة
تامزة	1460	420	260	410	2550	**1,56**	0,81	**8,95**	0,45	فلاحة + صناعة
عين الطويلة	2148	692	224	1116	4180	**1,40**	0,81	**2,83**	0,75	فلاحة + صناعة
متوسة	1267	134	11	333	1745	**1,98**	0,38	0,47	0,54	فلاحة
قايس	2035	1775	831	4329	8970	0,62	0,97	**2,71**	**1,36**	صناعة + خدمات
تاوزيانت	1423	287	53	612	2375	**1,63**	0,59	**1,22**	0,73	فلاحة + صناعة
الرميلة	1578	168	157	357	2260	**1,90**	0,37	**6,21**	0,45	فلاحة + صناعة
بوحمامة	1795	446	133	766	3140	**1,56**	0,70	**2,45**	0,69	فلاحة + صناعة
يابوس	1860	310	10	465	2645	**1,91**	0,58	0,30	0,50	الفلاحة
شلية	1006	254	22	328	1610	**1,70**	0,78	0,95	0,57	الفلاحة
أمصارة	798	242	19	306	1365	**1,59**	0,87	0,88	0,63	الفلاحة
ششار	1949	896	322	2353	5520	0,96	0,80	1,93	**1,20**	الخدمات
جلال	495	209	9	297	1010	**1,33**	**1,02**	0,43	0,83	الفلاحة + بناء وأشغال العمومية
خيران	884	234	11	351	1480	**1,62**	0,78	0,44	0,67	الفلاحة
الولجة	549	133	5	203	890	**1,68**	0,73	0,35	0,64	الفلاحة
أ رشطش	3074	681	247	1808	5810	**1,44**	0,58	**1,93**	0,88	فلاحة + صناعة
المحل	4443	923	450	2219	8035	**1,50**	0,56	**2,86**	0,78	فلاحة + صناعة
بابار	5969	884	174	2083	9110	**1,78**	0,48	**1,18**	0,64	فلاحة + صناعة
إجمالي المشتغلين الولاية	**37257**	**20813**	**7251**	**36329**	**102350**					

شكل رقم(01) :التخصص الوظيفي للتجمعات العمرانية حسب المشتغلين

في مختلف القطاعات 2008

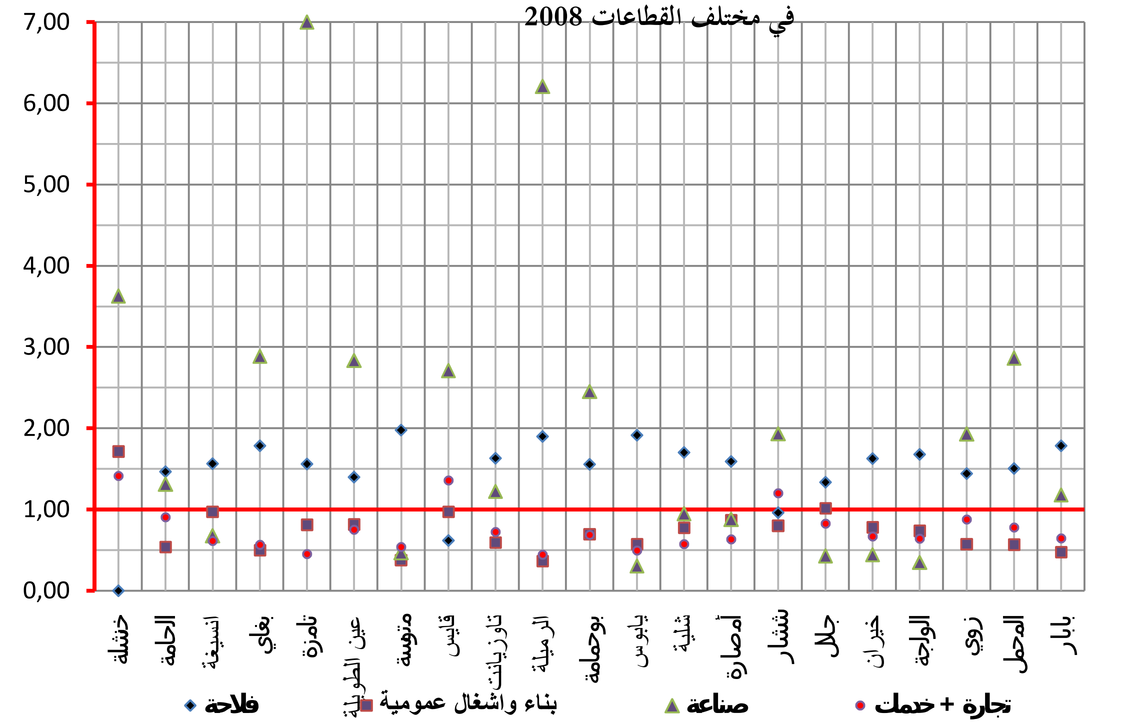

شكل رقم(01) :مقارنة معدلات النمو الحضري لمدن الدراسة ومعدلات نمو المدن الصغرى و معدل النم

الحضري 1998 -2008

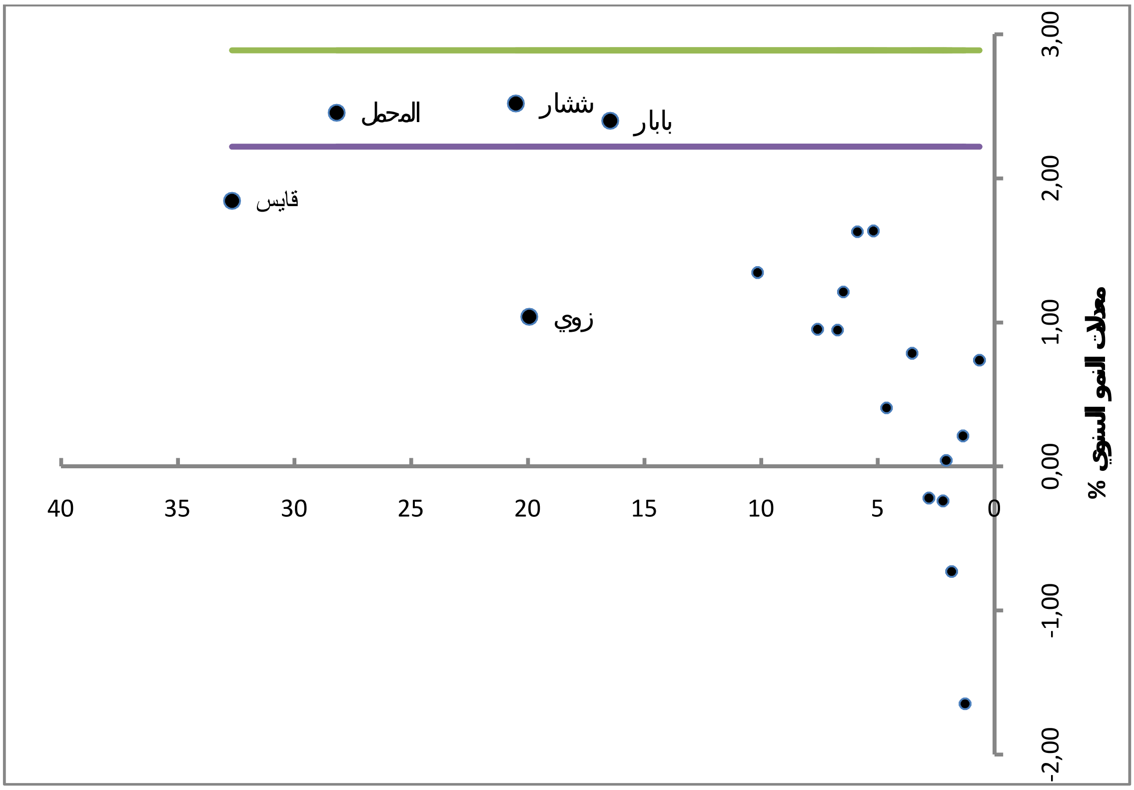

خريطة رقم (01):

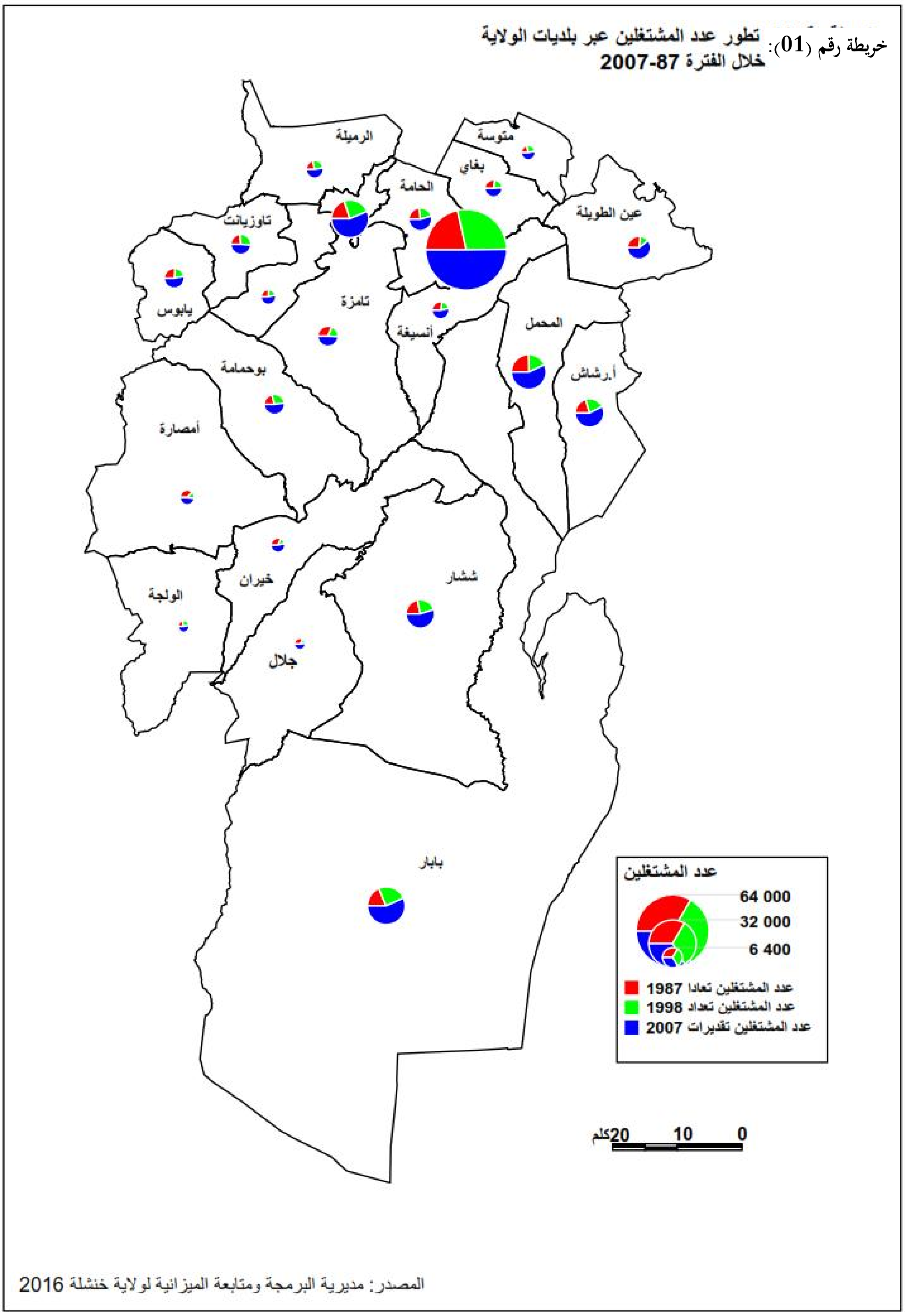
تطور عدد المشتغلين عبر بلديات الولاية
خلال الفترة 87-2007
الرميلة
متوسة
بغاي
الحامة
عين الطويلة
تاوزيانت
يابوس
تامزة
أنسيغة
المحمل
أ.رشاش
بوحمامة
أمصارة
خيران
الولجة
ششار
جلال
بابار
عدد المشتغلين
64 000
32 000
6 400
عدد المشتغلين تعادا 1987
عدد المشتغلين تعداد 1998
عدد المشتغلين تقديرات 2007
0
10
20كلم
المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة 2016

جدول رقم (07): ولاية خنشلة توزيع السكان حسب نموذج زيف لعام 2008

التجمع	الرتبة	س 2008	log n	log pn	log Pn^	logP^	P^ الحجم النظري للسكان
خنشلة	1	108580	0,00	5,04	0,00	5,1840	152757
قايس	2	32668	0,30	4,51	0,30	4,7352	54349
المحل	3	28195	0,48	4,45	0,48	4,4727	29693
ششار	4	20517	0,60	4,31	0,60	4,2864	19337
اولاد رشاش	5	19940	0,70	4,30	0,70	4,1419	13865
بابار	6	16471	0,78	4,22	0,78	4,0239	10565
عين الطويلة	7	10169	0,85	4,01	0,85	3,9240	8395
بوحمامة	8	7582	0,90	3,88	0,90	3,8376	6880
تاوزيانت	9	6739	0,95	3,83	0,95	3,7613	5772
الحامة	10	6490	1,00	3,81	1,00	3,6931	4933
انسيغة	11	5892	1,04	3,77	1,04	3,6314	4279
يابوس	12	5204	1,08	3,72	1,08	3,5750	3759
بغاي	13	4646	1,11	3,67	1,11	3,5232	3336
متوسة	14	3548	1,15	3,55	1,15	3,4752	2987
أمصارة	15	2812	1,18	3,45	1,18	3,4306	2695
الرميلة	16	2207	1,20	3,34	1,20	3,3888	2448
تامزة	17	2072	1,23	3,32	1,23	3,3495	2236
الولجة	18	1839	1,26	3,26	1,26	3,3125	2054
شلية	19	1368	1,28	3,14	1,28	3,2775	1895
جلال	20	1262	1,30	3,10	1,30	3,2443	1755
خيران	21	645	1,32	2,81	1,32	3,2127	1632

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن 2008 + معالجة المعطيات.

شكل رقم (02): منحنى الرتبة - الحجم لزيف

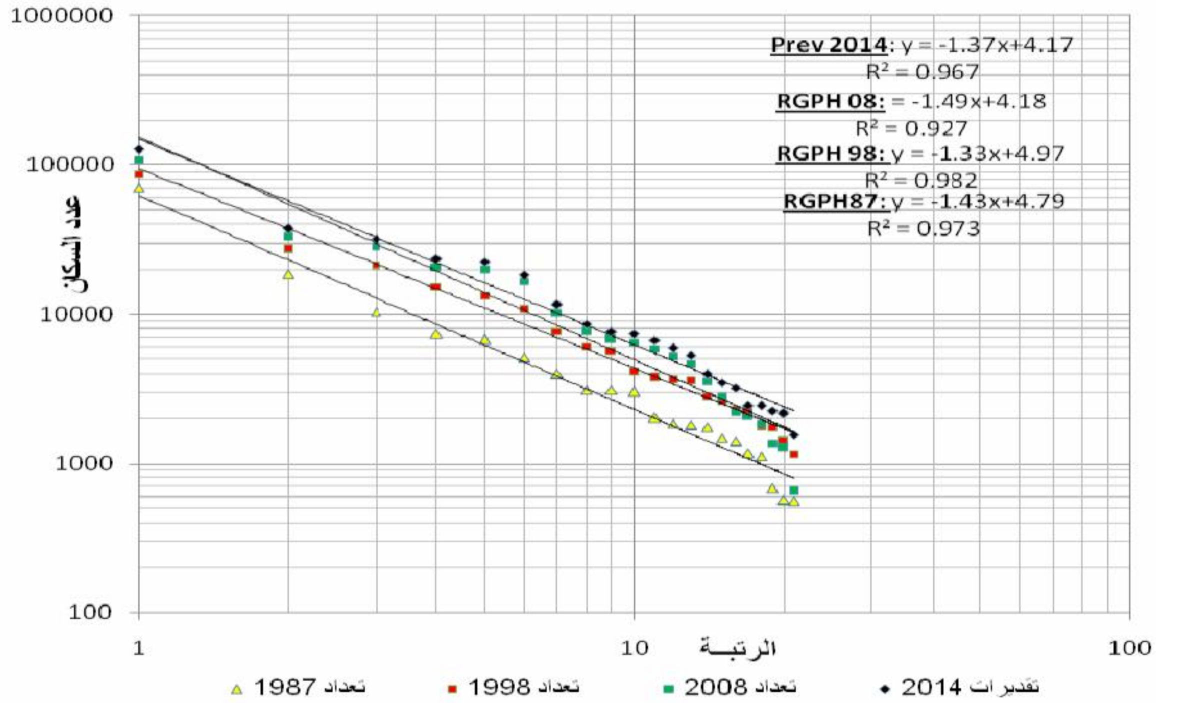

جدول رقم (08): ولاية خنشلة صافي الهجرة عبر التجمعات الرئيسية للبلديات

P ACL 2008	TAC 98/08	POP ACL 98	TAC 87/98	POP ACL 87	P2008 '	P98 '	هـ ص 87-98	ص هـ 98-2008	التجمع
10169	1,35	7648	2,1	5119	9926	7602	46	243	ع الطويلة
16471	2,18	13385	4,9	6752	17371	10026	3359	-900	بابار
4646	0,41	4123	1,9	3030	5351	4499	-376	-705	بغاي
7582	0,95	6020	2,5	4001	7813	5940	80	-231	بوحمامة
20517	2,52	10863	3,6	3097	14098	4599	6264	6419	ششار
1368	0,21	1152	1,3	568	1495	843	309	-127	شلية
1262	-1,65	2293	-1,1	1166	2976	1732	561	-1714	جلال
6490	1,21	3666	2,2	1843	4758	2737	929	1732	الحامة
28195	2,46	21335	3,9	10382	27688	15416	5919	507	المحمل
1839	-0,73	1751	4,1	1119	2273	1662	89	-434	الولجة
5892	1,63	3761	3	1411	4881	2095	1666	1011	انسيغة
32668	1,84	27210	3,5	18554	35313	27551	-341	-2645	قايس
108580	2,25	86615	1,8	69761	112409	103586	-16971	-3829	خنشلة
645	0,74	2246	1,8	557	2915	828	1418	-2270	خيران
2812	-0,22	2609	-2,6	1756	3386	2607	2	-574	أمصارة
3548	0,79	2794	2,1	1803	3626	2678	116	-78	متوسة
2207	-0,24	1786	0,5	1490	2318	2212	-426	-111	الرميلة
2072	0,04	1439	-0,6	679	1868	1008	431	204	طامزة
6739	0,95	5640	2,5	3100	7320	4603	1037	-581	توزيانت
5204	1,63	3582	1,5	2026	4649	3008	574	555	يابوس
19940	1,04	15298	5,5	7398	19853	10985	4313	87	زوي

المصدر: بيانات التعدادات العامة للسكن والسكان (87-98-2008)

جدول رقم(09): مؤشر الرفاهية (درجة تجهيز المساكن) عبر التجمعات الحضرية

التجمعات	مطبخ	حمام	مرحاض	شبكة الكهرباء	الغاز الطبيعي	شبكة الصرف الصحي	شبكة مياه الشرب	سيارة سياحية	تلفزيون	ثلاجة	آلة طبخ	آلة غسل	مكيف	IC
ع. الطويلة	95,1	44,6	91,1	92,8	7,9	77,1	83,2	15,1	93,4	85,7	41,1	10	1,6	**56,82**
بابار	78,2	32,5	68,6	74,5	2,4	48,6	51,1	15,6	82,9	69,4	32,2	9,6	3,1	**43,75**
بغاي	97,9	39,1	90,1	97,1	47,3	68,7	71,9	10,7	92,8	82,7	24,6	3,7	1,2	**55,98**
بوحمامة	91,3	55,2	87	95,8	10,3	72,1	72,5	24,5	92,2	91,6	53,3	14,8	9,1	**59,21**
ششار	91,1	68,2	93	92,9	7	79,3	85	20,7	91,4	91,7	53,9	17,4	5,2	**61,29**
شلية	83,1	37,5	83	96,2	1,4	45,4	55,9	20,7	89,6	91,9	15,2	5,7	0,2	**48,14**
جلال	90,9	81,1	91,7	92,7	2,6	89,1	77,6	14,1	91,6	87,9	52,4	5	0,4	**59,78**
الحامة	93,4	41,4	81,5	95,5	50,2	54,1	60,1	17,3	94,3	92	36,8	13,8	3,3	**56,44**
المحمل	83,1	36,9	86,8	95,4	59,8	69,6	66,7	18	91,2	81,9	31	17,6	2,5	**56,96**
الولجة	95	66,9	88,5	90,4	9	83,5	71,9	24,4	95,7	95,7	50,7	32,4	23	**63,62**
انسيغة	86,7	44,7	78,7	94,5	61,3	64,7	62,7	16,9	92,5	85,7	44	14,1	1,4	**57,53**
قايس	95,5	58,5	97,3	98,7	83,7	96,5	94,6	17,8	95,6	93	52,5	24,8	7	**70,42**
خنشلة	96,5	68,7	98,6	98,9	94,8	97,8	90,4	21,6	96,6	94,2	61,9	34,4	8,5	**74,07**
خيران	64,5	19,8	59,3	88,3	1,2	28,3	24,7	12,6	80,9	77,1	11,7	0,6	0,3	**36,10**
أمصارة	67,6	36,1	91,1	85,8	1,7	78,4	61,6	11,6	72,8	69,6	19,7	1,5	0,2	**45,98**
متوسة	89,8	51,9	92	96	63,8	66,1	67,2	16,5	95,8	89,8	46,9	13	7,7	**61,27**
زوي	90,9	32,4	84,3	89,3	31,1	75	71,8	14,5	85,5	72,4	32,7	13	1,2	**53,39**
ارميلة	93	31	90,3	91,3	7,2	47,2	73,7	16,6	91,6	86	12,2	4,8	0,5	**49,65**
تامزة	72,7	25,2	45,5	89,7	1,3	28,8	25,7	18,8	87,3	78,2	12,7	3,8	0,4	**37,70**
تاوزيانت	83,5	50,7	85,9	95,6	59	65,4	58,7	12,3	90,4	89,7	27,7	8,7	2,1	**56,13**
يابوس	70,7	29,2	76,3	93,8	48,5	47,4	54,4	12,8	89	88,3	21,2	4	3	**49,12**
المتوسط	**89,7**	**51,2**	**88,3**	**93,8**	**52,7**	**76,7**	**75**	**18,3**	**92,1**	**87**	**44,3**	**19,7**	**5,1**	**61,07**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2008

جدول رقم (10): المؤشرات المعتمدة لإنشاء مصفوفة رتب التجمعات من حيث التنمية الحالية

التجمع الحضري	TOT	الترتيب	TOP	الترتيب	Ratio 2007 I	الترتيب	% emplois	الترتيب	Taux R D	الترتيب	N lycie	الترتيب	CFP	Taux de chô	الترتيب	Ind%	الترتيب	com/1000p	الترتيب	Net1000h	الترتيب	emplois 08	الترتيب	P ACL2008	الترتيب	Da/hab	الترتيب	P. Ind.	الترتيب	Services	الترتيب	TAC98/08	الترتيب	Jeune2008	الترتيب	مجموع الرتب	الملاحظة
خنشلة	6	5	2	2	1195	2	31	1	80	13	8	1	2	14.3	18	56	1	101	1	108	1	31850	1	108580	1	1195	3	1050	1	1308	1	2.25	3	53.2	12	56	أحسن تنمية
قايس	6	8	2	10	719	4	9	3	62	12	1	8	1	13	13	11	2	35	2	63	4	8432	2	32668	2	719	5	303	2	320	2	1.84	5	55.3	3	84	
الحامة	6	1	2	3	2819	1	4	8	29	8	0	14	0	11.7	4	1	11	23	8	106	2	1184	11	6490	10	2819	2	34	9	53	9	1.21	9	54	8	110	
بابار	6	11	3	20	859	3	9	2	33	2	1	6	0	9.9	2	2	8	15	17	30	12	4974	4	16471	6	859	4	100	5	96	5	2.18	4	53.3	11	111	
ششار	7	20	2	12	609	6	5	6	29	5	3	2	2	14.9	20	4	4	24	18	39	11	2915	6	20517	4	3375	1	163	3	141	3	2.52	1	49.2	17	122	
المحمل	6	13	2	14	272	17	8	4	67	9	1	5	0	13.8	17	6	3	18	13	50	7	5616	3	28195	3	272	16	142	4	112	4	2.46	2	52.2	13	134	
بوحمامة	6	5	2	4	466	8	3	9	54	4	0	16	0	12.7	10	2	10	24	7	21	16	1815	8	7582	8	465	8	44	8	79	6	0.95	11	57.1	2	138	
ع الطويلة	6	9	2	6	252	18	4	7	45	1	1	9	0	12.6	9	3	7	18	14	41	10	2069	7	10169	7	252	17	47	7	72	7	1.35	8	53.5	9	143	
بغاي	6	4	2	5	334	14	2	15	49	3	1	12	1	10.3	3	1	12	26	4	54	6	1321	10	4646	13	334	13	17	13	29	12	0.41	15	53.4	10	154	
أنسيغة	6	2	2	8	280	16	2	13	42	11	1	10	1	13.2	14	0	14	22	9	71	3	1094	12	5892	11	280	15	20	12	33	10	1.63	7	49.3	15	167	
[illegible]	6	15	2	17	382	12	6	5	59	17	1	7	1	14.4	19	3	6	21	10	28	13	4050	5	19940	5	382	11	51	6	6	18	1.04	10	50.8	15	176	
تاوزيانت	6	17	2	16	394	10	2	12	35	20	0	15	0	13.3	16	1	13	19	12	58	5	1454	9	6739	9	394	9	34	10	55	8	0.95	12	57.4	1	193	
جلال	6	7	2	7	390	11	1	20	1	7	1	13	0	12.9	12	0	19	20	11	48	9	345	20	1262	20	390	10	16	14	22	13	-1.65	21	47.8	19	214	
متوسة	6	3	2	9	212	20	2	16	9	16	0	19	0	12.5	8	0	17	31	3	48	8	906	15	3548	14	212	19	11	18	7	17	0.79	13	54.2	7	215	
شلية	6	16	2	15	405	9	2	17	24	6	2	4	1	12	6	0	15	15	5	21	17	372	19	1368	19	73	21	14	16	16	15	0.21	16	54.5	6	216	
الرميلة	6	10	2	11	585	7	2	14	29	18	0	17	0	9.2	1	2	9	17	15	19	19	732	17	2207	16	585	7	12	17	5	19	-0.24	19	54.6	5	216	
طامزة	6	12	2	13	625	5	3	11	13	19	2	3	1	15.3	21	4	5	16	16	21	18	485	18	2072	17	625	6	11	19	9	16	0.04	17	51.2	14	216	
يابوس	7	19	2	18	132	21	3	10	16	21	1	11	1	12.7	11	0	18	14	19	27	14	1053	13	5204	12	132	20	32	11	31	11	1.63	6	54.7	4	235	
المصارة	7	21	3	21	295	15	1	19	64	15	0	20	0	11.9	5	0	16	24	6	13	21	910	14	2812	15	295	14	15	15	20	14	-0.22	18	48.2	18	249	
خيران	7	18	2	19	354	13	2	18	10	14	0	18	0	12.4	7	0	20	12	21	26	15	160	21	645	21	354	12	5	21	4	20	0.74	14	46.3	21	272	
الولجة	6	14	1	1	216	19	1	21	0	10	0	21	1	13.2	15	0	21	14	20	16	20	809	16	1839	18	216	18	7	20	2	21	-0.73	20	47.7	20	275	أسوء تنمية

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن 2008 +مخطط التهيئة و التنمية المستدامة لولاية خنشلة 2009

الجدول رقم (11) : تطبيق قانون رايلي على مراكز البلديات

التجمع B	عدد تجار التجزئة والجملة	التجمع A	المسافة A-B	الحد التجاري بالـ : كلم	نقطة القطع بين المدنية الاصل والمركز المجاور بـسم	المسافة بين A B بـ السنتيمتر
عين الطويلة	116	متوسة	22,4	**13,4**	2,0	3,28
بابار	158	المحمل	24,5	**13,7**	2,0	3,59
		انسيغة	23,6	**14,6**	2,1	3,46
		زوى	26,2	**15,0**	2,2	3,84
		ششار	18	**10,9**	1,6	2,64
		تامزة	12,2	**8,8**	1,3	1,79
بغاي	37	متوسة	13,9	**7,6**	1,1	2,04
		الرميلة	19,3	**10,8**	1,6	2,83
		الحامة	8,3	**5,1**	0,8	1,22
بوحمامة	116	يابوس	15	**8,8**	1,3	2,20
		شليا	5,4	**3,8**	0,6	0,79
		امصارة	18	**12,1**	1,8	2,64
		تامزة	24	**16,6**	2,4	3,52
		خيران	34,7	**26,0**	3,8	5,09
ششار	377	جلال	17,2	**14,8**	2,2	2,52
		امصارة	41,5	**32,6**	4,8	6,09
		تامزة	21,8	**17,5**	2,6	3,20
		خيران	22,3	**18,8**	2,8	3,27
شلية	20	يابوس	13,3	**8,4**	1,2	1,95
		تامزة	25,8	**12,4**	1,8	3,78
		توزيانت	15,9	**10,7**	1,6	2,33
جلال	10	خيران	14,5	**7,7**	1,1	2,13
		الولجة	18,2	**10,3**	1,5	2,67
الحامة	97	الرميلة	16,3	**11,0**	1,6	2,39
		انسيغة	11,9	**6,7**	1,0	1,74
		طامزة	26,4	**17,8**	2,6	3,87
المحمل	255	زوى	17,3	**8,9**	1,3	2,54
		عين طويلة	23,8	**14,2**	2,1	3,49
		انسيغة	6,8	**4,1**	0,6	1,00
		خنشلة	8,9	**1,3**	0,2	1,30
قايس	587	الرميلة	8,19	**6,8**	1,0	1,20
		الحامة	11,9	**8,5**	1,2	1,74
		توزيانت	12,3	**8,9**	1,3	1,80
		تامزة	27,9	**23,3**	3,4	4,09
		شلية	20,2	**17,1**	2,5	2,96
الولجة	6	خيران	11,5	**6,8**	1,0	1,69
		امصارة	34,7	**23,7**	3,5	5,09
انسيغة	60	تامزة	21	**13,0**	1,9	3,08
خنشلة	4493	انسيغة	4	**3,6**	0,5	0,59
		بغاى	11,4	**10,5**	1,5	1,67
		الحامة	8,7	**7,6**	1,1	1,28
		عين الطويلة	29,2	**25,2**	3,7	4,28
		متوسة	22	**19,8**	2,9	3,23
خيران	13	أمصارة	28,3	**16,8**	2,5	4,15
أمصارة	28	يابوس	18,6	**10,9**	1,6	2,73
متوسة	53	/	/	/	/	/
الرميلة	23	تاوزيانت	12	**7,9**	1,2	1,76
تامزة	23				0,0	
تاوزيانت	87	يابوس	20,6	**11,4**	1,7	3,02
يابوس	57	/	/	/	/	/
زوي	282	عين الطويلة	22,4	**13,6**	2,0	3,28

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن 2008 +مخطط التهيئة و التنمية المستدامة لولاية خنشلة 2009

جدول رقم(11): التدفقات بين البلديات داخل إقليم الولاية

الربط	عدد الحافلات	عدد الأماكن	الدورات/اليوم
خنشلة–قايس	29	900	4
خنشلة – ششار	29	934	4
خنشلة–زوي	31	930	4
خنشلة–عين الطويلة	13	382	4
خنشلة – بابار	13	419	5
قايس– توزيانت	14	322	6
قايس – بوحمامة	16	470	4
قايس– يابوس	16	439	4
خنشلة– الحامة	18	499	5
خنشلة–طامزة	4	72	6
خنشلة–بغاي	9	177	7
خنشلة–عين ميمون	2	45	4
خنشلة– فرنجل	2	44	5
خنشلة – بوحمامة	3	90	4
خنشلة– الرميلة	08	172	7
بوحمامة– امصارة	4	75	5
عين الطويلة –متوسة	4	82	4
قايس –عين ميمون	3	57	4
ششار– فرلايجو	3	68	4
قايس–يابوس	1	30	4
المحمل–أولاد عالزدين	03	71	4
زوي–الميتة	1	15	1
خنشلة–اشرتيتن	1	46	3
ششار–تامدجيت	1	12	5
ششار– جلال	2	85	4
المجموع	230	6436	

المصدر: مخطط النقل لولاية خنشلة 2009

فهرس الموضوعات، الأشكال، الخرائط والجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
(01)	الدوائر و البلديات لولاية خنشلة سنة 1984.	09
(02)	توزيع البلديات حسب الطبيعة التضاريسة	17
(03)	التركز السكاني عبر بلديات الولاية	21
(04)	توزيع الكثافة السكانية عبر بلديات الولاية عام 2014	25
(05)	علاقة الطرق بحجم السكان لعام 2014	27
(06)	علاقة شبكة الطرق بالمساحة عبر بلديات الولاية 2014	29
(07)	مكانة المدن الصغيرة وتطورها ضمن الشبكة الحضرية الوطنية بمختلف أحجامها	46
(08)	تطور عدد التجمعات الحضرية حسب الفئات الحجمية للنظام الحضري الخنشلي (98-2016)	49
(09)	هراركية الشبكة الحضرية لولاية خنشلة 2008	51
(10)	تطور التجمعات العمرانية حسب النوع و المستوى بين 98 و 2008	52
(11)	قياس التوزيع الحضري للمدن عبر إقليم ولاية خنشلة	54
(12)	معدل النمو السنوي للسكان مدن الدراسة قايس اولاد رشاش بابار ششار المحمل	58
(13)	توزيع بلديات مدن الدراسة حسب التشتت إحصاء 2008	60
(14)	معدل النمو السنوي للسكان مدن الدراسة قايس اولاد رشاش بابار ششار المحمل	61
(15)	الوزن الديموغرافي للمدن الصغيرة ضمن المنظومة الحضرية للولاية	66
(16)	التخصص الوظيفي لمدن الدراسة 2008	69
(17)	التوزيع الوظيفي لسكان مدن الدراسة 2008	70
(18)	الوزن الخدمي و التجاري للمدن الصغيرة ضمن المنظومة الحضرية للولاية	72
(19)	وزن المدن الصغيرة المدروسة من إجمالي مناصب الشغل في التجمعات الرئيسية	74
(20)	ولاية خنشلة تطور الشغل حسب قطات النشاط الاقتصادي	77
(21)	علاقة معدل النمو السكاني ومعدل تطور الشغل في الفترة 98-2008	78
(22)	العلاقة بين معدلات شغل السكان ومعدلات تطور قطاع الخدماتخلال الفترة 98-2008	79
(23)	علاقة تطور معدلات النمو السكاني ومعدلات تطور الخدمات خلال الفترة 98-2008	79
(24)	صافي الهجرة للفترتين (87-98) و (98-2008) حسب التجمعات الرئيسة للبلديات	82
(25)	العلاقة بين عدد المحلات و عدد السكان في 2014	85
(26)	توزيع التجار عبر بلديات الولاية	86
(27)	الجذب التجاري للمدن الصغيرة	88
(28)	ترتيب البلديات حسب فئات انطلاقا من مصفوفة الفوارق	91
(29)	نصيب التجمعات من مؤشر الغنى لعام 2008	96

(30)	**ولاية خنشلة تطبيق قانون رابلي على المدن** الصغير **و مقر الولاية**	107
(31)	تنقيط الطرق حسب الأهمية	114
(32)	مؤشر سهولة الدخول إلى المدينة	114
(33)	الهياكل الصحية بمدينة قايس	116
(34)	**مدينة قايس:** عدد المترددين على المستشفى من مختلف المناطق المجاورة **حسب معطيات** 2008	117
(35)	**مدينة قايس:** عدد المترددين على الثانويات 2014	119
(36)	**مدينة قايس:** عدد الرحلات اليومية للمسافرين عبر مختلف الخطوط	121
(37)	**مدينة ششار:** عدد الرحلات اليومية للمسافرين عبر مختلف الخطوط	124
(38)	ششار أهم الهياكل الصحية بالمدينة	126
(39)	**مدينة ششار:** عدد المترددين على المستشفى من مختلف المناطق المجاورة حسب معطيات 2008	126
(40)	**مدينة زوي: عدد** الرحلات اليومية للمسافرين عبر مختلف الخطوط	128
(41)	**مدينة المحمل:** عدد الرحلات اليومية للمسافرين عبر مختلف الخطوط.	130
(42)	**مدينة بابار:** عدد الرحلات اليومية للمسافرين عبر مختلف الخطوط	132

فهرس الخرائـــــــــــط

رقم الشكل	العنـــــــــــــوان	الصفحة
(01)	شمال الشرق الجزائري، الموقع الجغرافي لولاية خنشلة	07
(02)	شمال الشرق الجزائري: الموقع الإداري لولاية خنشلة	08
(03)	التقسيم الإداري لولاية خنشلة 1984	10
(04)	خريطة التساقطات المطرية بإقليم ولاية خنشلة	12
(05)	خريطة الشبكة الهيدروغرافية لولاية خنشلة	12
(06)	توزيع بلديات ولاية خنشلة حسب نوع التضاريس	15
(07)	توزيع استخدامات الأرض عبر بلديات الولاية	16
(08)	أهم المقومات السياحية لولاية	18
(09)	التركزات السكانية عبر بلديات ولاية خنشلة-حسب قرينة جيني-	23
(10)	توزيع الكثافة عبر بلديات الولاية سنة 2014	26
(11)	ولاية خنشلة كثافة الطرق بالنسبة للسكان لسنة 2014 عبر البلديات	28
(12)	التغطية المجالية بشبكة الطرق عبر بلديات الولاية 2009	30
(13)	الموقع الإداري لبلديات المدن المدروسة	37
(14)	نمط التوزيع المجالي للتجمعات الحضرية الرئيسية لمقرات بلدية ولاية خنشلة	56
(15)	سكان التجمعات الحضرية لولاية خنشلة حسب تقديرات 2008	59
(16)	توزيع سكان التجمعات الحضرية الرئيسية لولاية خنشلة حسب تقديرات 2014	59
(17)	تطور معدلات سكان التجمعات الرئيسية لمقرات البلديات خلال الفترة 1997- 2014	62
(18)	بلديات ولاية خنشلة، أحجام السكان لعام 2014 ومعدلات نموهم الديموغرافي خلال الفترة 2008-1998.	63
(19)	توزيع نسبة المشتغلين عبر التجمعات العمرانية حسب تقديرات 2014.	76
(20)	مؤشر صافي الهجرة عبر التجمعات العمرانية الرئيسية لبلديات الولاية خلال الفترتين 1987-1998-1998-2008.	84
(21)	تصنيف التجمعات الحضرية حسب مؤشرات التنمية المحالية.	92
(22)	مؤشر الإسكانية عبر التجمعات الرئيسية لولاية خنشلة	99
(23)	الفوارق التنموية عبر البلديات و الديناميكية المجالية عبر التجمعات الرئيسية لولاية خنشلة	102
(24)	مجالات النفوذ النظرية للمراكز البلديات حسب قانون رايلي	106
(25)	المجالات المختلة وظيفيا حسب - قانون رايلي-	106
(26)	مجالات النفوذ النظرية للمدن الصغير حسب قانون رايلي	108
(27)	مجالات النفوذ النظرية حسب طريقة تيسان	112
(28)	سهولة الدخول إلى المدن حسب نوعية الطريق	115

(29)	الأصل الجغرافي للمرضى المترددين على مستشفى قايس	118
(30)	الوافدين للمؤسسات التعليمية لمدينة قايس	120
(31)	جاذبية مدينة قايس حسب وسائل النقل	122
(32)	جاذبية مدينة ششار حسب وسائل النقل	125
(33)	المترددين على مستشفى ششار	127
(34)	جاذبية مدينة زوي حسب وسائل النقل	129
(35)	جاذبية مدينة المحمل حسب وسائل النقل	131
(36)	جاذبية مدينة بابار حسب وسائل النقل.	133

فهرس الأشكـــــــــال

رقم الشكل	العنـــــــــــوان	الصفحة
(01)	تكوين ولاية خنشلة خلال التقسيم الإداري 1974	09
(02)	منحنى أومبارجي للنطاقات المناخية	11
(03)	تطور عدد سكان التجمعات عبر ولاية خنشلة	19
(04)	ولاية خنشلة توزيع نسبة تركز السكان عبر البلديات -حسب قرينة جيني-	21
(05)	نظام السقي والزراعة في منطقة ششار	36
(06)	علاقة الرتبة الحجم للشبكة الحضرية من 5000 نسمة في 1966	44
(07)	علاقة الرتبة الحجم للشبكة الحضرية من 5000 نسمة في 1987	44
(08)	الشبكة الحضرية الوطنية علاقة الرتبة الحجم لنظام مشكل من 580 وحدة حضرية أكثر من 20000 نسمة	45
(09)	تطور عدد المدن الصغيرة حسب مختلف التعدادات	45
(10)	تطور عدد االتجمعات الحضرية حسب مختلف التعدادت حسب الفئات الحجمية	45
(11)	رتبة و حجم المراكز العمرانية لولاية خنشلة 87	48
(12)	رتبة وحجم المراكز العمرانية لولاية خنشلة 98	48
(13)	رتبة وحجم المراكز العمرانية لولاية خنشلة 2008	48
(14)	رتبة وحجم المراكز العمرانية لولاية خنشلة 2014	48
(15)	هراركية الشبكة الحضرية لولاية خنشلة 2008	51
(16)	الوزن الديمغرافي للمدن الصغيرة والتجمعات العمرانية الرئسية اقل من 20000 نسمة حسب إحصاء 2008	67
(17)	الوزن الديموغرافي للمدن الصغيرة و التجمعات العمرانية الرئيسية أقل من 20000 نسمة حسب تقديرات 2016	67
(18)	التخصص الوظيفي للتجمعات العمرانية حسب المشتغلين في مختلف القطاعات 2008	69
(19)	توزيع المشتغلين عبر مختلف القطاعات الاقتصادية ببلديات مدن الدراسة	70
(20)	الوزن الوظيفي للمدن الصغيرة و المراكز الحضرية أقل من 20000 نسمة باعتماد معيار التجارة والخدمات	73
(21)	وزن المدن الصغيرة المدروسة من إجمالي مناصب الشغل	75
(22)	توزيع المشتغلين عبر التجمعات الرئيسية 2008	75
(23)	علاقة معدل النموالسكاني ومعدل تطور الشغل في الفترة 98-2008	78
(24)	علاقة تطور الخدمات بمعدل النمو السكاني خلال افترة 98-2008	80
(25)	العلاقة بين حجم السكان و المحلات التجارية بالمدن الصغيرة المدروسة	86
(26)	علاقة عدد السكان بعدد تجار التجزئة والجملة	87
(27)	مجموع رتب التجمعات الحضرية حسب مختلف المؤشرات	93
(28)	العلاقة بين رتبة التجمعات العمرانية ورتبة البلديات	94
(29)	مؤشر الغنى حسب التجمعات العمرانية 2008	96

(30)	علاقة رتبة مؤشر الغنى دج/فرد بالفوارق التنموية للتجمعات الحضرية	97
(31)	مؤشر الإسكانية عبر التجمعات العمرانية للولاية	98
(32)	كيفية رسم مضلعات تيسان	111
(33)	علاقات أحادية التوجه لمدينة قايس مع المراكز الحضرية و التجمعات الثانوية	123
(34)	العلاقات الترابطية بين المدن الصغيرة ومجالها المجاور	134

فهرس الصـــــور

رقم الصورة	العنـــــــوان	الصفحة
(01)	شارع رئيسي في مدينة قايس في الفترة الاستعمارية	31
(02)	قصر الجازية المحمل (تازڨاغت سابقا)	34
(03)	شرفات تاغيت جنوب تابردڨة	35
(04)	المنطقة الأثرية تابردڨة بششـــــار	36

فهرس الموضوعـــات

العنـــــــــــــوان	الصفحة

المقدمة العامة: 1
الإشكالية: 2
أهداف البحث: 2
خطوات البحث و معالجة الإشكالية: 3
- مرحلة البحث النظري: 3
- مرحلة البحث الميداني: 3
- مرحلة معالجة المعطيات: 3
نقائص و مشاكل البحث: 4
الفصل الأول: ولاية خنشلة: تقديم عام ولمحة تاريخية عن نشأة المدن الصغيرة 5
مقدمة الفصل: 5
1- لمحة تاريخية عن ولاية خنشلة: 5
2- الموقع والنشأة الإدارية لولاية خنشلة 6
2-1- الموقع الجغرافي والإداري: 6
2-2- النشأة الإدارية: 8
3- لمحة حول الخصائص الطبيعية: 11
3-1- الوحدات الطبوغرافية 14
3-1-1- الجبال: 14
3-1-2- الهضاب والسهول 14
3-1-3- المنطقة السهبية الصحراوية 14
4- المؤهلات السياحية لولاية خنشلة: 17
5- تطور السكان : 19

5- 1- تحصيل قرينة جيني (Indice de GINI): 20
الفئة الأولى: تركز شديد للسكان 20
الفئة الثالثة: تبعثر عادي أو ضعيف للسكان..... 21
الفئة الرابعة: تبعثر شديد للسكان..... 21
5-2- الكثافة السكانية:كثافة غير متوازنة..... 24
6- تحليل بنية شبكة الطرق: " شبكة ذات توزيع غير منتظم "..... 27
6-1- معدل كثافة الطرق بالنسبة للسكان..... 27
6-2- مؤشر معدل مسافة الطرق بالنسبة للمجال: (تغطية غير مقبولة للمجال) 29
4- الموقع الإداري ونشأة المدن المدروسة 31
4-1- قايس إداريا وتاريخيا :..... 31
4-2- أولاد رشاش(زوي) إداريا وتاريخيا:..... 32
4-3- بابار إداريا وتاريخيا: 32
4-4- المحمل (تازقاغت) إداريا وتاريخيا:..... 33
أصل التسمية..... 34
4-5- ششار إداريا وتاريخيا:..... 35
خلاصة الفصل الأول: 39
الفصل الثاني: دراسة تحليلية للشبكة العمرانية لولاية خنشلة..... 39
مقدمة الفصل: 39
I- ظاهرة المدن الصغيرة و تطور الشبكة الحضرية في الجزائر..... 39
I- 1 - مفهوم المدينة الصغيرة:..... 39
I- 2- تراتب المدن: 40
I- 3- ظاهرة المدن الصغيرة في الجزائر..... 41
I- 4- ظهور المدن الصغيرة في الجزائر: 42

II- تحليل الشبكة العمرانية لولاية خنشلة باستخدام نموذج زيبف (Zipf): 47
III- نمط التوزيع المكاني للمدن الصغيرة : 53
IV- المدن الصغرى بولاية خنشلة:النمو السكاني والوظائف الحضرية 57
1- السكـان: 57
1-2- الوزن السكاني لمجال الدراسة : حسب إحصاء 2008 57
1-3- التوزيع المجالي للسكان:من خلال تقييم الوزن الديموغرافي لمدن الدراسة ضمن أقاليمها البلدية نجد:... 58
1-4- النمو السنوي للسكان : 60
1-4-1- الفترة 1987-1998: 60
1-4-2- الفترة 1998-2008: 61
1-3-3- الفترة 2008-2014: 61
خلاصة الفصل: 64
الفصل الثالث: الوزن الديموغرافي والوظيفي للمدن الصغيرة بالولاية 65
مقدمة الفصل: 65
1- قياس الوزن الديموغرافي :..... 65
2- التوزيع الوظيفي للسكان والتخصص الوظيفي لبلديات مدن الدراسة 68
2-1- التخصص الوظيفي: 68
2-2- التوزيع الوظيفي للسكان عبر بلديات مدن الدراسة 70
3- قياس الوزن الوظيفي للمدن الصغيرة في الولاية: ت 72
4- وزن المدن الصغيرة المدروسة من مناصب الشغل: 73
4- 1 - علاقة تطور الشغل و معدلات النمو السكاني خلال الفترة 98-2008: 77
4- 2 - علاقة معدلات النمو السكاني و معدلات تطور الخدمات خلال الفترة 98-2008:..... 79
5- تقييم الهجرة خلال الفترتين 1987-1998 و الفترة 1998-2008 :..... 81
5-1- الفترة 1987-1998: 83

5-2- الفترة 1998-2008: 83
6- علاقة حجم السكان بعدد المحلات التجارية 85
6-1- توزيع المحلات التجارية وعلاقتها بالأحجام السكانية: 85
6-2- الجاذبية التجارية:..... 87
7- ترتيب التجمعات الرئيسية في البلديات ورتبة المدن الصغيرة: 88
7-1 - مؤشرات التصنيف:..... 89
7-2- منهجية العمل: 89
7-3- تحليل نتائج مصفوفة الرتب..... 90
7-4- تحليل بعض العلاقات المؤثرة في مستويات التنمية: 93
7-4-1- العلاقة بين مجموع رتب التجمعات الحضرية و مجموع رتب البلديات:..... 94
7-4-2- العلاقة بين رتبة التجمعات والوسط الطبيعي 94
7-4-3- العلاقة بين مؤشر الغنى والمستوى التنموي للتجمعات الحضرية 95
الفئة الأولى: مؤشر غنى هام..... 95
الفئة الثانية : مؤشر غنى متوسط..... 95
الفئة الثالثة: مؤشر غنى ضعيف..... 95
8- مؤشر الرفاهية: (تجهيز المسكن): 97
- الفئة الأولى: تجمعات عمرانية ذات تجهيز داخلي جيد لمساكنها 100
الفئة الثانية: تجمعات ذات تجهيز متوسط لمساكنها 100
الفئة الثالثة: تجمعات لها مؤشر إسكانية ضعيف..... 100
خلاصة الفصل: 103
الفصل الرابع: علاقة المدن الصغيرة بالتنظيم المجالي في الإقليم الولائي المختلي 104
مقدمة الفصل: 104
1- مجالات النفوذ النظرية والواقعية: 104

1- 1- مجالات النفوذ النظرية : 104
1-1-1- تطبيق قانون رايلي على التجمعات الرئيسية لبلديات الولاية..... 105
1-1-2-استخراج مجال النفوذ للمدن الصغيرة بتطبيق قانون رايلي: 107
1-1-3- طريقة تيسان و استخراج مجالات النفوذ: 110
1-1-4- تطبيق النظرية على المقرات الرئيسية للبلديات: 113
1-1-5- سهولة الدخول إلى المدن : 114
1-2- مجالات النفوذ الواقعية للمدن الصغيرة 116
1- مجال نفوذ مدينة قايس (إشعاع وسيطرة على الجهة الغربية) 116
أ - جاذبية التجهيزات الصحية: " علاقات تتماشى مع القطاع الصحي الإداري "..... 116
ب- جاذبية التجهيزات التعليمية (الثانويات): 119
ج- إشعاع مدينة قايس حسب وسائل النقل: 121
2- إشعاع مدينة ششار..... 123
أ- إشعاع مدينة ششار حسب وسائل النقل..... 123
ب- مدينة ششار جاذبية التجهيزات الصحية: 126
3- إشعاع مدينة زوي، المحمل، بابار حسب وسائل النقل 128
أ- إشعاع مدينة زوي حسب وسائل النقل:..... 128
ب- إشعاع مدينة المحمل حسب وسائل النقل: 130
ج- إشعاع مدينة بابار حسب وسائل النقل:..... 132
2- النتائج والاقتراحات:..... 135
أولا: النتائج:..... 135
ثانيا: اقتراحات لتعزيز دور ومكانة المدن الصغيرة للإقليم الولائي الخنشلي: 137
خلاصة الفصل الرابع:..... 138
الخاتمة العامة:..... 139

المراجع 141
الملحق 144
الفهارس 157
الملخصات 169

الملخصات

Titre du mémoire : rôle des petites villes dans l'équilibre spatial cas de Khenchela et son territoire voisin

Résumé:

Cette étude portait sur les petites villes dans la wilaya de Khenchela en termes de taille et les fonctions offertes à la population, cette étude a tenté de montrer la relation entre les facteurs géographiques, naturels et humains, et leur impact sur la répartition des petites villes dans la wilaya de Khenchela.

L'étude vise à identifier les caractéristiques urbaines et démographiques et les taux de croissance de la population de ces villes, et les raisons des différenciations entre eux, puis les classés en fonction de leurs activités et leur aire d'influences et mettre en évidence l'efficacité des services dans ces petites villes.

On a utilisé plusieurs méthodes statistiques pour atteindre les objectifs de notre étude, tels que des rapports simples et d'extraire les taux de croissance et de créer des tableaux statistiques et des analyses, plus une cartographie traité par Mapinfo (cartes de densité, cartes routières, ...), l'étude est fondée principalement sur des données de recensement pour les années 1998-2008, et les estimations 2014 et 2016, en plus des données des différentes directions qui servent les objectifs de l'étude.

L'étude a abordé la tendance de la croissance des petites villes étudiés, et a mis en lumière les fonctions les plus importantes fournies par ces villes pour sa population local et avoisinante, et de répondre à l'efficacité des services offerts, en particulier dans le domaine de l'éducation et de la santé, où il a été constaté que les facteurs naturels, économiques et administratifs jouent un rôle important dans les taux élevés de croissance de la population dans ces petites villes.

L'étude a abouti à plusieurs conclusions et recommandations visant à renforcer le rôle fonctionnel des petites villes dans la hiérarchie urbaine de la wilaya de Khenchela

Mots clés:

Petite ville, poids fonctionnel, poids démographique, aire d'influence, relations fonctionnels, rôle spatial et fonctionnel, hiérarchie urbaine, attraction commerciale.

Title: the role of small cities in the equilibrium of space- case of Khenchela and its Neighboring territory

Abstract:

This study deals with small cities in Khenchela regarding population and the functions available. It also attempts to show the relationship between the physical and human geographical factors and the influence of such factors on the distribution of small cities in wilaya of Khenchela

The study aimed to identify the urban and demographic characteristics and population growth rates of these cities, the reasons for the differences in population among them, and then the classification of cities by the strength of their functions and highlight the efficiency of their sphere of influence..

The study used several statistical methods to achieve the objectives of the study such as: simple correlation coefficients, ratios and frequencies, extraction of growth rates, construction and analysis of statistical tables, maps (density maps, road maps...)

The study is based on the official census data conducted in 1998-2008 and 2016 estimates, as well as the data of the different directorates that serve the objectives of the study.

The study dealt with the analysis of population growth and trends as well as the population growth of small cities. It also highlighted the most important functions that cities provide to their populations and the efficiency of their services, especially in the field of education and health, where natural, economic and administrative factors played an important role in high population growth rates of these cities.

The study has reached several conclusions and recommendations that aim at enhancing the functional role of small cities within the urban hierarchy

Key words:

Small town, functional weigh, demographic weight, area of influence, functional relationships, spatial and functional role, urban hierarchy, commercial attraction.

عنوان المذكرة: دور المدن الصغيرة في تحقيق التوازن المجالي- حالة خنشلة و إقليمها المجاور-

الملخص:

تناولت هذه الدراسة المدن الصغيرة في ولاية خنشلة من حيث أحجامها السكانية والوظائف التي تقدمها لسكانها، وحاولت هذه الدراسة إظهار العلاقة بين العوامل الجغرافية، الطبيعية والبشرية، وأثرها في توزع المدن الصغيرة في ولاية خنشلة.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على السمات الحضرية والديموغرافية ومعدلات النمو السكاني لهذه المدن، وأسباب التباين السكاني فيما بينها، ومن ثم تصنيف المدن حسب قوة وظائفها وتسليط الضوء على كفاءة مجال نفوذها .

واستخدمت الدراسة عدة أساليب إحصائية لتحقيق أهداف البحث مثل، معاملات الارتباط البسيط والنسب والتكرارات واستخراج معدلات النمو وبناء الجداول الإحصائية وتحليلها، وخرائط (خرائط الكثافة، خرائط الطرق، . . . .)، واعتمدت الدراسة بشكل أساسي على بيانات التعدادات لعامي 1998-2008، وتقديرات 2016، بالإضافة إلى بيانات المديريات المختلفة التي تخدم أهداف الدراسة.

وعالجت الدراسة تحليل النمو السكاني واتجاهاته، كما تناولت النمو السكاني للمدن الصغيرة ، وقامت بإلقاء الضوء على أهم الوظائف التي تقدمها المدن لسكانها والتطرق إلى كفاءة الخدمات التي تقدمها خصوصا في مجال التعليم والصحة حيث تبين أن للعوامل الطبيعية والاقتصادية والإدارية دورا هاما في ارتفاع معدلات النمو السكاني في هذه المدن.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات تصب في مجملها إلى تعزيز الدور المجالي و الوظيفي للمدن الصغرى ضمن الشبكة الحضرية.

الكلمات الأساسية:

المدينة الصغيرة، الوزن الوظيفي، الوزن الديموغرافي، مجال النفوذ، الدور المجالي والوظيفي ، الهيراكية الحضرية، الجذب التجاري.